جامعه الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سباق التسلح بين الجزائر والمغرب

و تأثيراته على المنطقة المغاربية

بعد 2011

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالب:
سخري محمد العائش

إشراف الدكتور / سليم دحة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ./د./أ.د	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
أ./د./أ.د	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
أ./د./أ.د	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أتقدم بكل عبارات الشّكر و الامتنان إلى الأساتذة الأفاضل على المجهودات التي بذلوها من أجلنا كطلبة علم ، و باحثين في المستقبل.

لقد صبروا و ثابروا و أعطوا الغالي و النفيس مما أجاد اللّه عليهم من معرفة و علم ، سعيا منهم لوصولنا إلى أعلى درجات العلم و المستويات الجامعية

أقول لكم بارك اللّه فيكم و عليكم و جعل اللّه جهودكم في ميزان حسناتكم و سوف تبقون كالتاج على رؤوسنا إلى أبد الدهر.

و أخص بالذكر كل من الدكتور سليم دحة المشرف على هذا البحث و الدكتور الصادق جراية و الدكتور فرج عبد الحميد و الدكتور الهادي دوش، و الدكتور خالد بقاص ، هؤلاء كانوا كأفراد في عائلتي ،دون أن أنسى البقية الذين لم أذكرهم بالاسم لكن هذا الشكر و العرفان يجمعهم فردا فردا .

أسأل اللّه لكم مزيدا من العلياء و السمو في مشواركم العلمي و العملي.

الطالب : محمد العائش سخري

إهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى.....

- ❖ روح والدي العزيز –رحمه الله- الذي علمني و ربّاني و أدبني ، وتركني خير خلف لخير سلف ، فألهمني الشجاعة و الفصاحة و التواضع و حب الناس.
- ❖ روحي أمي الطاهرة العفيفة –رحمها الله- التي كانت نبعا من الحنان و فيضا من الود ، علمتنا التراحم بيننا و زرعت الألفة و المحبة في قلوبنا.
- ❖ إلى اخوتي و أخواتي الأعزاء ، الذين هم قطعة مني و أنا قطعة منهم و امتداد لهم في السراء و الضراء.
- ❖ إلى زوجتي الصابرة المحتسبة ، التي ما بخلت علي يوما بالنصيحة أو السند أو الاهتمام
- ❖ إلى بناتي الأربعة ، فلذة كبدي و سندي في الحياة ، هن راحتي و متعتي في الدنيا ، و أسأل الله كذلك في الآخرة.
- ❖ إلى ابني الصغير و آخر العنقود ، الحبيب المشاغب ، القريب من القلب و الروح الذي تدخل في إعداد المذكرة كلها بمشاكسته أو لعبه .
- ❖ إلى كل أصدقائي الذين دعموني في ظروفي كلها ، حلوها و مرها ، أسأل الله لهم السداد في الدارين ، مع دوام الصحة و العافية.

محمد العانش بن الطاهر سخري

مقدمـــــة

تتميـز العلاقـات الدوليـة بـوجهين لعملـة واحـدة ، إمـا الصـلح أو النـزاع فـي العلاقـات بـين الـدول ، و الـذي يـربط بينهمـا دائمـا هـي المصـلحة ، فبسـببها تسـير الـدول نحـو التكامـل و حتـى الانـدماج ، أو الصـراع و النـزاع و حتـى الاقتتـال. وفـي الحـالتين فـإن العمليـة التاريخيـة نفسـها فـي أي منطقـة مـا ، و كلتـا الحـالتين تُعبِّـر عـن كثافـة التفاعلات بين الدول.

و مـن هـذا المنظـور سـوف نركـز ببقعـة الضـوء علـى خصوصـية الصـراعات العربيـة –العربيـة ، و التـي فـي معظمهـا تتميـز بعـدم الاسـتقرار و بـالنهج النزاعـي أكثـر مـن التكامـل و الانـدماج ، و التـاريخ السياسـي ملـيء بالشـواهد منـذ ظهـور الدولـة الحديثـة ، و قـد تحولـت المنطقـة العربيـة إلـى بُـؤر للتـوتر معظمهـا بسـبب الحـدود أو مـا يُعـرف بمصـطلح " الجيوبوليتيكـا " ، و أصـبحت هـذه الظـاهرة السياسـية و التاريخيـة محـل الدراسـة ، ولنـا منهـا شـواهد كثيـرة كالصـراع السـعودية وجارهـا الشـمالي الأردن علـى مـدينتي معـان والعقبـة، و السـعودية و الكويـت ، و الـدخول العراقـي للكويـت 1991 ، كذلك النزاع بين قطر و البحرين بشأن جزر حوار ، و مصر و السعودية..... .

أمـا فيمـا يخـص دول المغـرب العربـي ، فنجـد أن مشـكلة الحـدود شـبه محلولـة ، خصوصـا بـين الجزائـر و المغـرب ، و تبقـى قضـية الصـحراء الغربيـة هـي العـائق الوحيـد لبنـاء صـلح و اسـتقرار بـين الجـارين ، و الـذي بـدوره سـيؤدي إلـى اسـتقرار المنطقـة المغاربيـة ، و المؤكـد أن أمـن المنطقـة مرهـون بالصـراع الجزائـري المغربـي ، الـذي امتـد طيلـة عقـود ، و الـذي أدى فيمـا مضـى إلـى نشـوب حـرب الرمـال فـي أكتـوبر 1963 ، و استمر الوضع في القطيعة و المد و الجزر إلى يومنا هذا .

و قـد عرفـت المنطقـة المغاربيـة بعـد 2011 ظهـور مـا يُسـمى "بـالربيع العربـي" صـراعا جديـدا بـين المغـرب و الجزائـر ، أثّـر علـى المنطقـة برمتهـا ، ألا و هـو السـباق المحمـوم نحـو التسـلح ، و كانـت لكـل منهمـا أسـبابه فـي هـذا السـباق ، لكنهمـا اتفقـا علـى أن هـذه الثـورات ، يمكـن لهـا زعزعـة نظـام الحكـم فـي أي دولـة ، خصوصـا بعـد سـقوط

مقدمة

نظام " بن علي " في تونس و سقوط نظام " القذافي" في ليبيا. فكان من البديهي أن تستدرك الجزائر و المغرب هذه الأحداث و تسبق بخطوة شعوبهما قبل وقوع الكارثة .

حسب التقارير الدولية والإقليمية ، فإن كمية التسلح التي اقتنتها كل من الجزائر و المغرب يرفع النفقات العسكرية بإفريقيا، في ظل التوتر طويل الأمد بين البلدين، بالإضافة إلى الحرب في ليبيا، وقد استحوذت منطقة شمال إفريقيا على ما يفوق نصف إجمالي نفقات **التسلح بالقارة السمراء**.

تسارعت وتيرة التوتر العسكري المكتوم بين المغرب والجزائر خلال العقدين الأخيرين باقتناء العتاد الحربي الثقيل من طائرات وغواصات وسفن حربية، فضلًا عن إجراء مناورات عسكرية متعددة، لينتقل هذا التوتر إلى بناء القواعد العسكرية على المواقع الحدودية.

و نفس الخبراء يرون أن الميزانيات الضخمة التي استعملت في استيراد الأسلحة ، كان أولى أن تُستثمر في القطاعات المهمة كالتعليم و الصحة و استثمار الموارد البشرية. إلا أن الدولتين لهما أسبابهما الخاصة في الإنفاق على الجيش بشكل كبير ومفرط.

- **أهمية الدراسة :**

تتمثل أهمية دراسة " سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و تأثيراته على أمن المنطقة المغاربية " ما يلي :

1) الأهمية العلمية :

- دراسة و تحليل مصطلح **الأمن** في العلاقات الدولية و كيفية توسع مفهومه بعد الحرب الباردة ، و كيفية تنفيذه في المنطقة المغاربية.
- دراسة مستويات التحليل في العلاقات الدولية من خلال تأثير سباق التسلح بين الجزائر و المغرب على أمن دول المغرب العربي الأخرى.
- التطرق لأهم الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية ، و ذلك بالتعرف على أهم المدارس و المنظرين في مجال الأمن.

- محاولة إيجاد حلول مناسبة لدراسة مستقبل العلاقات بين المغرب و الجزائر، خصوصا بعد 09 سنوات من ظهور الربيع العربي ، و الكف من حمى التسلح و الاهتمام بالمجالات الأخرى كالتعليم و الصحة (خصوصا في جائحة كورونا).

2) الأهمية العملية :

- الوقوف على العوامل الفاعلة في تطور النزاع بين الطرفين ، و محاولة تفاديها ، كتفعيل التبادل الاقتصادي و التجاري بين الدولتين و توسيعها لتشمل باقي دول المغرب العربي.
- إيجاد حلول للأزمات التي تُؤرق الطرفين ، كقضية الصحراء الغربية ، دون تدخل أطراف خارجية.
- محاولة العمل سويا بشكل ديبلوماسي ، لإيجاد حلول ناجعة و عملية لقضية ليبيا ،كونها دولة مهمة في المغرب العربي .
- العمل على إحياء المشروع القديم المتجدد (اتحاد المغرب العربي الكبير) ، أسوة بالاتحاد الأوروبي ، و وضع النزاعات البينية على طاولة الحوار.
- معرفة أن اتفاق دولتين قويتين محوريتين في المنطقة كالجزائر و المغرب ، هو استقرار لطبيعة العلاقات السياسية في المنطقة كلها، و المحافظة على أمنها.

3) أهداف الدراسة :

- إبراز الأسباب الحقيقية لسباق التسلح بين الجزائر و المغرب ، خصوصا بعد 2011.
- التعرف على تأثيرات هذا السباق على أمن المنطقة المغاربية .
- الوقوف على الأطراف الخارجية المتدخلة في النزاع بين المغرب و الجزائر، و كيفية تعاملها مع الطرفين .
- التعرف على الميزانيات الضخمة التي تُنفقها الدولتين على التسلح ، و مقارنتها بالقطاعات الأخرى.

- تأثير سباق التسلح بين المغرب و الجزائر على الأمن الاقتصادي ، والأمن الاجتماعي و الإنساني في كل من الدولتين ، و تأثيره على دول المنطقة المغاربية أيضا.
- محاولة الوصول إلى نقاط الاتفاق و نقاط الاختلاف بين البلدين ، و معالجتهما من أجل الوصول إلى عملية التكامل المغربي ، ولما لا الاندماج.

4) مبررات اختيار الموضوع :

أ- المبررات الذاتية :

اهتمامي الكبير بدراسة النزاعات في العلاقات الدولية عموما ، و دراسة النزاع بين الدول المغاربية خصوصا الذي بين الجزائر و المغرب و الذي يجعلني أطمح للوصل إلى اقتراح حلول تنهي الخلاف و يرسخ مبدأ التكامل و الاندماج المغاربي.

ب- المبررات الموضوعية:

تقديم عمل أكاديمي علمي يبرز أهم التطورات في العلاقات بين الجزائر و المغرب بعد 2011 ، و كيف أثرت أحداث الربيع العربي على الدولتين ، في كل المجالات ، و التعرف على الأسباب الحقيقية وراء سباق تسلح الطرفين بقوة غير معتادة عن السابق ، و كيف أثر هذا السباق على أمن المنطقة المغاربية.

5) الدراسات السابقة :

يوجد على الساحة الفكرية السياسية العربية و الأجنبية و المغاربية العديد من المؤلفات التي أدرجت النزاع الجزائري المغربي و كيفية تأثيره على المنطقة المغاربية، إلا أن الفترة التي اختص بها البحث و هي ما بعد 2011 صعبت من وجود هذه المؤلفات خصوصا الكتب، لكن هناك الكثير من الطلاب و الباحثين خاضوا في هذا الموضوع و في هذه الفترة بالذات " بعد الربيع العربي" 2011، و تمكنوا من إضافة قيمة معرفية جديدة للدراسة المزعم البحث فيها .

أما على مستوى المراجع و الدراسات المستخدمة من طرفنا لتغطية موضوع دراستنا و الذي يناقش "سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و تأثيراته على أمن المنطقة المغاربية" نجد ما يلي :

- **مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية**، المجلد(01)، العدد(01)، سبتمبر 2018، **المركز الديمقراطي العربي، برلين-ألمانيا**، وهي مجلة دولية محكمة، وتعنى في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية و الأمنية والاستراتيجية، في بعدها الوطني و الإقليمي، حيث عالجت المجلة موضوع: "استراتيجيات التسليح و أثرها على منظومات الدفاع الوطني" تقديم **الدكتور مبروك كاهي** من كلية الحقوق و العلوم السياسية بورقلة، تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على الإنفاق على التسليح و دوره في تعزيز منظومات الدفاع الوطنية، إذ تحرص العديد من دول العالم على تجهيز جيوشها الوطنية بأحدث الأسلحة المتطورة، و تخصيص حيز هام من ميزانياتها الكلية لهذا الغرض، فالدراسة تستعرض مختلف الأسلحة و أنواعها و أكثرها استهلاكا، كما تتطرق الدراسة إلى تكلفة الإنفاق العسكري و مدى تأثيره على السلم و الأمن الدوليين.
- **دراسة للدكتور محمد مزيان**- يناير 2015 ، العدد 13 .(باحث مغربي متخصص في التاريخ المعاصر) موجودة في مجلة بعنوان "**سياسات عربية**" ، بعنوان " المغرب و الجزائر: الجوار الصعب " تحاول هذه الدراسة تتبع صعوبة تطبيع العلاقات الثنائية بين المغرب و الجزائر، بناء على خلفية الحدود البرية المغلقة بين البلدين منذ 1994، على إثر حوادث فندق أطلس آسني بمراكش ، حيث صرحت السلطات المغربية بإن إرهابيين جزائريين قاموا بأعمال إرهابية آنذاك، ففرضت المغرب التأشيرة على الجزائريين، و ردت الجزائر بالمثل لكن بإغلاق الحدود البرية قاطبة مع المغرب. كما ناقشت هذه الورقة البحثية قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على ملف العلاقات الثنائية.

- **كتاب " تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط "** –دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع –2011، تأليف الأستاذة " **ليندة عكروم**" أستاذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة محمد خيضر– بسكرة ، يدرس الكتاب مدى خصوصية المنطقة المتوسطية بكل ظروفها الداخلية و الإقليمية و الدولية و التي لها انعكاسات عالمية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتهديدات الأمنية الجديدة، وقد أُدرج في الكتاب المصطلحات الخاصة بمفهوم الأمن الوطني و الإقليمي و العالمي، كذلك طبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية و من بينها المنطقة المغاربية، كما بين الكتاب التأثيرات الخارجية على بؤر النزاع بين الدول من بينها الجزائر و المغرب.
- **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، مجلة دورية دولية محكمة – تعنى بالدراسات و البحوث الخاصة بالعلوم السياسية و العلاقات الدولية– المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، العدد الثاني، بن عكنون الجزائر – ديسمبر 2014. أدرج الدكتور "**مصطفى صايج**" موضوعا بعنوان: "الجزائر و الأمن القومي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي و انعكاساتها على الأمن الإقليمي " : تعالج الدراسة البعد الأفريقي في السياسة الجزائرية، حيث أن أهداف السياسة الخارجية للجزائر تجاه إفريقيا عموما، ودول الجوار خصوصا، لا تخرج عن هدفين اثنين

– خدمة المصالح القومية أو الذاتية للدول ، و تتضمن الأمن و حماية السيادة الإقليمية.

– دعم الأهداف القومية ذات النزعة المثالية، كالسلام العالمي، و التمكين لحكم القانون و العدالة الدولية. و دعم الشعوب في تقرير مصيرها و غيرها من المبادئ الإنسانية و القانون الدولي.

6) إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق ذكره و نظرا لأهمية هذا الموضوع المتجدد على مستوى العلاقات الدولية، فإننا نطرح الإشكالية التالية على هذه الدراسة:

ما هو تأثير سباق التسلح بين الجزائر و المغرب على أمن المنطقة المغاربية بعد2011 ؟

و لتفكيك هذه الإشكالية نصوغ مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما المنطلقات المفاهيمية و النظرية لدراسة الأمن بمفهومه الحديث؟
- ما هي مقومات الأمن في المنطقة المغاربية بعد 2011 ؟
- ما أثر سباق التسلح بين الجزائر و المغرب على الأمن الاقتصادي و الاجتماعي والإنساني في المنطقة المغاربية بعد 2011؟

7) فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المحورية موضوع الدراسة، والتساؤلات الفرعية، ووجود أكثر من متغيرين كعناصر مؤثرة على الموضوع نضع ما يلي:

- كلما زادت حدة التوتر بين الجزائر و المغرب كلما زاد سعيا كليهما لمزيد من التسلح.

- كلما زادت كمية الأسلحة في المنطقة المغاربية، كلما أدى ذلك لعدم استقرار المنطقة.

- كلما بقيت الحدود مع ليبيا و دول الساحل و المغرب غير آمنه كلما زادت الأعباء على كاهل الجيش الجزائري.

- كلما بقي المغرب متعنتا في إعطاء الصحراء الغربية استقلالها، كلما بقيت العلاقات في حالة نزاع و توتر.

- كلما زادت الجزائر في الإنفاق العسكري كلما استمر المغرب في المعاملة بالمثل.

8) الإطار المنهجي للدراسة:

لدراسة هذا الموضوع المتجدد تطلب توظيف عدة مناهج منها :

I – **المنهج التاريخي:** و ذلك من أجل البحث عن العوامل التاريخية المسؤولة على هذا النزاع بين الجزائر و المغرب، و البحث على كل المعلومات التي تفيد بالظاهرة محل الدراسة.
و تتمثل أهمية هذا المنهج في كونه الأنسب لمعالجة هذا النوع من القضايا، من خلال سرد الأحداث و الوقائع التاريخية ،و مقارنتها مع حدة أو مرونة الظاهرة في الواقع الحالي. و المنهج التاريخي يعتبر من أقدم المناهج المعتمدة في حقل العلاقات الدولية، و أهم ما يميزه عن باقي المناهج هو فهم تطور الظاهرة محل الدراسة عبر الزمن، من خلال الأحداث و القرارات المتعاقبة منذ ظهورها إلى يومنا هذا.

II – **المنهج الوصفي:** هذا النوع من المناهج هو الذي يعطينا صورة كاملة عن الظاهرة محل الدراسة و ذلك بوصف جميع جوانبها، الظاهرة منها و الخفية، و ذلك من أجل إعطاء تصور عام و جمع المعلومات لتصبح معطيات ينطلق منها الباحث.

III – **المنهج المقارن:** يخدمنا هذا المنهج في اتجاهين متباينين، الأول هو المقارنة بين الفترات الزمنية المتعاقبة في تاريخ العلاقات بين الجزائر و المغرب وتحديد أوجه الشبه و الاختلاف فيها.

و يسمح لنا كذلك هذا المنهج المطبق في العلوم السياسية بتمييز الإيجابيات و السلبيات في الظاهرة أو الظواهر المدروسة، مما يسمح لنا بوضع برامج علمية و إحصائية تركز على إثراء الإيجابيات و تحسين مظهرها، وكذلك تحاشي السلبيات و البحث لها على الحلول الممكنة .

IV – **المنهج المرتبط بمستويات التحليل:** و هذا النوع من المناهج عادة نستعمله في الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة ، و الذي بواسطته يمكننا التركيز على مجمل المستويات المتعلقة بالنزاعات الدولية.

V – **المنهج الاحصائي:** أدرجنا هذا المنهج لدراسة و مراقبة و احصاء و كمية الأسلحة المقتناة من طرف الجزائر و المغرب، و كذلك مقارنة و دراسة ميزانيات الانفاق العسكري لكل من الدولتين، وذلك بوضع بيانات مأخوذة من الجريدة الرسمية الجزائرية و الجريدة الرسمية المغربية ابتداء من سنة 2011 إلى غاية 2020، فيتسنى لنا رسم المنحنى البياني للأحداث و أسباب زيادة أو نقصان الميزانية في كل سنة و ربطها بمسبباتها.

9) – **تقسيم الدراسة:**

تمثلت الخطة لدراسة الموضوع البحثي في ثلاثة فصول:

أ- **الفصل الأول** : المنطلقات المفاهيمية والنظرية للدراسة:

ويحتوي على ثلاثة مباحث، إذ بدأنا بمفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، فتكلمنا عن الضبط اللغوي والمفاهيمي للأمن، وكذلك تعرفنا على أبعاده ومستوياته ومرتكزاته، ثم عرجنا على الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية، ثم انتقلنا بعدها إلى التفسيرات الواقعية للأمن، فدرسنا الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي ثم من منظور الواقعي الجديد و بعد من المنظور الليبيرالي،

بعد التعرف على الأمن من جميع جوانبه قمنا بتعريف سباق التسلح و المفاهيم المتعلقة به.

ب- **الفصل الثاني:** مقومات الأمن في المنطقة المغاربية.

تطرقنا في هذا الفصل من خلال أربعة مباحث كان أولها عبارة على معرفة المقومات العسكرية في المنطقة المغاربية، فبدأنا بالسياق التاريخي للجيوش المغاربية (كل دولة على حدى) ثم التعرف على دور المؤسسات العسكرية في المنطقة المغاربية، ثانيا دراسة المقومات الاقتصادية ، فتعرفنا على القدرات الاقتصادية لكل دولة ثم درسنا الواقع و التحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة خصوصا بعد 2011.

ثالثا عرجنا على المقومات الاجتماعية و الثقافية في المنطقة فرأينا البعد التاريخي و الحضاري للدول المغاربية، ثم كيف يتم تفعيل المواطنة بين شعوبها، رابعا تطرقنا إلى المقومات الخارجية في المنطقة المغاربية وذلك بمعرفة المقومات الجيوسياسية و تنوع التحالفات و أهميتها لكل دولة من الدول المغاربية خصوصا بعد 2011.

ج- **الفصل الثالث** :سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و أمن المنطقة المغاربية بعد 2011.

في هذا الفصل أبرزنا في مباحث ثلاثة ما يلي :أولا تطور سباق التسلح بين الجزائر و المغرب بعد 2011، فتكلمنا على التسلح و الإنفاق العسكري الجزائري فالتسلح و الإنفاق العسكري المغربي ثم سباق التسلح و قضية الصحراء الغربية. ثانيا درسنا سباق التسلح و أثره على الأمن الاقتصادي الجزائري و الأمن الاقتصادي المغربي و قد اقتبسنا أرقام إنفاق الدولتين على التسلح و غيرها من المؤسسات من الجريدة الرسمية للبلدين، من سنة 2011 على غاية 2020. بعد عالجنا قضية سباق التسلح و أثره على آفاق التكامل المغاربي. ثالثا درسنا سباق التسلح و الأمن الاجتماعي و الإنساني للجزائر

و المغرب، ثم ختمنا بنظرة مستقبلية حول سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و ذلك من أجل استشراف بعض السيناريوهات لأبعاد القضية التي لم تنته إلى يومنا هذا.

10) – **صعوبة الدراسة:**

واجهتنا خلال هذه الدراسة عدة صعوبات أهمها ما يلي:

أ- الفترة الزمنية المراد دراستها (بعد 2011) هي فترة حديثة جدا، لم تأخذ حقها في الدراسات السابقة و المراجع الحديثة.

ب- الموضوع به متغيرات و وحدات كثيرة يجب دراستها كل على حدى (مجموع الدول المغاربية) ، مع غياب مفهوم الدولة في ليبيا و تذبذب النظام في تونس، إضافة إلى شح الموارد المعلوماتية.

ت- انتشار فيروس كورونا حال دون حركتنا في نطاق واسع، من أجل جمع المراجع الورقية أو البحوث الموجودة في المكتبات العامة.

ث- السرية و الكتمان في المجال العسكري خصوصا بين الجزائر و المغرب، إضافة إلى تضارب المعلومات المنشورة خصوصا على المواقع الموثوقة.

ج- صعوبة الالتزام بالحياد و الموضوعية، خصوصا و أن الجزائر طرف في هذا النزاع القائم، رغم اعتراف كثير من علماء السياسة مبالغة المغرب في تصرفاته و ردود أفعاله.

الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية و النظرية للدراسة.

" تعتبر العلاقات السياسية مادة معقدة و متشعبة الجوانب و الأبعاد بشكل لا يعرف حقيقته إلا من خبرها عن قرب ، و من هذا فإن الباحث في أصولها و جوانبها النظرية الأساسية يجد نفسه أمام اختبار صعب لأن عليه أن يحصر هذه الجوانب و يربط بينها"[1].

من هذا المنطلق نفهم أن الباحث لا يستطيع الولوج إلى أي موضوع إلا من خلال المنطلقات المفاهيمية و ذلك من أجل حصر البحث في كيفية معالجة موضوع الدراسة " سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و أثره على المنطقة المغاربية بعد 2011 " ، بما أن العلاقة بين المتغيرات قد حُددت بفترة زمنية و كذلك دخول وحدات أساسية أخرى ضمن النزاع الجزائري المغربي ،ألا و هي دول المنطقة المغاربية .

إذا رجعنا إلى أهم عنصر في كل المذكرة و الذي ترتكز عليه أساسا و هو " **الأمن**" بكل أشكاله و أبعاده و مستوياته ، و أن هذه اللفظة قد تغيرت كثيرا خصوصا بعد الحرب الباردة و ترسخت أكثر بعد ما سُمِي بالربيع العربي .

و من أجل رفع اللبس عن بعض المفاهيم الأساسية في بحثنا هذا ، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث نعالج من خلالها ما يلي:

المبحث الأول : سنركز فيه على الضبط اللغوي و المفاهيمي للأمن ،و كذلك معرفة أبعاد الأمن و مستوياته و مرتكزاته ، و أخيرا سنتعرف على الاتجاهات النظرية للدراسة.

المبحث الثاني : سندرس فيه التفسيرات الواقعية للأمن ، من حيث المنظور الواقعي الكلاسيكي، و الواقعي الجديد، و كذلك المنظور الليبيرالي.

[1]-إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات**، ط4.الكويت:منشورات ذات السلاسل،1984، ص6.

المبحث الثالث : سنتعرف من خلاله على سباق التسلح و المفاهيم المتعلقة به ، خصوصا بعد ظهور مصطلحات جديدة بعد الحرب الباردة و مقارنتها ما بعد 2011.

المبحث الأول : مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة :

لم يعد مفهوم الأمن يستقي سياقه التقليدي ، المعتمد على النموذج المعرفي المهيمن من الناحيتين ،النظرية و العلمية و التي ظلت لعقود كثيرة مختزلة في الجانب العسكري ، مما رسم في الأذهان عبارة –الأمن القومي أو الأمن الوطني ، و المرتبط دائما بالدولة ،(أمن حدودها ،سيادتها ،استقرارها) و القائم على صد أي تهديد عسكري خارجي ، و قد ظل هذا المفهوم سائدا في العلاقات الدولية ، إلى أن كشفت الحرب الباردة محدودية هذا التفسير، و عرته من العمومية ، و ألزمته بمواكبة الواقع المعاش .

إن فترة نهاية الحرب الباردة بعد سقوط جدار برلين ، أوجبت البحث عن بدائل نظرية تراجع مفهوم الأمن و تعيد تعريفه بما يتوافق مع خصائص المرحلة الجديدة ، التي لم تعد للوسائل العسكرية حصة الأسد فيها لتعريف الأمن ، بل أصبحت عنصرا كالعناصر المستحدثة و التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة .

المطلب الأول : الضبط اللغوي و المفاهيمي للأمن:

حاول العلماء و الباحثين الخوض في مجال التعريف بمفهوم الأمن ضمن السياقات المعرفية و اللغوية ، فوجدوا أن هذا المفهوم من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ، فهو أبرز المفاهيم في العلاقات الدولية ألتي تتسم بـ " الغموض" ، الأمر الذي جعله يفتقر إلى تعريف محدد و قاطع .

يرى المؤرخ الأمريكي من باري بوزان (Barry Buzan) أن مفهوم الأمن "معقد" ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل ، بدء بالسياق السياسي للمفهوم

و مـرورا بالأبعـاد المختلفـة لـه و انتهـاء بـالغموض و الاخـتلاف الـذي يـرتبط بـه عنـد تطبيقه في العلاقات الدولية[1].

لذا يمكن تحديد الإشكالات المعرفية التي تثير ضبط مفهوم الأمن فيما يلي :

- ❖ أن دراسـات الأمـن مازالـت جـزء مـن حقـل العلاقـات الدوليـة الـذي تتقاسـمه العديـد مــن المنظــورات أو النمــاذج الإرشــادية المتنافســة بشــأن القضــايا الأنطولوجيــة و الابستمولوجية[2] .
- ❖ أن التنــامي غيــر المســبوق لعوامــل التفاعــل المكثــف علــى الصــعيد عبــر الــوطني و تراجــع الســيادة الوطنيــة أمــام فواعــل لا تحمــل الصــفة الدولاتيــة إضــافة إلــى الانفجــار الأثنــونزاعي عــن البيئــة الدوليــة وفقــا لمتغيــر " الهويــة" كلهــا عوامــل ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن[3].
- ❖ أن مفهـوم الأمـن يحـوي بعـض العناصـر المعياريـة التـي لا يمكـن الاتفـاق علـى تعريفها سواء من الناحية النظرية ، أو بالاعتماد على البيانات الأمبريقية[4].
- ❖ إن مفهـوم الأمـن لـم يلـق اهتمامـا أكاديميـا جـديا[5] كالـذي حظيـت بـه مفـاهيم " العـــدل" Justice و الســـلام Peace و المســـاواة Equality و الحريـــة Freedoom، رغـم أن هـذه المفـاهيم لا تقـل تعقيـدا عـن مفهـوم الأمـن[6] و حتـى المحـاولات الأكاديميـة التـي تحـاول مقاربـة المفهـوم أكاديميـا تواجـه معضـلة تـداخل المفهـوم (الأمـن) مـع غيـره مـن المفـاهيم ، كالتـداخل الحاصـل بـين مفهـوم "القـوة "

1-سليمان عبد الله الحربي،**مفهوم الأمن:مستوياته و صيغه و تهديداته** : دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19،صيف2008،ص09.

2-حسين براري،**أمن إسرائيل صراعات الأيديولوجيا و السياسة**،دراسات استراتيجية، العدد143،سبتمبر2004،متحصل عليه من : http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK20.HTM//

3-Thierry Balzac ; «Qu'est-ce que la sécurité nationale » ; revue International ; n°52 ; hiver 2003-2004 ;p33

4- حسن براري، مرجع سابق.

5- David Baldwin; "The concept of security" Review of International Studies; n° 23,1997. pp 5 -26 obtenu en par courant: http://tau.ac.il/~daniel/pdf/37.pdf.

6 - Barry Buzan; People state and Fear the national security problem in international relations. Great Britain: Wheatshe of Books; 1983; p6.

Power و" الأمـن" Security [1] و محاولـة هـذا الأخيـر " فـك الارتبـاط " بمفـاهيم ظلت لفترة طويلة مرادفة له كمفهوم المصلحة ، القوة ، الصراع .....

و قبـل الولـوج إلـى جوانـب تطـور الأمـن بمفهومـه الحـديث (خصوصـا بعـد الحـرب البـاردة) علينـا التطـرق إلـى بعـض التعريفـات التقليديـة الضـيقة و التـي سـتبين لنـا فيمـا بعد قصورها و ضيق أفقها .

أ – تعريف الموسوعة السياسية :

"الأمـن هـو مـا تقـوم بـه الدولـة الـدول للحفـاظ علـى سـلامتها ضـد الأخطـار الخارجيـة و الداخليـة التـي تـؤدي بهـا إلـى الوقـوع تحـت سـيطرة أجنبيـة نتيجـة ضـغوط خارجيـة أو انهيار داخلي"[2] .

ب– تعريف دائرة المعارف البريطانية:

" الأمن هو حماية الدولة من السيطرة عليها بواسطة قوى أجنبية"[3].

ج– تعريـف والترليبمـانLippman–Walter: "إن الأمـة تبقـى فـي وضـع آمـن إلـى حـد الـذي لا تكـون فيـه عرضـة للتضـحية بـالقيم الأساسـية ، إذا كانـت ترغـب بتفـادي وقـوع الحـرب و تبقـى قـادرة –لـو تعرضـت للتحـدي – علـى صـون هـذه القـيم عـن طريق انتصارها في حرب كهذه"[4].

د – تعريـف آرنولـد ولفـرز Arnold Wolfers: "يقـدر الأمـن بـالمعنى الموضـوعي بغيـاب التهديـدات للقـيم المكتسـبة و بـالمعنى الـذاتي بغيـاب الخـوف مـن أن هـذه القـيم ستُهاجم". و طبعا و هذا التعريف متقاطع مع " ولتر ليبمان".

---

[1] -Ibid; p 6-7.

[2]- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة** .الجزء الأول، ط .3 بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990،ص33

[2]- أنور ماجد عشقي، **الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة** :التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة.الرياض:مركز الدراسات و البحوث.2006،ص1977.

[4]- جون بيليس،" **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة** "في :جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية .ت ر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة . 2004 .ص414 .

ما نلاحظه من خلال التعريفات السابقة ، أنها أعطت مدلولا ضيقا للأمن نستطيع بلورته في النقاط التالية :

- ✓ التركيز على الدولة كفاعل أساسي و وحدة أساسية يجب حمايتها.
- ✓ تقدم البعد العسكري عن غيره من الأبعاد الأخرى مما جعل التحضير دائما من " للسيطرة الجنبية".
- ✓ إضافة "ولفرز" و "ليبمان" تعريفا مجردا للأمن ،إذ ربطاه بوصفة قيمية استراتيجية .

إذن إن التعريفات السابقة للأمن و في ظل التطورات المتزايدة على الصعيد العالمي ، خصوصا بعد بروز عمليات التكامل و التعاون الدولي ، و ازدياد نفوذ المؤسسات و الشركات الدولية كفاعلين جدد على الساحة العالمية ، تعرضت لانتقادات عديدة أهمها أن الأمن لم يعد يقتصر على أمن الدولة فحسب ، كما أنه لم يعد يتعلق بالإعدادات العسكرية فقط .

المطلب الثاني : أبعاد الأمن ، مستوياته و مرتكزاته :

بعد خروج مصطلح الأمن من غلاف " القوة العسكرية" فُسح المجال لبروز بوادر اهتمام أكاديمي يحاول فيه الباحثون من استيعاب التغيرات على مستوى المعالجة المفاهيمية ، و إدراج أبعاد لا تقل أهمية و تأثيرا عن البعد العسكري ، و يُعد مُؤَّلف " روبرت مكنمارا" "Robert Mcnamara" – جوهر الأمن– تأسيسا لبعد جديد للأمن مفاده أن " الأمن لا يعني تراكم السلاح ، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، و ليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية و بدون التنمية لا يمكن الحديث عن الأمن"[1].

[1]- عبد الجليل زيد المرهون، **أمن الخليج وقضية التسلح النووي** .المنامة :مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2007 ، ص06 .

إذن تعريف "ماكنمارا" يربط الأمن بالتنمية ، بحيث لا يتحقق أحدهما إلا بالآخر ، كما أنه ينقض الافتراض القائم على أن عنصر " القوة العسكرية" هي التي تحقق الأمن كله .

أما " باري بوزان" " Barry Buzan" فعرف المن بقوله :" في حالة الأمن يصبح النقاش حول مسعى التحرر من التهديد ، و إذا نقلنا النقاش إلى النظام يصبح الأمن متعلقا بقدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على هويتها المستقلة و تكاملها الوظيفي"[1].

في حين يذهب " كين بوث و ويلر" "Booth and Wheeler إلى أبعد من ذلك عندما يجزمان بأنه " لا يمكن للأفراد و المجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ، و لا يتحقق ذلك إلا إذا نُظِر للأمن على أنه تحرر/ إنتعاق"[2].

كما عرّف " دومينيك دافيد" "Dominique David" الأمن في معناه الواسع على أنه : " يتمثل في خُلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر و توفر الوسائل اللازمة للتصدي للخطر في حال أصبح ذلك ممكنا"[3].

لذلك أخذ الباحثون و صناع القرار على عاتقهم ،إعادة صياغة مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة، و باتوا يبتعدون عن المقاربة التقليدية التي ترتكز على الدولة ليوسعوا دائرة البحث لتشمل جوانب متعددة حيث يرى بوزان أن أمن الجماعة الإنسانية له أبعاد[4]:

1. البعد العسكري : و يخص العلاقة بين الأسلحة المدمرة و القدرات الدفاعية للدول كذا تشمل مدركاتها و نواياها اتجاه بعضها البعض.

[1] - Jef Huysmans; **The politics of insecurity fear, migration and asylmin The EU**; London: Routledge;p48.

[2]- جون بيليس، مرجع سابق، ص414 .

[3] - Charles Philippe David; Jean Jacques Roche; **Théories de la sécurité**: définition, approches et concepts de la sécurité international. Parism: MontChrestien; 2002 ; p85

[4]- جون بيليس ، مرجع سابق ،ص15.

2. البعد السياسي : و يعني الاستقرار التنظيمي للدول و معظمها يستمده من الأيديولوجية المتبناة التي تعطي طابع الشرعية للنظام.
3. البعد الاقتصادي: السعي الموارد و الأسواق اللازمة للحفاظ على ديمومة الرفاهية ،فبذلك يتوفر الجو المناسب للوفاء بمتطلبات الشعب .
4. البعد المجتمعي : تنمية الشعور بالانتماء و الولاء الدائم ، و ذلك بإنتاج أنماط خصوصية الدولة في الحفاظ على اللغة و الثقافة و الدين و العادات و التقاليد و بناء الشخصية الوطنية لدى الفرد و المجتمع .
5. البعد البيئي: الحفاظ على المحيط المحلي و الكوني كأساس للوجود ،إذ يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية و الأوبئة ، و خاصة التخلص من النفايات المسببة للتلوث أو تجنب أسباب انتشار الأوبئة و الفيروسات .

و يرى **باري بوزان** أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل بالعكس كلها متجمعة في إطار ضيق ، إلا أن البعد العسكري يلفت الانتباه أكثر من غيره ، و هذا نتيجة امتلاك الدول لقدرات كافية للرد على أي تهديدات عسكرية على الهجمات أو على الاجتياح ، لكن بعد إعادة النظر[1].

و يجمع معظم الباحثين أنه هناك أربعة مستويات للأمن يقع في جوهرها الأمن الفردي ، و هي كما يلي[2]:

1-الأمن الفردي: و هو تأمين الفرد ضد كل ما يهدد أمن حياته و احترام حقوقه، و سلامته الشخصية ، و يقع ضمن اختصاصات و التزامات الدولة ، و ينعكس إيجابا على أمنها.
2-الأمن الوطني : و يقصد به أمن الدولة القُطرية و قدرتها على الدفاع عن استقلالها و استقرارها الداخلي ، و هو أعظم مسؤوليات الدولة ، فهو يهدف إلى تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها .

[1] - جون بيليس ، مرجع سابق ،ص16.
[2] - هشام محمود الإقداحي،**تحديات الأمن القومي المعاصرمدخل تاريخي سياسي**،الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،2009،ص64

3-الأمن الإقليمي : و هو أوسع شأنا مما سبق ذكره ، لأنه يتعدى الدولة الواحدة إلى مجموعة الدول المرتبطة إقليميا ، بحيث يصبح أي تهديد لإحدى هذه الدول هو تهديد للجميع ، و يفترض لقيام هذا النوع من الأمن مجموعة من الشروط و هي[1] :

- الحيز الجغرافي و الذي تنحصر فيه بطاقة مفهوم الأمن الإقليمي.
- روابط معينة تدور حول الأسس التي تسمح بالترابط بين هذه الدول، فوجود تفاعلات سياسية و وجود هوية مشتركة، و الشعور بوجود مصالح مشتركة يدفع هذه الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها ، كما يولد إحساس بأن أمن واحدة منها مرتبط بأمن الدول الأخرى و بالتالي الوصول إلى نوع من الإجماع حول الأهداف العليا لاسيما فيما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي.

4-الأمن الجماعي : و الذي يقع ضمن اختصاص المنظمات الدولية و على قمتها الأمم المتحدة و هو مسؤولية دولية و ليست وطنية أو إقليمية ،بالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن و السلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية[2]. و في هذا الإطار يرى **فريدمان** " أن مبدأ الأمن الجماعي يعني ضمان سلامة و أمن و وحدة أراضي أي دولة يكون بواسطة كل دولة ، و يفترض الأمن الجماعي الغياب الكامل للاستقلال الجماعي أو الفردي و بذلك فهو يتطلب خضوع الإرادة العمومية و الفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، و ليكون ذلك ذا فعالية فإنه يتطلب التحكم الدولي في القوى العسكرية و الأسلحة الحيوية"[3].

[1] - اعمر أحمد قدور،**شكل الدولة و أثره في تنظيم مرفق الأمن**: القاهرة، مكتبة مدبولي،1994،ص189.
[2] - هشام محمود الإقداحي ،مرجع سابق،ص64
[3] - اعمر أحمد قدور،مرجع سابق،ص189.

و قد يعكس مفهوم الأمن بعدا موضوعيا و آخر لا موضوعي ، وهذا الأخير جعل منه مفهوما غامضا ، فالتهديد يمكن أن يُمَارس من طرف دولة ، أو جماعة عرقية، أو جماعة إرهابية ، تمس بأمن الدولة و الفرد.[1]

و مما سبق ذكره نفهم أن المفهوم الشامل للأمن ، يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل و الخارج مما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل شعبها حياة مستقرة و آمنة ، و يتم صياغة الأمن وفق اربع ركائز ، و هي :[2]

1-إدراك التهديدات سواء كانت خارجية أم داخلية.

2-رسم استراتيجية لتنمية قِوى الدولة و الحاجة إلى الانطلاق المُؤَّمن لها.

3-توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية ببناء القوة المسلحة و قوة الشرطة القادرة على المواجهة و التّصدّي.

4-إعداد سيناريوهات و اتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها و تتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديدات ،سواء كانت خارجيا أم داخليا.

المطلب الثالث : الاتجاهات النّظرية في الدراسات الأمنية :

بعد الحربين العالميتين شهدت الساحة الدولية نقاشات عديدة و متشعبة حول حقل الدراسات الأمنية و كيفية التنظير لها ، و اشتد النقاش على أشده بُعَيد الحرب الباردة ، فأدت إلى ظهور أفكار جديدة حول مفهوم الأمن و التي تكون ذات أهمية كبيرة على خيارات الاستراتيجية ، الأمر الذي عقد من استيعاب مفهوم الأمن بالاعتماد على وجهة نظر واحدة وهو الذي أدى إلى ظهور مدارس فكرية مختلفة تعالج الموضوع و منها :

1-**المدرسة الواقعية** : النظرية الواقعية هي نظرية سياسية تهدف إلى دراسة عوامل القوة و الحرب و النزاعات و تركز على الدولة كوحدة تحليل بغية فهم

[1] - صلاح الدين العرجوم،السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و تأثيرها على الأمن القومي العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،فرع العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،السنة الدراسية 2008-2009،ص26.

[2] - هشام محمود الإقداحي، مرجع سابق،ص68.

سلوكيات الدولة ، وهي تعتمد في دراستها على ميدان العلاقات الدولية و تركز على العامل التاريخي حيث يرتبط ظهورها في بداية الأربعينيات تزامنا مع تخلي الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية على العنصر الأخلاقي ، و توجه معظم اهتماماتها على المصلحة القومية.1 ووفقا لهذه النظرية فإن النظام الدولي يتصف بالفوضوية لغياب سلطة دولية مركزية آمرة ، و من ثمّ فإن الدول فرادى تتولى أمر أمنها و تدافع عن مصالحها من خلال استحواذ القوة و استخدامها ، و من هنا تكون الحرب أداة طبيعية للحركة الخارجية إذا ما اختل توازن القوى على نحو يهدد النظام القائم.2 و هو ما نادى به مفكر المدرسة الواقعية " كينث والتز" الذي يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية و يحكمها مبدأ " كل لنفسه" و أنه في الفوضوية " الأمن هو الغاية الأسمى".3

إذن فالأمن في إطار " البقاء" حيث عبر عنه المفكر "وولفز" في قوله " الأمن ما يكفي لضمان البقاء على قيد الحياة "4 ، و يزدهر هذا المفهوم للأمن في ظل مناخ و علاقات الصراع و التوتر و الحرب ، و اتساقا مع ذلك التوجه القاضي بالسعي لاستحواذ القوة و استخداماتها يمثل جوهر السياسة الأمنية للدول ، و القوة العسكرية تحديدا تمثل محور القوة و أداتها الرئيسية .

و يرى **هانس مورجانتو** (Hans Morgenthau)عميد المدرسة الواقعية أن السياسة الدولية هي الصراع على القوة و النفوذ إذ يعتبر أن السياسة الدولية تهدف إلى[5]:

- الحفاظ على القوة.
- زيادة القوة.

[1] -منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية ، من النظريات إلى العولمة** ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2002،ص34،33.

[2] - عبد العظيم محمود حنفي،" صدام ايديولوجي " :على الرابط الإلكتروني
httpm//rslf.gov.sa/Arabic/ALBarriyaMagazine/Articles/Pages/IdeologicalShowdown.aspx

[3] - عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر،أوربا و الحلف الأطلسي**،الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة و النشر،2005،ص19

[4] - David a.Baldwin," **the concept of security**",p21.in:http://tauac.il/Daniel/pdf/37.

[5]- منذر محمد،مرجع سابق،ص34.

- إظهار القوة.

و يؤكد مورجانتو أن العلاقات الدولية في حقيقتها ما هي إلا علاقات قوة لا تخضع إلا لقانون المصلحة القومية و أن الانسان مطبوع بغريزتي الأنانية و العنف، الشيء نفسه الذي يؤكده ميكيافيلي (Machiavel-Nicolas)، و من أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية الواقعية :[1]

- تركيزها على القوة و إهمالها لباقي المؤثرات الأخرى، الاجتماعية و الروحية و المعنوية.
- الفصل بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية كأدوات لإدارة القوة و تحليل النظام الدولي المعاصر.

2 – المدرسة الليبيرالية :

و هي امتداد للمدرسة المثالية[2]، و يتأسس إطارها الفكري على رفض و انتقاد فروض النظرية الواقعية ، فالدولة عند الليبيراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل هناك بعض الفاعلين الآخرين أكثر أهمية ، وترتكز هذه النظرية على الفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل الذي من شأنه تعزيز التفاهم بين الشعوب و الحد من الصراعات و يشجع الروابط و الولاءات عبر حدود الدولة القومية .

يرى **فرانسيس فوكوياما** (Fukuyama-Francis)[3] أن أفضل فرصة لوضع حد للحرب تقع على مدى انتشار الليبيرالية الديمقراطية لأن الدول الديمقراطية لا تميل إلى استخدام القوة في حل خلافاتها مع بعضها البعض ، مما يؤهل الليبيرالية الديمقراطية لأن تكون أفضل عملية في بناء السلام و أنها

[1]- منذر محمد،مرجع سابق،ص34-37.

[2] - **النظرية المثالية** تبلورت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، وكانت تقوم على أساس الحقوق و الالتزامات الدولية و التناسق بين المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي في إطار ما سماه المثاليون (كل انسان يفكر بالشكل الصحيح و لابد أن يتصرف بالشكل ذاته و أن الفرد يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته).

[3]- **يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما** هو عالم وفيلسوف واقتصادي سياسي، مؤلف، وأستاذ جامعي أميركي. اشتهر بكتابه نهاية التاريخ والإنسان الأخير الصادر عام 1992.

تمثل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية[1]. على عكس بعض الليبيراليين الجدد الذين يؤكدون على أصالة الليبيرالية كثقافة محددة و محدودة بجزء من العالم الغربي.

و إذا كان الحرب اتجاها طبيعيا لدى النظرية الواقعية ، فإنها بالنسبة لليبيراليين خطأ يجب منعه أو التقليل منه أو تحاشيه إن أمكن ذلك. إن المدرسة الليبيرالية تنطلق من مبدأ أن السياسات العالمية لا تهتم بالأبعاد الجيوبوليتيكية التقليدية التي تشمل الأمن و الشؤون العسكرية فحسب ، بل تهتم بالمسائل الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية بدرجة كبيرة ، و هذا ما أكدته الأزمة العالمية لمكافحة وباء فيروس كورونا[2] الذي تحول إلى جائحة يصعب تصديها . و كذلك مكافحة الإرهاب و احترام حقوق الانسان[3]. أو ما يُسمى عند أصحاب هذا المنظور بـ " السلام الديمقراطي"[4] أو الأمن الجماعي".

و من مبادئ المدرسة الليبيرالية ، أفكار **إيمانويل كانت** (Emmanuel–Kant) الذي اقترح إنشاء فيديرالية تجمع دول العالم مكونة تكتلا لمعاقبة الدول المارقة و المتعدية على غيرها .[5] عوض أن تكون من طرف دولة عظمى أو حكومة عالمية.

فـ **كانت** يرى أن السلم هو الحالة الطبيعية للعالم و ليس الحرب ، و هو نفس ما رآه **جان جاك روسو**(Jean–Jacques Rousseau) " أن الحرب اصطنعت من قبل حكومات متعسكرة و غير ديمقراطية من أجل مصالحها

[1] - Scott Burchill, "liberalism",in Scott Burchill and others, **Theories of international relations.** Third edition. New York, USA: PALGRAVE MACMILLAN.2005, pp 56-60- 63 .

[2]- **جائحة فيروس كورونا 2019-20**هي جائحةٌ عالميةٌ جارية لمرض فيروس كورونا 2019) كوفيد-19 أو فيروس كورونا ووهان والذي يحدثُ بسبب فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة .(SARS-CoV-2) اكتشف المرض في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان وسط الصين، وأطلق عليه اسم 2019-nCoVوقد صنّفته منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020) جائحة.

[3]- عبد العظيم محمود حنفي،" صدام ايديولوجي " مرجع سابق.

[4]- **السلم الديمقراطي**: تعود جذوره لأفكار الفيلسوف العالمي إيمانويل كانت في القرن 19م،و يستخدم للترويج للقيم السياسية اليبيرالية ، فحسبه أن السلم العالمي يستدعي الديمقراطية لأن التاريخ لم يعرف حروبا بين الديمقراطيات ، لأن الديمقراطية تقوم على الإجماع ، العقلانية و الحوار و بالتالي تغلب الدبلوماسية على الحرب.

[5]-تاكايوكي ياما مورا،**"مفهوم الأمن في نظريات العلاقات الدولية"**،ترجمة عادل زقاع، على الموقع الإلكتروني: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

الخاصة، فهندست الحروب من قبل –الطبقة الحربية– من أجل توسيع قوة سلطتها و ثرواتها من خلال الحروب"[1].

و يمكن تلخيص أهم مبادئ السلام حسب **إيمانويل كانت** فيما يلي:

- أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورا جمهوريا.
- أن يستند قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة.
- أن يكون الحق العالمي محدودا بشروط الضيافة العالمية.

و يرى أصحاب هذه المدرسة أن التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات و منظمات تعمل على تحقيق التعاون و الأمن الدوليين و تقليص حدة التهديدات[2] مثل الأمم المتحدة لأنها مجهود جماعي مشترك و تعاوني بالنسبة لمجموع الدول في النظام الدولي ، خصوصا في ظل محدودية الموارد ، و هو ما وصفه جون مير شايمر (John Mearsheimer) بسعي صانعو السياسة لإنشاء الترتيبات الأمنية في معظم مناطق العالم من اجل عالم أفضل لأن هذا النهج في السياسة الدولية يقوم على الاعتقاد بأن المؤسسات هي الوسيلة الأساسية لتعزيز السلام.[3]

3- النظرية النقدية :

لقد شكل واقع ما بعد الحرب الباردة نظاما دوليا جديدا حمل معه العديد من التحولات خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا و الاتصالات ، إلى جانب تقليص الحدود بين الدول كما تزامنت مع ظهور تهديدات جديدة تخص مسألة الأمن. إضافة إلى ظهور العولمة و تحول طبيعة الصراع من مفهومها الواسع إلى الصراعات الداخلية بين الجماعات و الأفراد ، و تحولت التهديدات على أمن الدول من داخلها قبل خارجها ،و هذا ما شهدناه في النزاعات المسلحة بين

[1] - Scott Burchill, "liberalism",in Scott Burchill and others, **Theories of international relations.** Third edition. New York, USA: PALGRAVE MACMILLAN.2005 ,p58.

[2]- عودة جهاد،**النظام الدولي**،نظريات و إشكاليات ، مصر:دار الهدى للنشر و التوزيع،2005،ص191.

[3] - Carolina Aguirre Echeverri, "**the concept of security and the Viability of Global Governance**" **journal of international law**. Vol1,01; January-June 2010, Colombia. USA, p 64 . in: http://www.eafit.edu.co/revistas/ejil/Documents/ejil-jan-jun-2010/Articulo-5-revista-1-Vol-1.pdf

الفصائل المختلفة في دول الساحل الافريقي التي أججتها العوامل العرقية و الدينية و حتى الأقليات السياسية ، ورأينا ذلك في سوريا و تركيا و اليمن و غيرها من الصراعات الداخلية.

بعد ظهور طبيعة هذه التهديدات الجديدة، استلزم إعادة النظر في الأداة الأساسية لتحيل الأمن ، أي إعادة النظر في التصورات النظرية للأمن ، و هي المرحلة التي وصفها العلم السياسي الأمريكي **ستيفن وولت**(Stephen-Walt) بـ " مرحلة النهضة للدراسات الأمنية".[1]

رغم إسهامات **باري بوزان** رائد المدرسة الواقعية في إدخال مفهوم "الأمن الاجتماعي" إلى حقل الدراسات الأمنية ،إلا أن المدرسة النقدية تمثلت في تحليلات أحد أبرز روادها عالم الإحصاء الأمريكي **وارن ويفر**(Warren Weaver) الذي طور مفهوم الأمن الاجتماعي و مقاطعة الدراسات التقليدية و اقتراح مرجعية جديدة للأمن ،حيث يمكن الانتقال من مفهوم يقوم على أساس بقاء الدولة إلى مفهوم يقوم على أساس بناء الأفراد و الشعوب.[2]و يعني ذلك حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل و استراتيجيات لضمان " الأمن البشري" و " الأمن العالمي الشامل" و هما المفهومان الأساسيان للأمن حسب اقتراح النظرية النقدية في إطار الدراسات الأمنية.

إن مسارات العولمة المتسارعة و تدفقات الهجرة نحو الدول المتطورة ، أدت إلى تراجع دور الدولة و تغيير مفهومها حول " الأمن البشري"و أدت إلى خلق توترات اجتماعية.[3]

[1]-تاكايوكي ياما مورا ، مرجع سابق.
[2]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص25،26.
[3]- منيرة بلعيد،مقال غير منشور،**"الديناميكية الإقليمية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"**،في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق الجزائر،قسنطينة،جامعة منتوري،كلية الحقوق و العلوم السياسية،يومي 30/29أفريل2008.

أما المفهوم العالمي للأمن فيشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الانسان، أي النظر إلى الحرب، الفقر، الاضطهاد السياسي ، ندرة الموارد الطبيعية كتهديد ضد أمن الفرد أو البشر على المستوى العالمي .

لذلك فإن النظرية النقدية تسعى إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي ليكون السلم في المرتبة الأولى ، و تقوية المنظمات الحقوقية و التنموية و المدافعة على البيئة .

أخيرا يبقى هدف المدرسة النقدية هو الاهتمام بالعلاقات " عبر المجتمعية" و هي خلاصة لمسارات مختلفة و عديدة من الفكر الغربي ، هدفها السعي إلى تفكيك أشكال الحياة في المجتمع الطولي بالتركيز على أهمية الإنسان و حريته كمحور في التحليل و الدراسة و بحث الأشكال الواضحة و الخفية من الظلم و الهيمنة و التي تقيد حرية الإنسان.[1]

المبحث الثاني : التفسيرات الواقعية للأمن :

لقد شهدت نهاية الحرب الباردة ظهور فواعل جديدة ، منها التحت قومية كالأفراد و الجماعات و الحركات الاجتماعية و منها الفوق قومية كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات ، هذه الأخيرة التي أظهرت تأثيرها القوي و الفعلي على يروز تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة ، يتجاوز تأثيرها الدولة القومية ، و هذا ما أثار جدلا في الأوساط الأكاديمية و الفكرية و السياسية حول ضرورة إعادة صياغة جديدة و مفهوم جديد للأمن بالشكل الذي يستوعب كل التهديدات و التي أصبحت واقعا معاشا و مأزقا عالميا يسعى منظرو السياسة إلى تحليله و الغوص في واقعه .

المطلب الأول : الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي:

[1] -Richard devetak, "**Critical Theory**", in Scott Burchill and others, **Op, Cit**, p 137 .

ترجع الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند المفكر الهندي" **كوتيليا kautilya**" 312-296 ق.م الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم ، و في الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين .[1] إذ يعتبر "كوتيليا" بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة ، و في وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة و أخرى حيادية إذ يقول:" إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك و لكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد"[2].

من خلال هذا التصريح لـ" كوتيليا" نعتبر أن القوة هي المحرك الأساسي لسلوك الدولة خصوصا اتجاه سياستها الخارجية ، و قد رأينا جليا عندما تكون حسابات أصحاب القرار خاطئة تنقلب الموازين ،كما فعل صدام حسين مع الكويت أو حتى دخول السعودية و الموالين لها إلى اليمن .

لذلك اعتبر **هانز مورغنثاو(Morgenthau-Hans)** " السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية القوة هي دائما الهدف العاجل"[3].

و بالمقابل أكد **ميكيافيلي** "على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي ، و ذلك لضمان أمن الدولة و بقائها " في حين يرى **توماس هوبز** على غرار ميكيافيلي بأن :" القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني ، فالانسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ، و لا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت".

---

[1]-توفيق بوستي، **مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية**، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات،22فبراير2019،ص2.

[2]- عبد الحي وليد، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر،1994،ص24.

[3]- جندلي عبد الناصر،**أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي**، مكتبة مدبولي،القاهرة،مصر،2011،ص153.

أما **هيغل** فيكاد يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعا لشأن و أهمية الدولة ، و مع أن الكتابات الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة ليهغل ،إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره للوظيفة الأساسية للدولة في الحفاظ على ذاتها[1].

إذن لقد برز المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة وستفاليا 1648، و نشأة الدولة القومية إلى يومنا هذا ،و رغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لازالت الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية [2]، حيث تنظر للدولة على أنها وحدة التحليل الأساسية و محور أية سياسة أمنية، و أن الأولوية هي تحقيق أمنها في مواجهة أية تهديدات عسكرية، إذ تعتبر الوسائل العسكرية وحدها الوسائل المتاحة أمامها لتحقيق أهدافها[3].

أما من الناحية الأكاديمية فقد تزامن صعود "الواقعية كمذهب مركزي في العلاقات الدولية مع تحولين أساسيين"[4]:

1. اهتزاز الافتراضات و الأسس المثالية التي تكرست في فترة ما بين الحربين العالميتين ، و لاعتمادها على تحليل معايير السلوك الدولي و تطورها استنادا إلى القانون و التنظيم الدوليين، فيما استقت الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السلوك الدولي.

[1]- عبد القادر دندن، **الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي**: آسيا الوسطى-جنوب آسيا- شرق و جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012-2013،ص32.

[2]- جويدة حمزاوي،**التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط**،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص:دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون الأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2010-2011،ص17.

[3]- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة،2018،ط01،ص ص 65-66.

[4]-بالة عمار، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص:علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2011-2012،ص11.

2. تزامن الصعود الواقعي مع انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم و هذا مما أدى إلى نوع من القوة التحليلية لتفسير الواقعية في الشؤون الدولية.

لقد سيطرت المقاربة الواقعية في فترة الحرب الباردة ، فالأمن حسبها هو قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها و استقلالها السياسي ، و وحدة أقاليمها في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى بالنظر إلى عدم وجود سلطة عليا تستطيع فرض هيمنتها على جميع الدول.

في هذا الصدد يرى فريديريك شومان(**Schumann–Friedrich**) في دراسة له سنة 1933 :" في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية ،فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، و أن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة"[1].

ينطلق الواقعيون في تصورهم للأمن دائما من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم ، و هذا التضارب قد يؤدي حتى إلى الحرب، لذلك يرتبط الأمن بالقوة العسكرية و الحفاظ على المكانة الدولية، إذ يرى والتر ليبمان (Lippmann–Walter)أن " الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمتها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية و مرادف للحرب"[2].

إن الواقعيين يدافعون دائما عن فكرة " الأمن من صميم اهتمامات و صلاحيات الدولة" لأنها هي التي تجابه الأخطار الخارجية ، فتجدها تقوم بالتحالفات العسكرية الدولية و التسابق حتى نحو التموقع ضمن الدول النووية في ظل الثنائية القطبية. رغم ذلك فالوقعيون يعترفون بالأشكال الأخرى للقوة

[1]- جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر،وليد عبد الحي، الكويت،كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ديسمبر1995،ص61.
[2]- سليم قسوم، مرجع سابق، ص67.

بما فيها الثروة و المزايا الجيوسياسية [1]، كما أن الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة تشكل فارقا هاما في تحديد نتيجة الصراع الدولي و قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري فحسب[2]، فالقوة حسب الواقعيين مركبة من أجزاء عسكرية و غير عسكرية، كما أنه لديهم نماذجا لتصنيف عناصر و مقومات القوة الوطنية للدولة على اعتبار أن القوة تشتمل إلى الجانب العسكري جوانب أخرى كمستوى التطور التقني، و النمو الديمغرافي، المصادر الطبيعية، و العوامل الجغرافية ، الموقع الاستراتيجي، و حتى شكل الحكومة و القيادة السياسية ، و المستوى المعيشي للشعب.... .

و مهما كانت دراسة الواقعيين للدولة يبقى مفهوم" الأمن" هو الوسيلة و المحفز لسلوك الدول، و مهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية "فالقوة هي الهدف العاجل دوما"[3].

و يؤكد **أرنولد ولفارز**(Wolfers–Oscar–Arnold) " القوة هي القدرة على دفع الآخرين عمل ما تريد و منعهم من عمل ما لا تريد" و هنا يظهر الخلط بين القوة و التأثير أو النفوذ و هذا باستعمال الوعود أو الإغراء ، و في النهاية هذه المفاهيم هي مجرد مستويات للقوة، أي المراحل الأولى لتشكيلها في أي مجال من مجالات الحياة الدولية المتنوعة[4] .

[1]- حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2010-2011،ص11.

[2]- عمار بالة، مرجع سابق،ص10.

[3] - Realism, Pluralism, Globalism and Paul Viotti et Mark V. Kauppi, **International Relation Theory Beyond**, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56.

[4]- جندلي عبد الناصر، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات** رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص:علاقات دولية،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2004-2005،ص115.

المطلب الثاني : الأمن من المنظور الواقعي الجديد:

تطور المنظور الواقعية الجديدة فأصبحت تنص على أن الدول تعمل وفقا لمبدأ الحوافز المادية ، و تعكس مواقفها مواقعها ضمن النظام الدولي ، و عليه فإن الدول تسعى للحفاظ على مكانتها النسبية داخله، فكلما نمت قدرات دولة ما ازدادت مكانتها في الترتيب السلطوي العالمي و ازداد نفوذها ، و تحدد بنية النظام العالمي عبر هذا التوزيع للقدرات بين الدول[1] .

كما يعتقد **وولتز** أن النظم تتكون من بُنية (structure) و من وحداتها المتفاعلة معا ، و البنى السياسية تتكون من ثلاثة عناصر: المبدأ المنظم (principle–Organizing) الفوضوية أو التراتبية، ميزة الوحدات(Unitsfeature) متشابهة وظيفيا أو مختلفة، و توزيع القدرات (Capacitydistribution) و هنالك عنصرين ثابتين من بين العناصر الثلاث لبنية النظام الدولي و هما : غياب سلطة مؤثرة مما يعني الفوضى السياسية (Anarchy) و ثانيا مبدأ الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (Self–help) و هو ما معناه أن كل الوحدات تبقى متشابهة وظيفيا ،و يكون المتغير البنيوي الوحيد حسبه هو توزيع القدرات الذي يولد التمييز بين النظم المتعددة و ثنائية القطبية[2] .

و يناقش مقترب الواقعية الجديدة ،سلوك الدولة من الزاوية العليا في تبنيها لمستوى تحليل تنازلي، فيما يُعرف **بمقترب النسق الدولي** ،و مفتاح فهم سلوك الدول وفق هذا المقترب هي الحوافز و القيود .

[1]- سليم قسوم ، مرجع سابق،ص68.

[2]- Paul D.Williams ; **Security Studies : An introduction** .Routledge.New York.First.Ed published 2008 ;p18.

كما أن الواقعية الجديدة تتفق مع الواقعية الكلاسيكية في دور الدولة و أهمية القوة و ميزان القوى و المصلحة القومية ، و هي التي تسير السلوك الخارجي للدول التي في مقدمتها تحقيق الأمن و البقاء .

و يؤكد الواقعيون الجدد على أن الدولة لا توكل شؤون أمنها للآخرين ، كما أن فوضوية النظام الدولي تستدرج وحدات النظام الدولي(الدول) إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية (الأوتاركية)[1] ،و التي ستكون هدفا رئيسيا لكل دولة ، لأنه لا يوجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة .

من هذا المنطلق يمكننا القول أن **الواقعية الجديدة** تُشكك في إمكانية التعاون الأمني باعتبار أن الدول تهتم بالأرباح النسبية للتعاون أكثر من اهتمامها بالأرباح المطلقة ، أي أنها تضمن عدم ربح الآخرين إلى درجة استعمالهم لذلك التفوق ضدها . و قد طبق **وولتز** مفهوم الفوضى على السياسة الدولية ، و مفاده أنه مع وجود دول ذات سيادة و عدم وجود نظام قانوني يملك السلطة عليهم ، فإن الانقياد إلى الحرب يصبح شيئا مؤكدا ، و في حالة الفوضى الدولية لا يوجد انسجام تلقائي بين الدول ، فهي على عكس الواقعية التقليدية تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية. ففي بعض الأحيان يضطرون لنشوب حرب بين طرفين أو أكثر رغم أن زعماء هذه الدول يرغبون في السلام ، فحسب **والتز** و **ميرشايمر** فإن" الدول عبارة عن كيانات متنافسة و أنانية"[2]. لذلك كل دولة تكون دائما مستعدة و باستمرار إما لمواجهة القوة بالقوة أو دفع ثمن الضعف[3] ،و لأنه من المنطقي جدا ألا تكون كل دولة قوية إلى حد يمكِّنها من حماية نفسها في حال تمت مهاجمتها ، بمعنى أن القوى العظمى محاصرة في قفص من حديد ليس

[1]- محمد ماهر قابيل، موقع الكتروني :http://daralmaref.com/2017/03/05/%

[2]- تيموتي دن،جون بيليس و ستيف سميث(محرران)، **الواقعية في عولمة السياسة العالمية**، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،دبي،2004،ص235.

[3]- نصار الربيعي، **دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،لبنان،2013،ص ص 102-103.

لديها فيه سوى خيارات قليلة تتمثل في أن يتنافس بعضها مع بعض من أجل القوة و تحقيق الأمن إذا ما أرادت البقاء[1].

لذلك نرى أن معظم الدول المتنافسة أو التي تشعر بالتهديد من غيرها إلى الإحساس بعدم الأمن ، مما يدفعها إلى التنافس بغية تحقيقه مما يدخلها في دوامة من انعدام للأمن داخل المنتظم الدولي[2]، مثل تنافس الجزائر و المغرب في ميدان التسلح، أو تنافس القطبين الشرقي و الغربي قبل و أثناء الحرب الباردة.

إذن يمكن تمييز الواقعية الجديدة عن الكلاسيكية بما يلي: الأولى ترى القوة وسيلة لتحقيق الأمن و ليست وسيلة و غاية كما تراه الثانية.

يرى **كين بوث** (booth-ken) و **ويلر**(Wheeler-Nicholas): حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعورا بعدم الاطمئنان لا يمكن الانتزاع من تفكيرها إزاء تلك الحيرة ، أن هذه الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير (أي لدعم أمنها في عالم غير مستقر) ،أم كانت لأغراض هجومية(أي لتغيير الوضع الراهن لمصلحتها)[3].

كما **يعتبر كينيث** والتز(K.Waltz) بأنه :" في ظل الفوضى فالأمن هو الهدف الأسمى ، لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا، ستبحث هذه الأخيرة – أهداف أخرى مثل الهدوء و الربح و القوة-)[4] .

لذا نجد الواقعيون الجدد يرون أن التعاون بين وحدات النظام الدولي صعب التحقق[5]و ذلك للأسباب التالية:

- مسألة الخوف و الغش و انعدام الثقة.

[1]- تيم دان،ميليا كوركي،و ستيف سميث ،**نظريات العلاقات الدولية**: التخصص و التنوع، تر:ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،بيروت،2016،ص214.

[2]- سليم قسوم ، مرجع سابق،ص ص69-70.

[3]- تيموتي دن، الواقعية، مرجع سابق،ص224.

[4] - Kenneth N. Waltz**, Theory of International Politics**, New York, McGraw- Hill, 1979, P. 102.

[5]- سليم قسوم، مرجع سابق،ص71.

- مسألة المكاسب النسبية(نسبة الفائدة من منافسيها).

يمكننا في الأخير حصر و تلخيص افتراضات **الواقعية الجديدة** فيما يلي:

- الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية.
- ظهور الفواعل الجديدة في النظام الدولي و مراعاة تأثيراتها.
- رغم ظهور الفواعل الجديدة إلا أن جوهر التحليل في السياسة الدولية لم يتغير و ظل مبدأ الصراع و التعاون هو القائم.
- استمدت الواقعية الجديدة تسميتها من هذه الفواعل الجديدة المستقلة نوعا ما عن وحدة التحليل –الدولة– .

إذن مفهوم الأمن لدى الواقعيين الجدد اقترن بعنصر الخوف و اللا أمن المنبثقة من الفوضى و هذا ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين.

المطلب الثالث : الأمن من المنظور الليبيرالي:

ترى المدرسة الليبيرالية أن "التعاون" هو الحالة الطبيعية للعلاقات الدولية ،و أن " النزاعات و الحروب" هي الحالة الاستثنائية ، و رغم أنه يوجب غياب بناء نظري موحد و متماسك للنظرية الليبيرالية ، إلا أنها مثلت "نسقا فكريا متعدد التيارات" عبّر عنه **ستيفن والت** بعائلة الليبيراليات[1].

وقد أعطى الاتجاه الليبيرالي الجديد مقاربات جديدة لمحاولة فهم و تعزيز السلم و الأمن الدوليين[2].

1. الليبيرالية المؤسساتية: دور المؤسسات في تعزيز الأمن.

الليبيرالية الجديدة –Neo-Liberalism– هو اتجاه طُوِّر في سبعينيات و ثمانينيات القرن العشرين من طرف منظري المنظار التعددي ،أمثال **روبرت** كوهين و **جوزيف ناي** في إطار النظرية المؤسساتية الدولية و التي تؤكد الدور

[1]- عمار بالة،مرجع سابق،ص49.
[2]-سليم قسوم،مرجع سابق،ص94.

المركزي للمؤسسات الدولية في إطار الرأسمالية و قيم الديمقراطية[1]، كما تؤكد الليبيرالية المؤسساتية على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي و تحقيق التعاون و الاستقرار لأن بوسعهما "توفير المعلومات و خفض تكاليف العمليات و جعل الالتزامات أكثر موثوقية و إقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق و تعمل بصفة عامة على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل[2].

كما أنها تعمل على تعزيز الأمن الداخلي عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات و عناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مست السياسة العالمية،و التي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية[3]، فالليبيرالية المؤسساتية تقوم على افتراض أن انتشار و تزايد عدد المنظمات الدولية و الإقليمية و زيادة و تعقد وتيرة شبكة الاعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي و تعاوني بين الدول و الوحدات الموجودة في النظام الدولي[4].

و تركز الليبيرالية المؤسساتية على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو إيجاد نمط من سلوكات محكومة بقوانين معينة و ترتبط بنظام دولي يتوفر فيه شرطان أساسيان:

أولا: وجود مصالح متبادلة بين الفاعلين سواء كانت دولا أو غيرها من المؤسسات الدولية في مجال تعاونها.

[1]- عمار بالة،مرجع سابق،ص55.
[2]-جون بيليس،مرجع سابق،ص427.
[3]- خالد معمري،**التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية،جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم علوم سياسية ،2007-2008،ص98.
[4]-محمد الطاهر عديلة،**تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية**:دراسة في المنطلقات و الأسس، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة،تخصص علاقات دولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2014-2015،ص156.

ثانيا: أن يكون التغيير في درجة المأسسة يمارس تأثيرا قويا على سلوك الدول[1].

كما ترى الليبيرالية المؤسساتية أن المؤسسات التي تنجح في تسهيل التعاون لتبادل المنافع سوف تصبح على قدر من الأهمية للدول لما توفره من خدمات و فرص ، و لذلك سوف تكتسب قدرا من الاستمرار رغم تقييدها من الحكومات و ذلك باستعمال الضغط أو من خلال استخدام النفوذ السياسي[2].

كما يظهر التعاون الدولي عندما تُعدل الدول سلوكها ليلائم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، حيث تشعر الحكومات فيما بينها أنها تساعد بعضها ، لذلك تتفق الليبيرالية الجديدة مع الواقعية البنيوية في صعوبة تحقيق التعاون الدولي في ظل بيئة فوضوية ترعى الخوف و عدم اليقين[3]، و لكنها تجادل بأن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة متنوعة من عراقيل العمل الجماعي[4].

كما أن الليبيرالية الجديدة تتفق مع الواقعية الجديدة في اعتبارها الدول جهات فاعلة وحدوية و عقلانية تعظم المنفعة و تسيطر على الشؤون الدولية، بمعنى أنه يتم التعامل مع الدول و كأنها كيانات موحدة ذات أهداف خاصة محددة، و ليس تركيبات تتكون من جهات محلية عدة فاعلة و مختلفة و ذات مصالح متنافسة ، و يُفترض بالدول أن تتخذ القرارات بناء على مجموعة من الأولويات التي تخدم المصلحة الذاتية، كما تفترض على إمكانية الحصول على منافع جماعية من خلال تطبيق أوسع للإستدلال المنطقي البشري، و ترى بأنه يمكن تحقيق الفوائد من خلال ابتكار تدابير مؤسسية أكثر فعالية ،و بناء عليه

[1]- أنور محمد فرج،**نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**:دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،2007، ص413.

[2]-نصار الربيعي،**دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية**،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،2013،ص ص121-122.

[3]- جينيفر ستيرلنغ فوكر، **الليبيرالية الجديدة، في نظريات العلاقات الدولية**: التخصص و التنوع، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،بيروت،2016،ص295.

[4]-نفس المرجع،ص293.

فإنه لديها إيمانا نسبيا بقدرة البشر على القيام تدريجيا بتحقيق مخرجات أفضل تعزز الحرية و الأمن و السلام و الازدهار و العدالة على نطاق عالمي[1].

2. الليبيرالية البنيوية و أطروحة السلام الديمقراطي:

يرى كل من **مايكل دويل**(Doyle-Michael) و **بروس راست**(Russet-Bruce) أن التحليل الأمني يستند إلى المتغير الديمقراطي ، لأنه يكرس أطر السلام الدائم على مستوى العالم ،حيث تكون سمته الرئيسية "التعاون" بعكس حالة الصراع الدائم التي صورها الواقعيون أو كما عبر عنها **إيمانويل كانت** بأنها حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون[2]. فكتاباته في معظمها تهدف فكريا الى السلام و يبرز هذا في كتابه" **مشروع السلام الدائم**" لعام 1795 ،حيث كانت عبارة **السلام** شائعة في القرنين السابع عشر و الثامن عشر[3] مبرزا أن السلام ممكن إذا توفرت شروطه.

و قد قال **هوغو غروتيو**(Grotius-Hugo): " وقد دعى كانت في المادة التعريفية الثالثة لمشروعه بإقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة ، و فعلا تجسدت فكرته في إقامة عصبو الأمم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى[4].

إن فكرة الليبيرالية البنيوية أساسها أن الدول الديمقراطية أكثر ميلا لاحترام إرادة مواطنيها و أقل ميلا للإقدام على الحرب مع جيرانها الديمقراطيين، و بالرغم من أن جوهر الفكرة قديم جدا إلا أن هذه الرؤية قد أُعِيد تقديمها حديثا في إطار ما يُعرف بـ "نظرية السلام الديمقراطي"[5]، حيث يرى أنصارها أن الدول الديمقراطية لا تسعى إلى محاربة بعضها بعضا.

---

[1]- جينيفر سترلنغ فوكر ، **الليبيرالية الجديدة**،مرجع سابق،ص ص296-297.

[2]-خالد معمري، مرجع سابق،ص93.

[3]- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**،مركز الخليج للأبحاث،دبي،2004،ص158.

[4]- مبروك غضبان،**مدخل إلى العلاقات الدولية**،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،2007،ص335.

[5]- توفيق حكيمي،**مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني**،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2014،ص65.

إن النظم الديمقراطية لا يمكن أن تلجأ للحرب في مواجهة بعضها البعض كأسلوب لمعالجة الخلافات و التناقضات ، و هو ما يبرر تسمية الاتجاه "بالسلام الديمقراطي" في إشارة إلى ما قدمه **إيمانويل كانت** من تصور للسلام قائم على أهمية إقرار دستور عالمي يضمن السلام بين الأمم و فيديرالية أو حكومة مركزية للدول الحرة التي تسعى للسلام و حكم القانون[1].

المبحث الثالث: سباق التسلح و المفاهيم المتعلقة به

لقد أثارت سباقات التسلح اهتماما واسعا في الأوساط العالمية، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية و بداية الحرب الباردة ، التي شهدت ذروة السباق بين القطبين آنذاك الشرقي و الغربي ، وبات التسلح هوس الدول ،لأنها دائما ما تعتقد أن من يمتلك أكثر سلاحا يكون مُهابا دوليا ، كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 زرعت في أوساط الحكومات و النظم فكرة اللا إستقرار ، وأنها دائما معرضة لخطر الهجوم من غيرها. و نجد هذه الظاهرة بكثرة في بُؤر التوتر خصوصا الإقليمية ، وقد شهدنا ذلك في حرب العراق و إيران ، و ما تشهده اليوم منطقة الخليج عموما ، كذلك السباق نحو التسلح بين الكوريتين و التأهب الدائم و كذلك السباق بين المغرب و الجزائر و ما يحيط بهما من عدم الاستقرار في ليبيا و دول الساحل.

المطلب الأول: مفهوم سباق التسلح .

لغة: السباق هو التنافس و التباري بين طرفين أو أكثر للوصول أو الحصول على شيء معين في أقصر وقت ممكن ، أما **التسلح** فهو عملية الحصول على الاحتياجات الكافية من السلاح و المعدات العسكرية ، ويكون ذلك بالتصنيع أو الاستيراد من الخارج .

[1]- يوسف محمد الصواني،**نظريات في العلاقات الدولية**،منتدى المعارف،بيروت،2013،ط02،ص67.

سباق التسلح: هو التنافس لامتلاك الأسلحة كمّا و نوعا بين فاعلين خلال فترة زمنية معينة ، و الفرق بين التسلح و سباق التسلح هو أن الأول يكون بقرار سيادي تتخذه الدولة بمفردها دون إيعاز من الغير، أما الثانية فهو ناتج عن قرارات تفاعلية بين دولتين و أكثر ، و تتجنب الدول دائما مصطلح السباق نحو التسلح و تكتفي بلفظ التسلح فقط .

فاتخاذ قرار بالتسلح يقتضي دائما أن يتم تقييمه إذا ما كان سوف يزيد من احتمال أن ترد الدولة المعادية بقرار التسلح ،لأن الدول غالبا ما يكون لها رد فعل تجاه قرارات التسلح ، و عليه فقرار التسلح قرار دخول في سباق للتسلح[1]

أما اصطلاحا: فهو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنهما ،الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية[2] .

و تعرفه موسوعة ويكيبيديا على أنه " مصطلح يصف صراع أو سباق بين دولتين متحاربتين ،غالبا دول متعادية، في سبيل التفوق العسكري، وذلك عن طريق الحصول على عدد أكبر من الأسلحة و القوات المسلحة، و التمكن من تصنيع معدات ذات تقنية عسكرية أفضل".

و يعرف صامويل هنتنجتون (Huntington–Samuel) سباق التسلح على "أنه شكل من التفاعلات المتبادلة بين دولتين، أو مجموعتين من الدول، أو هو سلسلة متصلة من الزيادات التراكمية في القدرة العسكرية على طرفي صراع ما[3] "، بمعنى أنه تنافس متوازي يكون مبدأه الفعل و رد الفعل ، بالتالي

---

[1] - Charles Glaser, **The Causes and Consequences of Arms Races**, Annual Review of Political Science, vol. 03, June 2000,p.260.2

[2]- عراك تركي حمادي الفهداوي،**سباق التسلح الهندي الباكستاني و أبعاده الإقليمية و الدولية**،مجلة ديالي للبحوث الإنسانية،كلية التربية جامعة ديالي،العدد45(2010) ،من الموقع:
http://www.4geography.com/vb/showthread.php?t=7258

[3]- علي الدين هلال، **مصر و قضايا نزع السلاح**:إطار الدراسة، السياسة الدولية،يوليو 1978،من موقع جريدة الأهرام:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214455&eid=1390

[3]- عراك تركي حمادي الفهداوي ، مرجع سابق،العدد 45،نفس الموقع.

تصبح سلسلة لا متناهية من ردود الأفعال و تعبر في جوهرها عن شدة السباق نحو التسلح.

إذن **فسباق التسلح** بشكل عام يرمي إلى " تخصيص نسبة عالية من الإنفاق الحكومي ، لشراء الأسلحة و المعدات العسكرية و الذخيرة من دول أخرى، أو تخصيص تلك النفقات لتطوير صناعة الأسلحة المحلية ، تقليدية كانت أم أسلحة الدّمار الشامل ، بغية تحقيق التوازن أو التفوق العسكري مع دولة أو دول أخرى ، و ترجيح الكفة التسليحية للدولة إزاء تلك الدول ، بغية المحافظة على أمنها الوطني و القومي، أو لتحقيق أهداف توسعية "[1].

و يرتبط هذا التعريف بالزيادة في النفقات الحكومية على مختلف الأسلحة و المعدات الثقيلة و الذخيرة المتنوعة لمختلف الأسلحة، و يُعتبَر هذا من مظاهر النّزاع بدون تحديد أسبابه ، في حين تبقى أهدافه إما لِبُعد دفاعي حفاظا على الأمن القومي ، أو لِبُعد هجومي لتحقيق التوسع و الهيمنة. لكن في كلتا الحالتين من الصعب معرفة النوايا الحقيقية لهذه الدول ، و تتشبث بمبدأ أنها تستعد للأسوأ ، خاصة إذا كان هناك نزاعا تاريخيا مع أحد الأطراف مما يزيد في شكوكها ، و تسعى لمجاراة بعضها البعض في هذا السباق المحموم.

و نجد تعريف **ميكاييل أنتريلغاتور** (D.Intriligator–Michael) و **داغوبير بريتو**(Dagobert–L.Brito) لسباق التسلح بأنه " عملية التفاعل الديناميكية بين دول متنافسة في سعيها لامتلاك الأسلحة"[2] ، إذن سباق التسلح الدولي يحدث في بيئة تنافسية ، بوجود نزاع أو صراع يكون جميع أطرافه مقتنعين بأن القوة أساسا هي التي تحدد نتائج هذا النزاع . فطبيعة النظام الدولي

[2] - Dagobert L. Brito and Michael D. Intriligator, **Arms Race, Defense and Peace,Economics**, February2000,vol.11, p.1.

و وجود تهديدات خارجية نابعة منه ، تخلق شعور بعدم الأمن لهذه الدول ، التي تتسارع إلى رفع مستويات التسلح لديها.

و اعتبر أنتونيس كلابسيس(Antonis-Klapsis) سباق التسلح بأنه " الحالة التي تعي فيها دولتين أو أكثر بأنهم مشتركون في علاقة تنافسية ،حيث تقوم فيها بزيادة أو تطوير أسلحتهم بشكل سريع ، و تغيير حالة بنيتهم العسكرية ، مرتكزين على السلوك السياسي و العسكري لخصومهم في الماض و الحاضر و المستقبل"[1] .

أما **كولين غراي** (S.Gray-Colin) فقد أورد مجموعة من الشروط في تعريفه لسباق التسلح :

1. لابد من وجود طرفين أو أكثر واعيين لتخاصمهم و تعارض مصالحهم.
2. لابد من تنظيم و بناء القدرات العسكرية بالنظر إلى تأثيرها و مدى فعاليتها داخل أرض المعركة ، و إلى قدرتها على ردع الخصوم.
3. لابد أن يتم التنافس و التسابق من الناحية الكمية أو النوعية أو كليهما معا لأفراد الجيش ، و الأسلحة ، و التنظيم و العقيدة العسكرية.
4. لابد أن تكون هناك زيادة سريعة و مستمرة في كمية الأسلحة ، و تطوير و تحسين متواصل في نوعيتها [2] .

كما يعتقد " غراي" بأن سباقات التسلح لا تحدث فقط بين الدول أو الأحلاف الدولية، بل كذلك نجدها بين الجماعات المسلحة داخل الدولة الواحدة ، لهذا يجب عدم إهمال العنف و التحضير للعنف الداخلي ، خاصة في النزاعات الإثنية أو المجتمعية ، كما يرى كذلك بأنه من الصعب جدا التمييز

[1] - EvaghorasL.Evaghorou,**The Economics of Defence of Greece and Turkey**:AContemporary TheoreticalApproach for States Rivalry and Arms Race,Center for International Politics Thessaloniki, January 2007, p.9.

[2] - Colin S. Gray, **The Arms Race Phenomenon**, World Politics, Vol.24, No.1, October 1971, p.42.

[3] -Ibid ,p.40.

بين القرارات المتخذة أساسا كرد فعل للتأثيرات الخارجية على سباق التسلح و بين تلك التي تُتَخذ لأسباب داخلية بحتة ، و سواء كانت القرارات المتخذة من دوافع داخلية أو خارجية ، فهي تُذكي من نار سباق التسلح و تجعل الدول المتنافسة في حالة من التوازن العسكري ، غير قادرة على تجاهلها و اعتبارها لدوافع داخلية و لا تُشكل تهديدا لها .[1]

في الأخير يجدر بنا القول و التعريج على ما قاله الدكتور و السياسي المصري "عبد المنعم سعيد" في مجلة البيان في 14 أوت 2019 حول العودة القوية إلى سباق التسلح " صدق أو لا تصدق أن العالم يعيش على فوهة بركان، وعندما يكون في الدنيا 14 ألف سلاح نووي فإن الحياة على وجه الأرض تصبح في مواجهة خطر دائم: الفناء"[2]

المطلب الثاني: المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالتسلح .

سياسة التسلح : (Armament policy)و هي أشمل من عملية التسلح، و تعني اتخاذ الدولة إجراءات و خطط مدروسة ، تتناسب فيها عملية التسلح مع الموارد الاقتصادية المتاحة لها ،و مع حجم قوتها العسكرية، و احتياجاتها للسلاح[3]. أو هي اختيار أنسب أنواع الأسلحة طبقا لمهام و واجبات القوات المسلحة وصولا لتحقيق الغاية المرجوة، و هي الدفاع عن الأمن القومي للدولة من خلال التركيز على التسلح التقليدي و فوق التقليدي أو النووي ، انطلاقا من إمكانيات الدولة و طبيعة التحديات التي تواجهها ، وطبيعة الصراع الذي يُنتَظر خوضُه ، و كذلك نوع السلاح الذي يمتلكه الخصم و كميته[4] ، فعلى سبيل المثال ، تقوم بعض الدول بعملية تسلح دون سياسة تسلح محددة ، إذ تستورد كميات كبيرة من الأسلحة أكثر مما تحتاج

[2]- عبد المنعم سعيد،**اتجاهات**،البيان ،،من الموقع: -14/08-2019/https://www.albayan.ae/opinions/articles

[3]- عراك تركي حمادي الفهداوي،مرجع سابق.

[4]-عبد القادر رزيق المخادمي،**سباق التسلح الدولي،الجزائر**:ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص84.

،و إلى حد يفوق قدراتها الاقتصادية و حتى العسكرية ، لا سيما طغيان الجانب العسكري و التسلح على التنمية المحلية في شتى المجالات .

الأمن القومي :(National-Security) و يرجع تاريخ استخدام هذا المصطلح إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1948 ، و منذ ذلك التاريخ شاع هذا المصطلح، و هو يرتبط بالمفهوم التقليدي " القوة العسكرية" حيث كان الصفة الملازمة للصراعات في العلاقات الدولية ، و مع زيادة تكاليف بناء القوة العسكرية و ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل ، بدأت الكتابات في مجال الأمن القومي تتعداه إلى الجانب الاقتصادي ، حيث أن الدولة التي لها اقتصاد قوي تكون قادرة على حماية نفسها عسكريا[1].

و يعتقد **أموس جوردن**(Amos-A-Jordan) و **وليام تايلور**(William-B-Taylor-Jr) " أن الأمن القومي بمفهومه الضيق يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب أو إقليم الدولة من التهديدات الخارجية ، أما المفهوم الواسع له ، فيشير إلى ما هو أكثر من مجرد الحماية المادية، لأنه يتضمن أيضا حماية مصالح الدولة الاقتصادية و المعنوية و السياسية و قيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة و بقائها"[2]. إذا فقط تطور هذا المفهوم ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدء بالإجراءات الوقائية في الداخل و تشكيل القوات المسلحة و عقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها و مصالحها الحيوية.

و يعرفه أيضا **أمين هويدي** بأنه " الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها و مصالحها ، في الحاضر و المستقبل،

[1]- عراك تركي حمادي الفهداوي، مرجع سابق.

[2]- عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد ،**الأمن و الأمن القومي**:مقاربة نظرية تطبيقية،ليبيا،المركز العالميلدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،بدون تاريخ،ص36.

مـع مراعـاة المتغيـرات الدوليـة"[1] ، فـالأمن القـومي يهـدف إلـى ضـمان سـلامة الدولـة و مصـالحها مـن خـلال التقيـيم السـليم للتهديـدات ، و الإدراك الـواقعي لقـدرات و نوايـا مصـادر التهديـد ، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار الظـروف الداخليـة و الخارجية إقليميا .

أمـا **والتـر ليبمـان** (Lippmann–Walter) يـرى أن مفهـوم الأمـن مـرتبط بطبيعـة التهديـد الخـارجي و بجـوهره يحمـل الصـفة العسـكرية لـذلك فهـو يقـول: " إن الدولـة تكـون آمنـة إلـى حـد مـا ، عنـدما لا تضـطر للتضـحية بقيمهـا الأساسـية فـي سـبيل تجنـب الحـرب ،و إذا دخلـت الحـرب فإنهـا تكـون قـادرة علـى الانتصـار وحمايـة هـذه القـيم ، إن أمـن الدولـة يسـاوي قوتهـا العسـكرية و أمنهـا العسـكري، و قـدرتها علـى مقاومـة الهجـوم المسـلح أو التغلب عليه"[2].

إذن المفهـوم الشـامل للأمـن القـومي يعنـي " القـدرة التـي تـتمكن بهـا الدولـة مـن تـأمين انطـلاق مصـادر قوتهـا الداخليـة و الخارجيـة، فـي مواجهـة التهديـدات فـي السـلم و الحـرب مـع اسـتمرار الانطـلاق المُؤَمِن لتلـك القـوى فـي الحاضـر و المسـتقبل تحقيقـا للأهـداف القوميـة المخططـة"[3] ، و لهـذا نجـد أبعادا مختلفة للأمن القومي تتمثل فيما يلي:

- ❖ البعد السياسي (الحفاظ على الكيان السياسي للدولة).
- ❖ البعـد العسـكري (مواجهـة التهديـدات الخارجيـة و تـأمين المصـالح الداخلية).
- ❖ البعد الاقتصادي(تحقيق التقدم و الرفاهية للمواطنين).
- ❖ البعـد الاجتمـاعي(تـوفير التماسـك الاجتمـاعي و الشـعور بالانتمـاء و الولاء).

[1]- أمين هويدي،**الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي**،بيروت،دار الطليعة،ط1975،01،ص7.
[2]- عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد، مرجع سابق، ص35.
[3]- هشام محمود الأقداحي،**في تحديات الأمن القومي**،الإسكندرية،مؤسسة شباب الجامعة،2009،ص46.

❖ البعد القيمي(تأمين الفكر و المعتقدات و الحفاظ على التراث الثقافي).

نزع السلاح أو ضبط التسلح: (Disarmament) or(Arms control) و يعتبر نزع السلاح المصطلح الشائع و المستخدم على نطاق واسع في الأمم المتحدة ، و وكالاتها المتخصصة ،ليشمل جوانب تنظيم التسلح بصفة عامة، في حين يعتبر ضبط التسلح المصطلح الأكثر شيوعا في الدراسات الاستراتيجية .

و يرى بعض الباحثين أن نزع السلاح هو مفهوم شامل أكثر عمومية من ضبط التسلح ، الذي يعتبر كأحد القنوات أو المراحل المؤدية إليه و تبعا لهذا الرأي ، فإن نزع السلاح يشير إلى التخلص و القضاء على كافة الأسلحة ، أو تخفيضها إلى درجة كبيرة لتحد من فعاليتها ، بحيث يغدو من الصعب استخدامها لحل صراع ما ، أما ضبط التسلح فيقصد به إحداث تخفيضات في أنواع الأسلحة ، أو عدد القوات كجزء من تسوية صراع ما ، أو ترتيب أمن جماعي، دون أن يعني ذلك نعدم إمكانية الدولة اللجوء إلى القوة العسكرية مستقبلا[1] .

إن نزع السلاح بالمعنى الشامل هذا ،هو مفهوم مثالي أو فلسفي و هو هدف بعيد التحقيق و من ثَمَّ فإنه يخرج عن نطاق الدراسة العلمية ، و هو غالبا ما يُستعمَل في إطارا الحملات و الجهود الساعية لتحقيق الحد من سباق التسلح بين الدول ، و وضع ضوابط لامتلاك الأسلحة و استخدامها.

و يرى البعض الآخر أن ضبط التسلح يتضمن إجراءات ثنائية أو جماعية من أجل تقييد و تحديد القدرة العسكرية لدولة ما ، أو لمجموعة من الدول بشكل تبادلي ،بعبارة أخرى فإن ، تنظيم بعض الجوانب من القدرة

[1]- علي الدين هلال، مرجع سابق.

العسكرية الحالية أو المتوقعة و يمكن متابعة هذه الخطوات بدء من مكان أو حجم أو درجة استعداد أو نوع الأسلحة و أفراد القوات المسلحة . أما نزع السلاح فيشير في الدراسات العلمية إلى الخفض الفعلي للتسليح ، أو تجريد منطقة ما من السلاح النووي ، أو السلاح التقليدي[1].

إن نزع السلاح يُعتبر أحد جوانب عملية ضبط التسلح ، و هو جزء من الآليات التي تقوم بها الدول طواعية من خلال المفاوضات و الاتفاقيات الدولية ، أو قسرا غالبا ما يُفرض على دولة منهزمة في الحرب ، بهدف تحقيق مصلحة أطراف معينة على حساب أطراف أخرى ، كما حدث لألمانيا من تحجيم لقواتها في إطار معاهدة **فرساي** بعد الحرب العالمية الأولى .و قد يكون بمبادرة من جانب واحد مثل إعلان **ميخائيل غورباتشوف** رئيس الاتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات ، خفض قواته المسلحة بمقدار نصف مليون جندي بالإضافة إلى نسبة من الأسلحة و العتاد الحربي فبعد زيارته للولايات المتحدة الأمريكية لآخر مرة في ديسمبر 1988م من أجل لقاء الرئيس **رونالد ريغن** و إجراء مباحثات مع **جورج بوش** الأب الرئيس المنتخب الجديد ، حينها ألقى غورباتشوف خطابا في الأمم المتحدة صرح فيه عن نواياه في تخفيض حجم القوة المسلحة السوفياتية كمبادرة فردية بواقع خمسمائة ألف جندي[2].

الإنفاق العسكري : هناك من يرى تعريفا ضيقا حيث يختصره بتلك " الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة "و بأنه " جزء من الإنفاق العام للدولة ، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلا ، أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية"[3] .

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- روبرت جيه ماكمان ، (ت ر) محمد فتحي خضر، **الحرب الباردة**، ط1 دار الهنداوي، 2014 ، مصر، ص156.

[3]- طلال محمود كداوي،**الإنفاق العسكري الاسرائيلي1965-1990**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997،ص ص 38-39.

هـذا التعريـف لا يأخـذ فـي الحسـبان مختلـف أوجـه الإنفـاق المـرتبط بـالأغراض العسـكرية و إنمـا يركـز علـى فحسـب علـى الإنفـاق الـوارد فـي الموازنـة العامـة للدولـة ، كمـا لا أنـه لا يتضـمن الأنشـطة المدنيـة التـي تقـع ضـمن موازنـة الـدفاع ، كمشـاريع الأبنيـة الأساسـية و أعمـال الإغاثـة ، وإذا مـا أُخِـذ بهـذا المفهـوم للإنفـاق العسـكري فإنـه سـيكون مضـللا و لا يعبـر عـن حقيقـة هـذا الإنفـاق ، لأنـه سـيكون فـي الغالـب أدنـى ممـا هـو فـي الواقـع ، و سيجعل مقارنته مع الإنفاق العسكري في الدول الأخرى غير دقيق.

علـى العكـس مـن هـذا التعريـف الضـيق يتنـاول الـبعض هـذا المفهـوم بمنظور أوسع و اشمل و هو يتمثل في :

- ❖ النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.
- ❖ النفقـات التـي تـدعم بشـكل مباشـر البـرامج الدفاعيـة، بغـض النظـر عـن الإدارة التي تقوم بها.
- ❖ نفقات البرامج الأخرى المبررة على أرضية الأمن القومي.
- ❖ المدفوعات كلها للحروب السابقة أو البرامج العسكرية السابقة[1].

غيـر أن التعريـف الأوسـع و الأكثـر شـمولية للإنفـاق العسـكري هـو ذلـك الـذي يسـتخدمه معهـد سـتوكهولم لأبحـاث السـلام الـدولي (SIPRI) ، حيـث يـرى أن الإنفـاق العسـكري يتضـمن الإنفـاق علـى الجهـات الفاعلـة و الأنشـطة التالية:

- ❖ القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.
- ❖ وزارات الدفاع و هيئات حكومية أخرى مشتركة في مشاريع دفاعية.
- ❖ القـوات شـبه العسـكرية، عنـدما يُحسـب أنهـا مدرّبـة و مُجهّـزة لعمليـات عسكرية.

[1]- نفس المرجع،ص39.

و هـــو يشـــمل جميـــع الإنفاقـــات علـــى : الأفـــراد العســـكريين و المـدنيين، بمـا فـي ذلـك رواتـب العسـكريين و الخـدمات الاجتماعيـة للأفـراد ، العمليـــات و الصـــيانة ،المشـــتريات ، البحـــث و التطـــوير العســـكريين و المساعدة العسكرية.

أمـا المُسـتثنى مـن الإنفـاق فهـو الـدفاع المـدني و الانفـاق الحـالي علـى أنشـــطة عســـكرية ســـابقة، مثـــل الإعانـــات المخصصـــة لمحـــاربين قـــدامى و لإجراءات التسريح من الخدمة و تبديل أسلحة و تدميرها[1].

[1]- **التسلح و نزع السلاح و الأمن الدوليين**،الكتاب السنوي2009(الطبعة العربية)،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدوليSIPRI،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2009،ص ص 307-308.

خلاصة الفصل:

لقد تمّ في هذا الفصل تحديد المنطلقات المفاهيمية لدراسة " الأمن " خصوصا بعد تشعب فروعه بعد الحرب الباردة ، و معرفة أن مصطلح الأمن لم يعد مربوطا فقط بالقوة العسكرية بل بالمفهوم العالمي و الذي يشمل " التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان" ، أي النظر إلى الحرب، الفقر، الاضطهاد السياسي ، ندرة الموارد الطبيعية كتهديد ضد أمن الفرد أو البشر على المستوى العالمي .

كما رأينا ظهور فواعل جديدة ، منها التحت قومية كالأفراد و الجماعات و الحركات الاجتماعية و منها الفوق قومية كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات ، هذه الأخيرة التي أظهرت تأثيرها القوي و الفعلي على يروز تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة ، يتجاوز تأثيرها الدولة القومية ، و هذا ما أثار جدلا في الأوساط الأكاديمية و الفكرية و السياسية حول ضرورة إعادة صياغة جديدة و مفهوم جديد للأمن بالشكل الذي يستوعب كل التهديدات و التي أصبحت واقعا معاشا و مأزقا عالميا يسعى منظرو السياسة إلى تحليله و الغوص في واقعه . لذلك نرجع إلى مقولة فريديريك شومان(**Friedrich-Schumann**) في دراسة له سنة 1933 :" في ظل افتقاد النظام الدولي لحكومة عالمية ،فإنه من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية، و أن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة".

و الأمن هنا يُقصد به كل جوانبه المادية من ثروات طبيعية و صناعة و أسلحة وموارد بشرية من تكوين الفرد و إعداده لكل التغيرات.

الفصل الثاني: مقومات الأمن في المنطقة المغاربية.

يمتدّ المغرب العربي الكبير على مساحة تُقارب الستة ملايين كيلومتراً مربعاً شمال أفريقيا، حيث يعيش فيه أكثر من مئة مليون شخص من أصول مختلفة ، منهم العرب و الأمازيغ أو البربر "إن النظرية القائلة إن أصل البربر من أوروبا ، روّجها عسكريون و موظفون فرنسيون بإعانة بعض المترسلين "[1] ، كما يجدر الإشارة بأن الاستعمار ركز على أصول الأمازيغ الأوربية لزعزعة الاستقرار و زرع النزعة العرقية و حتى الدينية " إن البربر أقارب الأوربيين القدامى"[2]و العبرانيون و الأفارقة و هو يضم في مجموعه ست دول ، الجزائر ، المغرب الأقصى، تونس ، ليبيا ، موريطانيا و الصحراء الغربية المحتلة .

يعدُّ مصطلح المغرب العربي مصطلحاً جغرافياً أطلقه العرب المسلمين قديماً على المناطق التي تمتد من الإسكندرية في مصر في الشرق وصولاً إلى المحيط الأطلسي في الغرب، واختلفت الآراء بين المؤرخين والجغرافيين وعلماء اللغة من العرب المسلمين على مدلول لفظ المغرب العربي؛ فاعتبره البعض منطقة بلاد شمال إفريقيا، بينما اعتبره البعض الآخر بأنه دلالة على بلاد شمال إفريقيا بالإضافة إلى إسبانيا أو الأندلس، والبلدان التي تقع في حوض البحر المتوسط، من بينها: صقلية، وجنوب إيطاليا، وجزيرتي سردينيا و كورسيكا، وجزر البليار، وأضاف آخرون مصر إلى هذا التقسيم؛ حيث اعتبروها واحدةً من دول المغرب العربي.

لكن كل المراجع الحديثة تتكلم عن هيكلة دول المغرب العربي الإسلامي بشكله الحديث و بدوله الست باحتساب أن الصحراء الغربية دولة مستقلة بعد تقرير مصير شعبها .

[1]- عبد الله العروي،**مجمل تاريخ المغرب01**،المركز الثقافي العربي،الحمراء،بيروت،ط05، 1996،ص47.
[2]-الجنرال فيدرب،كامبس،1962،ص29.

لقد تعرضت الدول المغاربية إلى وطأة الاستعمار الأوروبي طيلة القرنين السابقين ،و هذا ما جعلها تتوحد و تتكاتف ضد الاستعمار ، و تعي أنه لا يمكن مجابهة أعتى الدول في العالم (فرنسا و بريطانيا و إسبانيا و إيطاليا) إلا بفتح الحدود البينية و تمرير السلاح بينها و حماية مقاوميها إن لجأوا إلى بعضهم البعض . فأدركوا أبان الاستعمار أن المصير واحد و المقومة واحدة في شتى الميادين . لذلك سنعالج في هذا الفصل أربعة مباحث مفصلة كما يلي:

المبحث الأول : سنركز فيه على المقومات العسكرية في المنطقة المغاربية وذلك بدراسة السياق التاريخي للجيوش المغاربية و دور مؤسساتها العسكرية في المنطقة المغاربية .

المبحث الثاني : سنعرض فيه المقومات الاقتصادية في الدول المغاربية ، وذلك بالتعرف على قدراتها الاقتصادية و التحديات التي تعيشها.

المبحث الثالث : سنتطرق إلى المقومات الاجتماعية و الثقافية للدول المغاربية ، وذلك بدراسة البعد التاريخي و الحضاري و كذلك تفعيل قيم المواطنة داخلها.

المبحث الرابع : سنعالج فيه المقومات الخارجية في المنطقة المغاربية ، حيث نتطرق إلى المقومات الجيوسياسية و تنوع التحالفات و أهميتها بينها للجميع.

المبحث الأول: المقومات العسكرية في المنطقة المغاربية

حمل عالم ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التحولات الأمنية المعقدة والمركبة والمتشابكة، فعلى المستوى النظري تم توسيع وتعميق مفهوم الأمن خارج الإطار العسكري ليشمل أبعاداً إضافية، وعلى المستوى الواقعي فقد حملت البيئة الأمنية لهذه الفترة وما بعدها مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة، ضف إلى ذلك ظهور فواعل جديدة مهددة للأمن كالإرهاب الدولي ونشاطات الجريمة المنظمة.[1]

ويبرز في هذا الإطار إقليم المغرب العربي كأحد المناطق الجغرافية، في التقسيم الجيوبولتيكي في العالم، التي شهدت مجموعة من التهديدات الأمنية على غرار الأعمال الإرهابية، ونشاطات الإجرام المنظم وتزايد الهجرة غير الشرعية تجاه الضفة الشمالية للمتوسط، وقد حظيت هذه المنطقة باهتمام بالغ ضمن الدوائر الأمنية الأوروبية، وفي الأجندة الأمنية الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأحداث 11 مارس 2004 التي عرفتها العاصمة الإسبانية مدريد.

وانطلاقاً من ذلك، وتأسيساً عليه سنحاول دراسة المقومات العسكرية في المنطقة المغاربية مرورا بمحورين مهمين ، و هما دراسة السياق التاريخي للجيوش المغاربية ، و دور المؤسسات العسكرية في المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: السياق التاريخي للجيوش المغاربية

[1]-عربي بومدين،**التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي**: دراسة في التصور الأمني الأوربي و الأمريكي،مجلة دراسات شرق أوسطية،الرابط الإلكتروني:http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=718

" قالت الحكماء إن السلطان مع أصحابه كالكرمة تتعلق بمن التصق إليها ، و لا تختار من تخصه بتعلقها"[1] ، و من بين كل الهيئات التي تنص عليها الدساتير ،فإن الجيش هو أكثر من يحوز صفات " مجتمع داخل مجتمع" و ذلك لامتلاكه مناطق سكنية خاصة به ، وتراتبية، و سمات محددة في الملبس ، و طقوسا و تسييرا مستقلا ، حيث يراها البعض نموذجا "مثاليا" للبيروقراطية إذا ما دعمت بالصرامة التي تفترضها التراتبية، قد توجه الجيش إلى أن يكون "بوتقة الأمة".[2]

من هذا المنطلق فإن أي دولة تُبنى أساسا بقوة جيشها و تواجده ، و مدى قدرته على الذود عن منطقته الإقليمية و وحدته الجغرافيا ، و لا شك أن دول المغرب العربي الكبير إحدى هذه الدول التي أثبتت وجودها على الساحة العالمية ، خصوصا و أنها تشترك في عدة ميزات منها التاريخية و الجغرافية و حتى الجيوسياسية ، كما أنه يجمعها المصير الواحد و المستقبل المبني على التكامل و الاندماج إن لزم الأمر لمجابهة الظروف العالمية و تقلبات القِوى العظمى الذين لا يزيحون أعينهم على المنطقة المغاربية لما تزخر به من خيرات و كذلك كونها مركز مرور لدول العالم .

- **الجيش الجزائري:** دون العودة إلى الماضي السحيق و كيفية نشأة دول المغرب العربي و منها الجزائر يجدر بنا البدء من بداية الدولة الحديثة عن يد الأمير عبد القادر بن محي الدين الذي بويع أميرا على البلاد في 03 رجب 1248 الموافق لـ27 نوفمبر 1832 و الذي أسس بدوره جيشا منظما لمكافحة الاستعمار الفرنسي آنذاك و اهتم بتدريبه على أحدث الفنون العسكرية، وزوده بالأسلحة المتقدمة، وقد قسم هذا الجيش إلى ثلاث فرق:

أولاً: فرقة المشاة، ولّى على قيادتها من مشاهير الأبطال قدور بن بحر.
ثانياً: فرقة من الخيّالة، ولّى على قيادتها عبد القادر بن عز الدين.
ثالثاً: فرقة من المدفعية، ولّى على قيادتها محمد السنوسي.

[1]- المرادي الحضرمي، **كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة**،بيروت:دار الطليعة،1981،ص131.
[2]- عبد الودود ولد الشيخ،جيش للقبائل؟ الجيش و الحكم في موريطانيا،مقالة بمجلة الآداب الالكترونية، 2017/04/24،نزاقشط :
الرابط :https://al-adab.com/article/ جيش-للقبائل؟-الجيش-والحكم-في-موريتانيا-ملفّ.

فكانت هذه النواة الأولى للجيش الجزائري النظامي ، و استمرت طبعا السنوات تحت حكم الاستعمار إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

و يكشف الحفر التاريخي أن الإرهاصات الممهدة لولادة مؤسسة الجيش تعود إلى فترة ما قبل الثورة ، عندما اقتنعت الحركة الوطنية ممثلة بحزب الشعب –حركة الانتصار و الحريات بعدم فعالية النضال السياسي وحده في تحقيق مطلب الاستقلال ، وضرورة فتح الطريق أمام النضال الثوري المسلح.[1] و بعد الشقاق الذي حصل في " حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" فرصة لتيار المناضلين الشبان في تجاوز الصراع بين المصاليين و المركزيين ، و المبادرة إلى القيام بعمل عسكري يقطع الأساليب الإصلاحية و النضال السياسي ، و قد اكتسبوا خبرة في العمل السري ،خصوصا و أن معظمهم كان ناشطا في المنظمة الخاصة (L'os) شبه العسكرية ، و هي منظمة أُنشِأت بموجب قرارات الحزب عام 1947، وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة و إنضاج شروط إعلان الكفاح المسلح. و قد فُكِكت من طرف الاستعمار في مارس 1950 ، و قد اضطلعت هذه المنظمة بمهمات التجنيد و التدريب القتالي، و تهيئة بنية تحتية من العتاد و التسليح و إنشاء الخلايا عبر مناطق الوطن.[2]

أُسِّس جيش التحرير مع بداية الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 و بدأ في محاربة قوات الاستعمار عبر كامل التراب الوطني و بشكل منظم لكن لا يخلوا من الأخطاء و التجربة ، فجاء مؤتمر الصومام في أوت 1956 و هيكل الجيش في استحداث هيئات مسؤولة و تنظيم الرتب العسكرية ، و إنشاء تنظيم إداري جديد[3]، ثم تغذية الثورة.

بعد الاستقلال ظهرت مرحلة تحول جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي. وقد مرعلى الجيش مرحلتين أساسيتين : مرحلة الأحادية الحزبية من 1962 إلى 1989 و فترة التعددية الحزبية ما بعد 1989 إلى يومنا هذا.

---

[1]-الطاهر سعود، **أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر**،سلسلة سياسات عربية ،اجامعة سطيف، العدد 24،جانفي2017،ص31.

[2]- محمد العربي الزبيري،**تاريخ الجزائر المعاصر**: دراسة،ج1(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999)،ص181 .

[3]- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر54(**نداء أول نوفمبر**،مؤتمر الصومام،مؤتمر طرابلس)(الجزائر:منشوراتANEP،2005).

- ✓ **الجيش المغربي:** مر الجيش المغربي منذ تأسيس الدولة المغربية بمراحل متنوعة ، لكن تأثيره ظل دائما طرفا ثانويا في الحياة السياسية المغربية ، وقد تعمق هذا الضعف في العصر الحديث إذ قلّت مساهمته في بلورة السياسات العامة للبلاد ،و اقتصر دوره على التنفيذ الحرفي لسياسة الملك في مجال الدفاع و الأمن. و يمتاز الجيش المغربي عن نظرائه في دول المغرب العربي بطابع خاص نظرا للظروف التاريخية التي صاحبت نشأته و تطوره من جهة ، و لخصوصية النظام السياسي المغربي من جهة ثانية، و لنوعية الوظائف المسندة إليه من جهة ثالثة ، دون أن ننسى طريقة تعيين الضباط و قوات الجيش بصفة انتقائية صارمة و دقيقة.

لم يستطع الجيش المغربي السيطرة على مقاليد الحكم بشكل مباشر على امتداد تاريخه المعاصر ، و حتى في الفترات التي سبقت اكتسب قوة و نفوذا لكنه بقي تحت سلطة السلاطين و بقي يبحث دائما عن " الواجهة الشرعية" التي هي الأسرة الحاكمة ليحكموا باسمها[1]. و قد ظهر ضعف المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بالمغرب بداية من النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،سواء فيما يخص "الكيش"[2]التقليدي أو العسكر النظامي ، فـ"الكيش" كان القاعدة الرئيسية السياسية العسكرية للمخزن[3]قبل "الإصلاح" ،فقد كان عنصرا مهما في البيعة ، لكن بعد تأسيس " العسكر" فقد جانبا كبيرا من دوره العسكري ثم شيئا فشيئا دوره السياسي ، و هذا الضعف السياسي للجيش بدا ظاهرا في حكم السلطان " الحسن الأول"(1873-1894) ثم جليا في عهد السلطان "عبد العزيز" (1894-1908) ، فبعد وفاة السلطان "محمد بن عبد الرحمن" (1859-1873) كان الجيش لا يزال له وزنه و كان يُؤخذ بعين الاعتبار داخل التوازن السياسي التقليدي[4].

---

[1]- ثريا برادة،**الجيش المغربي و تطوره في القرن التاسع عشر**،دار البيضاء،مطبعة النجاح الجديدة،1997،ص35.

[2]-**"الكيش"** هو جيش السلطان الذي كان يتكون من عناصر تنتمي إلى قبائل مختلفة مقابل الاعفاء من الضرائب.

[3]-تحيل كلمة **"المخزن"** في القاموس السياسي المغربي إلى تلك النخبة الحاكمة و المحيطة بالملك أو السلطان، و التي تمثل النواة الصلبة للدولة، وتستمد هذه النخبة عناصر نفوذها بالإضافة إلى القرب من الملك و خدمتها له، من مسؤوليتها السياسية أو الإدارية أو العسكرية، أو من حجم أملاكها و ثرواتها، أو من سلطتها الاجتماعية و الرمزية.

[4]-ثريا برادة ،مرجع سابق،ص343.

أما بعد استقلال المغرب سنة1956 أصبح الجيش أحد الأعمدة التي استندت عليها "المَلكية" لترسيخ أركانها و مواجهة المعارضة السياسية و الاضطرابات الاجتماعية.

- ✓ **الجيش التونسي :** ليس بعيدا عن الدول المغاربية الأخرى حيث انتقلت تونس من حكم البايات العثماني إلى الاستعمار الفرنسي ،حيث يعتبر الجيش التونسي سليل الجيش الفرنسي حيث يعود أصله إلى زمن الحماية الفرنسية (1881-1956) ، كما لجأ الجيش الفرنسي الى توظيف عدد كبير من التونسيين في الحربين العالميتين و تدريبهم على الطريقة الأوربية، لكنه بُعَيد الاستقلال 1956 ، واجه تجسيم السيادة التونسية في ميدان الأمن و الدفاع " الجيش" صعوبات كبيرة ، حيث حققت سيادتها في المجال الدبلوماسي ، لكنها انتظرت سنوات عدة لاستكمال سيادتها في مجال "الدفاع الوطني" .

و كان على الدولة التونسية أن تخوض عديد من المواجهات لترغم فرنسا على الاعتراف بمسؤولية تونس كاملة في هذا المجال، و الاعتراف بحقها في تكوين جيش وطني و إحباط مساعيها لعرقلة تجهيز و تطوير هذا الجيش ، و إجبارها أخيرا من خلال مواجهات دامية إلى الجلاء عن كامل التراب التونسي بمغادرة آخر جندي فرنسي لقاعدة بنزرت في 15 أكتوبر 1963.

و يعود قرار بعث نواة الجيش الوطني التونسي إلى مؤتمر الحزب الحر الدستوري، المنعقد في صفاقس في نوفمبر 1955 حيث صادق المؤتمرون بالإجماع على لائحة تطالب "بإحداث قوة عمومية تكون نواة لجيش وطني تساعد على تحقيق الهدوء و استتباب الأمن و السلام بأرض الوطن" و كانت الحاجة ملحة لبعث قوات مسلحة استجابة لمتطلبات الظروف الأمنية و استكمالا للسيادة الوطنية على أرض تونس قاطبة .

- ✓ **الجيش الموريتاني:** موريتانيا دولة تتكون من مزيج من الأعراق ، و قد كانت إحدى مستعمرات فرنسا دامت من 1900 إلى 1960 و قد اعتمدت على الخلاف القبلي و العرقي لتسهيل عملية السيطرة على الدولة .

فأثناء الاجتياح الاستعماريّ الفرنسيّ لموريتانيا، والذي اعتَمد في المقام الأوّل على التفوّق الساحق تقنيًّا واقتصاديًّا وتنظيميًّا، لم يتجاوزْ عددُ الفرنسيين أكثرَ من عشرات عناصر التأطير في أوج التدخّل العسكريّ[1]. ففي مرحلةٍ أولى، استند الفرنسيون إلى فصائلَ من الرماة السنغاليين، ثم إلى "گوميات"[2] مكتتبين على أسسٍ قبليّةٍ من مجموعات بيظانيّة (حسّان أساسًا) قَدّمتْ إليهم الولاءَ. فقد أنشئتْ، بالتدريج، مجموعاتٌ متنقلّةٌ، مكوّنةٌ من گوميات، ويقودها ضبّاطٌ وضبّاطُ صفٍّ فرنسيّون، لتقومَ بمهامّ "شرطة الصحراء" كما كان يقال آنذاك. وأثناء الاحتفالات بالاستقلال، قدّمتْ عناصرُ، من فصائل الجمّالة هذه، العناصرَ الأكثرَ إثارةً للاهتمام من بين الوسائل العسكريّة المتواضعة للجمهوريّة الإسلاميّة الموريتانيّة الفتيّة.

بدأت الدولةُ الوليدة التزوّدَ بقواتِ أمنٍ أوّليّة (درك، حرس وطنيّ، شرطة)، والعملَ أيضًا على إنشاء جيش وطنيّ، استفاد في البداية من تأطيرٍ قدّمتْه إليه القوةُ الاستعماريّةُ السابقة. ويكتسي هذا التأطيرُ أهمّيّته البالغة من أنّ الفرنسيين كانوا، سنة 1960، قد نجحوا بصعوبةٍ في أن يثْبتوا للسلطات المغربيّة، ولجيشِ التحرير الذي أرسلتْه للقتال في أدرار، أنّ فرنسا لا تريد أن تدع المغربَ يضمّ موريتانيا. و حتى اندلاع حرب الصحراء سنة 1976، ظلّ حجمُ الجيش الموريتانيّ ووسائلُه متواضعةً جدًّا.

و قد بدأت الانقلابات العسكرية في موريتانيا عام 1978، عندما أنهى العسكر حكم ولد داداه، ثم توالت الانقلابات 1979 و1980 و1984، ثم 2003 و2005، وكان وآخرها عام 2008.

الجيش الليبي : تكونت النواة الأولى للجيش الليبي في عام 1940 في أثر اتفاق بين القيادة البريطانية والملك محمد إدريس السنوسي، من خلال الاستعانة بالمهاجرين والأسرى الليبيين لمحاربة الألمان والإيطاليين، وأُطلق عليه اسم "القوة العربية الليبية "أو" الجيش المرابط ."وفي24 كانون الأول /ديسمبر 1951نالت ليبيا استقلالها، وبدأت في تأسيس جيشها، ودأبت على إرسال

[1]- **حملة غورو** 1908-1909،**عملية أكوفيون**1958و1959،و تعني ماسورة المدفع،اسم اطلقته فرنسا على عملية عسكرية مفترضة لجيش التحرير المغربي.

[2]- **كوميات** هم الجنود المعاونون للإدارة الفرنسية ،المكتتبون من قبائل البيظان في موريتانيا.

بعثات عسكرية إلى الخارج، وأُنشئت مدرسة عسكرية في عام 1953 لتخريج الضباط، وأُسندت قيادة الجيش إلى ضباط إنكليز، كما اختيرت المملكة العراقية لتدريب الجيش، وبدأ الجيش يزداد عددًا بعدما أصبح الالتحاق به إلزاميًا (تحت حكم معمر القذافي ،1969–2011)

بعد عام1976 يكاد يكون دور المؤسسة العسكرية في ليبيا منعدمًا في فترة الحكم 1969، سواء أكان على المستوى الداخلي؛ إذ لم يوظف في – الملكي1951 قمع التظاهرات أو إخمادها، أم على المستوى الخارجي، حيث عرف نوعًا من الاستقرار مع الجيران، إلى جانب صغر حجمها ووجود قوة الأمن الداخلي إلى جانبها لكنّ دور الجيش يكمن في إطاحة النظام الملكي، عبر انقلاب عسكري لجيش ذي تركيبة بدوية، قاده ملازم أول هو معمر القذافي، تذمّرًا من السقوط في أحضان المملكة البريطانية وخضوعها للمصالح السياسية الأميركية، وتجاوبًا مع المد الثوري للحركة الناصرية .فكان الجيش البديل الوحيد في إنجاز التغيير وإنقاذ البلاد. من خلال مقارنة بسيطة، يتضح أنّ الجيشين التونسي في مرحلة بورقيبة والليبي في مرحلة الملك إدريس السنوسي يتقاطعان في الاعتماد على أجهزة الأمن الداخلي، ويتفقان على تقزيم دور الجيش

المطلب الثاني: دور المؤسسات العسكرية في المنطقة المغاربية

لا يخفى علينا أن دول المغرب العربي تُعتبر حديثة الاستقلال من عدة دول أوربية و نعلم أن الدول الاستعمارية خلفت آثار الفرقة و التبعية الاقتصادية و حتى السياسية و في شتى المجالات الأخرى ، أهمها على مستوى جيوشها ، إذ نجد تباين واضح بينها من حيث العتاد و العدة و نوعية التدريب و كذلك الرهانات الموضوعة عليها من طرف حكوماتها ، خصوصا في ظل الظروف الراهنة ، و حتى السابقة .

إن فشل اتحاد المغرب العربي الكبير ، تعود أسبابه أصلا إلى عوامل سياسية لكنها أُلصِقت بالمؤسسات العسكرية التي تُعتَبر الدروع الأمامية لحكوماتها

، المُحرِك الشغال الذي يُعتمَد عليه في حل النزاعات و الفزاعة التي تُخيف الأعداء و الخصوم في التوترات و الصراعات . لكن يجب أن نركز دائما أن أي مؤسسة عسكرية لها خاصيتها حسب طبيعة نظامها السياسي لذلك سوف نجد تباينا واضحا بين مؤسسات الدول المغاربية العسكرية .

أكدت دراسة جديدة نشرها "معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية (IRIS) " في فرنسا، وأنجزها المحاضر المغربي في الأكاديمية العسكرية الشهيرة "سان سير"، سعيد حداد، أن المؤسسات العسكرية في منطقة المغرب العربي، لا تتشابه، إذ لكل واحدة خصوصياتها في علاقتها بالسياسة.

1. في الجزائر : دون الرجوع إلى مواد الدساتير السابقة أو الحالية ، فإن الجزائر سواء تحت حكم الحزب الواحد أو التعددية فإن رئيس الجمهورية يكون دائما هو وزير الدفاع و القائد الأعلى للقوات المسلحة ، فمن هذا المنطلق نفهم أن المؤسسة العسكرية هي التي تُمثل قطبي النظام ،هرما و قاعدة . خصوصا بعد تولي الرئيس الشاذلي بن جديد السلطة ، فقد عمل على إعادة التوازن بين الجناح السياسي و الجناح العسكري من خلال سلسلة من الإجراءات[1] (ليست موضوع دراستنا).

يقول البروفيسور رشيد أو عيسى[2] "حتى لو انتقد الشعب الجزائري التسلسل الهرمي العالي للمؤسسة العسكرية، لا يمكن أن ننفي أنّ هذه الأخيرة تتمتع باحترام وشرعية كبيرين ورثتهما عن جيش التحرير الوطني. و بالرغم من الغموض و التناقضات التي ميّزت العشرية السوداء، فإنه لا يُنظر إلى المؤسسة العسكرية كوسيلة قمعية، فقد تم تخصيص مهام القمع ضد الأفراد خلال هذه الحقبة إلى أجهزة الأمن، والشرطة، والدرك. وهذا الواقع من شأنه أن يخلق قبول للمؤسسة العسكرية لتلعب دور الفاعل في عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد".

---

[1] - ناجي عبد النور، **النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية** ،قالمة،2006، ص90.

[2]- **رشيد أو عيسى** :بروفيسورو أستاذ العلوم السياسية بجامعة فيليبس بماربورغ. مدير مركز الدراسات الشرق الأوسط والأدنى.
ولد في الجزائر سنة 1971. درس العلوم السياسية بجامعة مارتن لوثر، هاله فيتنبرغ. حائز على جائزة الوكالة الألمانية للتبادل الأكاديمي، بجامعة مارتن لوثر. عضو الاتحاد الألماني للعلوم السياسية. عضو المركز المتعدد الاختصاصات في الأبحاث حول الأديان، بجامعة ماربورغ
. مرجع أكاديمي لدى مؤسسة فريدريتش **ايبرت**.درَّس بكرسي العلاقات الدولية بمعهد العلوم السياسية في جامعة لايبزغ

و لا يخفى علينا دور المؤسسة العسكرية التي طالما كانت حامية للحدود خارجيا و راعية للاستقرار داخليا ،خصوصا بعد ظهور موجة الربيع العربي في 2011 و أهمها الإطاحة بحكم بوتفليقة و مرافقة الشعب الجزائري في حراكه السلمي بداية من 22 فبراير إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية الجزائرية في 12 ديسمبر 2019 ، و قد تعهدت المؤسسة العسكرية في حركة أبهرت العالم بأسره و هي عدم إسالة قطرة دم واحدة من أي فرد جزائري ، كما أنه لها الفضل في توقيف العصابة الحاكمة و أزلامها و زجهم في السجون ثم محاكمتهم .

و قد تبين للعام و الخاص أن الجيش الجزائري ليس صنيعة فرد أو له تابعية للأشخاص ، فبوفاة الفريق –أحمد القايد صالح– نائب وزير الدفاع الوطني يوم 23 ديسمبر 2019 أي بُعيد الانتخابات مباشرة ،سُلم المشعل إلى اللواء السعيد شنقريحة ، و الذي رُقي بعده إلى رتبة فريق. كما رُقي قائد الحرس الجمهوري سابقا و المهندس الذي أحبط زمرة بوتفليقة الفريق – بن علي بن علي – إلى رتبة فريق أول ، و هي أعلى مرتبة عسكرية في الجزائر.

ويرى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن الجيش الجزائري دائما يكون كوسيط في إشكالية حدودية مجاورة فمثلا كان له الدور الفعال في قضية ليبيا إذا صرح المعهد " ومما يزيد الأمور سوءاً، تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها. وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابيين بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. على سبيل المثال، تملك مالي جيشاً لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية في موريتانيا حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، في حين ليس لدى تونس خبرة في مجال مكافحة الإرهاب."[1] ، و بما أن الجيش الجزائري محاط بتهديدات عديدة ، من الدول المجاورة ، خصوصا في ظل الظروف الراهنة كالصراع الدولي على ليبيا و بناء قواعد عسكرية مغربية بمساعدة دول غربية على حدود الجزائر.

[1]-معهد واشنطن ، ياسين بوداهن ،من الموقع الالكتروني:-https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis ، 2014/08/28.

"وقد حرصت الجزائر طوال العقود الماضية على الالتزام بمنطق أن "جيشها قوة سلم وأمن"، وهي لا تشارك في أي "حرب" خارج الحدود، محتفظة بدورها فيما يتعلق بدعم حركات التحرر في مناطق عدة بالعالم.

ولا تتنازل منذ ما يقارب الستة عقود ولا تتفاوض على خيارها الإستراتيجي القائم على عدم إرسال قواتها للقتال خارج الحدود، حتى في أسوأ الظروف التي مرت بها كاقتحام قنصليتها في مالي واختطاف 7 دبلوماسيين من قبل إحدى الجماعات الإرهابية.

لم يدفع اقتحام قاعدة بترولية بأقصى الجنوب الشرقي للبلاد مطلع 2013 الدبلوماسية الجزائرية لتغيير استراتيجيتها، بل تمسكت بمقاربتها المتحفظة، ملتزمة بالبقاء على بعد نفس المسافة من جميع الأطراف وحل أي نزاع بالطرق الناعمة السلمية."[1]

و بما أن الجزائر و جيشها من القوى الكبيرة إقليميا و حتى دوليا فإن الدول المتدخلة في ليبيا كتركيا و مصر و الإمارات و حلفائهم يفكرون مليا قبل اتخاذ أي خطوة دون مشاورة الجزائر.

2. في المغرب : يرى معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية" على ما سمته "مهنية الجيش المغربي" في المنطقة المغاربية منذ إلغاء الخدمة العسكرية سنة 2006، مبرزة أن "المؤسسة الملكية توجد في قلب الهيكل التنظيمي والتراتبي العسكري للمؤسسة العسكرية."

وأوضح التقرير الصادر عن المعهد أن "الملك يقوم بدور مركزي ومحوري في تحديد سياسة الدفاع الوطني، فهو وزير الدفاع الفعلي بالرغم من وجود وزير منتدب مكلف بتسيير شؤون الدفاع الوطني، كما يشغل منصب رئيس أركان الجيوش المغربية بكافة أسلحتها."

وقال تقرير الأكاديمي المغربي، إن انفتاح النظام السياسي الذي انطلق مع وصول الملك محمد السادس إلى الحكم سنة 1999، لم يُفْض إلى تعديل

[1]-موقع الجزيرة ، https://www.aljazeera.net/news/politics/، 2019/12/28.

علاقة الملك مع المؤسسة العسكرية، فالدستور ينص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وله حق التعيين في الوظائف العسكرية."

وعلّق الخبير الدولي المتخصص في شؤون الحلف الأطلسي والسياسات الدفاعية والأمنية في العالم العربي، الدكتور إبراهيم اسعيدي، على خلاصات الدراسة بالقول، لـ"العربي الجديد"، إن "للجيش المغربي وظائف تقليدية تتمثل في المحافظة على مؤسسات البلاد، وعلى رأسها المؤسسة الملكية وصون الوحدة الترابية". وأكد الأستاذ في جامعة قطر، أن "هناك أيضاً وظائف أخرى للجيش المغربي، تتمثل في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي تنجم عن الأوضاع المتردية في منطقة الساحل جنوب الصحراء، إذ يلزم أن يكون مستعداً للدفاع عن البلاد وقت الحرب والسلم على السواء[1]."

ولفت الخبير إلى أن "المغرب يعيش في منطقة غير مستقرة أمنياً، ما يجعله معرضاً في أية لحظة لمخاطر وتهديدات"، موضحاً أن هذا الوضع "لا يسمح للجيش المغربي أن يكون متأخراً عن تحسين جودة عتاده العسكري، خاصة في ظل نزاعاته مع الجزائر واسبانيا."

وأفاد **اسعيدي** بأن "جزءاً من الجيش المغربي ينتشر في الصحراء، حيث له قواعد شرق البلاد وأخرى في الشمال أيضاً، باعتبار أن المملكة لم تستكمل بعد وحدتها الترابية بالنظر إلى احتلال اسبانيا لمدينتي سبتة ومليلة، رغم أن المغرب لا ينظر إلى اسبانيا كمصدر لتهديدات عسكرية ضده."

و في بيان للجيش المغربي ،نُشر في الجريدة الرسمية المغربية يوم 21ماي2020 ، المرسوم الحكومي القاضي ببناء ثكنة عسكرية على مساحة 23 هكتار قرب الحدود الجزائرية بمسافة 38 كم بإقليم "جرادة" يأتي في مشروع نقل الثكنات العسكرية إلى خارج المدن ، و قد صرح الجيش المغربي

[1]-العربي الجديد ،إبراهيم اسعيدي،**الجيش المغربي لحماية الملك و الصحراء و الجزائري الأكثر إنفاقا** : https://www.alaraby.co.uk/، 2014/05/30.

أنها لا تحمل صفة "قاعدة عسكرية" و أنها ستخصص لإيواء الجنود و ليس لهدف عملي . الإشكالية أن هذه القضية جاءت في وقت حرج و أجواء سياسية متوترة بين الرباط و الجزائر.

3. **في تونس:** يعد كثير من المهتمين بالشأن التونسي و الجيش على الخصوص أن خطاب 14 أكتوبر 1965 الذي ألقاه الحبيب بورقيبة مرجعا أساسيا و ملمح مهم لمعرفة دور الجيش التونسي و محددات السياسة الدفاعية لتونس ، حيث دعا إلى التلاحم مع الشعب و التنسيق مع الغرب ، لكنه كان حذرا منه و قلص إمكانياته في العتاد و العدة و ذلك من أجل إبعادهم عن الحياة السياسية[1]، في المقابل أعطى اهتمامه الأكبر لقوات الأمن الداخلي. فكانت تونس بهذه الوضعية عكس الجزائر و مصر الذين يتحكم فيها الجيش.

في عام 1962 قام بورقيبة بإعدام الضباط المتورطين في الانقلاب عليه من الجيش و من بينهم "لزهر الشرايطي" و أدى بعدها إلى تقزيم دور الجيش منذ 1968 و استحداث مؤسسة شبه عسكرية " الحرس الوطني" لكي يتفادى أي تهديد مستقبلي.

و قد كان دور الجيش ضعيفا في التهديدات الداخلية خصوصا في قمع تظاهرات حركة النهضة آنذاك مقارنة بالأجهزة الأمنية[2]، كما كانت هذه الأجهزة مكلفة بمراقبة كبار الضباط العسكريين.

في 2011 و بداية ما يسمى بالربيع العربي منطلقا من ثورة الياسمين ، كان الجيش التونسي سبّاقا لحماية الشعب من بطش الماردين التابعين لقوات الأمن تحت سلطة الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي".

[1]-إبراهيم السعيدي،**دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس**،شبكة و منتديات أبو شمس،https://goo.gl/cgXcnW، 2016/03/27.

[2] -Emily Parker, "**Tunisia's Military: Striving to Sidestep Politics as Challenges Mount**," Tunisia Alive, 25/6/2013, accessed on 12/4/2016, at: https://goo.gl/sdJhcv.

و حصل قطاع الدفاع التونسي على قدر متزايد من المساعدات العسكرية الأجنبية منذ العام 2011. هذه تجربة جديدة. فقد أُبقي الجيش التونسي على مدى عقود ضعيفاً عمدًا لمنع البلاد من الوقوع في المصير نفسه مثل دول الجوار التي مزقتها الانقلابات. لكن الآن، تلعب الشراكات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية والشركاء الإقليميين كالجزائر دورًا هامًا في تطوره. ويغتنم قطاع الدفاع التونسي هذه الفرصة لتلقي المساعدة العسكرية الأجنبية القمينة بتحديث المعدات العسكرية التي عفا عليها الزمن، وإصلاح مؤسساته وفلسفته الدفاعية ومكافحة التهديدات الأمنية المتدحرجة المرتبطة بتنظيم القاعدة والدولة الإسلامية.

مع ذلك، فإن قدرة الجيش التونسي على استيعاب هذه المساعدة والاستفادة منها مقيّدة بمزيج من الحقائق السياسية وإرثه المؤسسي الخاص. فقد بقيت هيئة الأركان العامة في الجيش بعيدة عن السياسة وملتزمة بقبول الإشراف المدني. لكن الانتقال في مرحلة ما بعد الاستبداد الضبابية كانت صعبة. إذ أدى الاستقطاب السياسي والتشتت إلى توقف صياغة سياسة الدفاع وأبرز الحاجة إلى تحديد مهمة الجيش بوضوح، وضرورة وضع عقيدة مهنية، وتعزيز المصالح الوطنية الأشمل. بالإضافة إلى ذلك، مسألة استخدام القوات المسلحة ودورها أمر معقّد بسبب مشهد مروّع من التهديدات والتحديات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وحماية الحدود، ورفع مستوى الاحترافية والاستعداد العسكري.

4. **في ليبيا** : ارتكز القذافي، لحماية نظامه، على فكرة الكتائب الأمنية المكونة بالأساس من أبناء قبائل، بالغرب والجنوب الليبيين، وكانت أعتى هذه الكتائب اللواء 32 معزز بقيادة خميس القذافي، وكتيبة امحمد المقريف بقيادة البراني إشكال، وكتيبة الـ 77 بقيادة المعتصم القذافي. والكتائب المذكورة لا تؤمن بأي عقيدة دفاعية وطنية، وليس لديها رؤى موحدة للأمن القومي الليبي، والمخاطر التي يمكن أن تهدد ليبيا خارجياً وداخلياً، بل قامت عقيدتها الدفاعية على الحماية الشخصية للقذافي ولأركان نظامه، ومن ثم شاركت بشراسة في قمع التظاهرات الشعبية، التي اندلعت في السابع عشر من فبراير/شباط 2011.

أبانت العمليات العسكرية، التي شنها حلف شمال الأطلسي على ليبيا، بموجب قرارات مجلس الأمن، هشاشة منظومات الدفاع الجوي والسلاح الجوي وسلاح البحرية، إذ سرعان ما انهارت أمام غارات "الأطلسي"، وظهر أنها كانت تعتمد أسلحة تقليدية، ومنظومات دفاعية أغلبها خارج الخدمة بسبب قدمها وعدم صيانتها، وكانت مستوردة من الاتحاد السوفييتي السابق.

وسبق للمتحدث باسم وزارة الدفاع، العقيد عادل البرعصي، أن لخص أهم العقبات الرئيسية أمام ليبيا لبناء جيشها، وأوضح أن النظام السابق كان قد أفسد الجيش، وأفقده العقيدة العسكرية، محولاً إياه إلى كتائب أمنية لحماية نظامه بدلاً من حماية الوطن، إذ قام بتحويل الجيش إلى تشكيلات شعبية لا عقيدة قتالية لها، مهمتها الأساسية حماية النظام. وذكر أنه بعد قيام الثورة، واجهت الدولة الليبية عدة مشاكل وصعوبات لإعادة بناء الجيش الليبي، أبرزها تواجد الثوار في المعسكرات التابعة للجيش، وكثرة التشكيلات المسلحة المتواجدة في كل مناطق ليبيا، وسياسة التدريب السيئة التي كانت متبعة خلال فترة النظام السابق، والحاجة إلى إعادة التسليح والتدريب، والمساحة الشاسعة لليبيا، وطول حدودها البرية والبحرية، وصعوبة السيطرة على الأسلحة الثقيلة والمتوسطة المنتشرة بين الثوار، بالإضافة إلى صعوبة إعادة تنظيم ملاك الجيش، وتراكم الرتب الكبيرة غير المؤهلة، وقلة القيادات المؤهلة.

وكانت لجنة متخصصة من الأمم المتحدة قالت، في تقرير سابق لها، إن ليبيا تحتاج على الأقل إلى خمسة عشر عاماً حتى تتكون لديها نواة جيش وطني محترف، وفق المعايير العسكرية الحديثة.

ويقول خبراء عسكريون إن أهم ما تحتاجه ليبيا، في ظل قرارات دولية مانعة من استيراد العتاد العسكري لكافة فروع الجيش، هو قوات برية تحمي الحدود الليبية، والبالغة 5000 كيلومتر شرقاً وغرباً وجنوباً. لكن كل الخيارات والأطروحات والمقترحات لبناء جيش وطني بعقيدة دفاعية، خالية تماماً من عالم السياسة، تقف أمام صخرة الاستقرار السياسي، إذ كيف يتم بناء مؤسسة عسكرية من دون إنجاز

حياة سياسية ديمقراطية، تستقر فيها مؤسسات الدولة؟ وكيف يمكن بناء جيش يعتمد ضمن أولوياته الأمن القومي الليبي؟

وفي ظل الأجواء السياسية الملبدة بروح الإقصاء والتطاحن، حد السعي لقتل الخصم سياسياً وجسدياً، لن يكون هناك جيش وطني، وإن وُجد فهو سيكون ميليشيوياً بامتياز يدافع عن تياره السياسي لا عن وطنه.

ثمة تساؤلات أخرى تُطرح بشأن عقيدة الجيش، ومدى تداخلها أو تدخلها في الشأن السياسي، وخصوصاً أن كتائب مسلحة محسوبة على القوات المسلحة، اعترضت العملية السياسية في ليبيا بعد الثورة، بل واقتحمت مقر المؤتمر الوطني العام، وهددته بالإسقاط. إذن نستطيع القول أن ليبيا تفتقد جيشا وطنيا يحمل الهوية الوطنية و ليس النزعة العرقية ، لذلك تبقى الفصائل هي الطاغية على المشهد السياسي العام.

5. **في موريطانيا:** "إن الانقلابات العسكرية هي جزء من المشهد السياسي الموريتاني ، وثقافة شائعة في المؤسسة العسكرية الموريتانية التي تغلغلت داخلها مختلف التيارات السياسية من بينها البعثية، الناصرية، الإسلامية، الشيوعية، الزنجية. وخلال ثلاثة عقود عرفت موريتانيا 15 انقلابا اكثر من عشرة منها فاشلة. إلا أن التجارب الناجحة حكمت البلاد بصورة متتالية للحقبة ما بين 1978 و 2005 ، حدثت خلالها انقلابات وانقلابات مضادة. وفي عام 2005 حدث انقلاب عسكري أعاد الحكم للمدنيين بعد حقبة انتقالية لتسعة عشر شهرا عاد ثم العسكر للتدخل في الحياة السياسية حقبة الرئيس محمد خونا ولد هيدالة"[1].

يدرك معظم الموريتانيين أن القبيلة في بلادهم من تتحكم في مفاصل الدولة والحكم وحتى المعارضة، وإن كان ذلك بصورة غير علنية، فلها أن تعين وأن تقيل من تريد، حتى إن اسم القبيلة الذي تنتمي إليه له أن يعوض الدراسة في كبرى الجامعات العالمية، فالقبيلة تغلب الكفاءة.

[1]-هيفاء أحمد محمد،**موريتانيا بين الانقلاب العسكري و الحكم المدني**،دراسات دولية، العدد42،ص56، 2009.

يحظى شيوخ القبائل في هذا البلد العربي الذي يقع غرب القارة السمراء، بمكانة مميزة لدى الحكام والمسؤولين في البلاد، وتجري استشارتهم بشكل مباشر وغير مباشر في تسيير الشؤون المحلية والوطنية، وتعيين كبار المسؤولين واختيار زعماء الأحزاب والمنظمات المدنية.

وتحتكر بعض القبائل الموريتانية ذات الشوكة السلطة، فيما تقوم أخرى على العلم وتقاليده فتحتكر الوظيفة الدينية، كما تحتكر قبائل أخرى الوظيفة الاقتصادية التنموية، وفي كنف هذه المجموعات الثلاثة تعيش فئات وفية تابعة تؤدي وظائف وأعمال محددة.

وتتحكم القبائل العربية في البلاد سياسيًا وثقافيًا بعد هجرة قبائل بني حسان العربية مع نهاية القرن السابع الهجري، بينما حمل السكان الأصليون من البربر الذين يعرفون باسم قبائل الزاويا، اللواء الديني والمعرفي كنوع من التعويض عن فقدانهم للنفوذ السياسي الذي اختص به العرب.

و إلى حد كتابة هذه السطور تبقى التعديلات على صفوف الجيش فيما بينهم فقط و يبقى الانتماء القبلي أهم من الهوية الوطنية.

المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية في المنطقة المغاربية

في سياق التطور الذي يعرفه الاقتصاد العالمي والتغيرات الجيوسياسية الجارية في العالم الجديد، لم يعد بالإمكان الحديث عن الوزن والمكانة الاقتصادية لأي بلد أو نظام إقليمي، إلا إذا خضع اقتصاده وقدراته الفعلية في إنتاج السلع والخدمات والمعارف للتمحيص والتقييم.

من هذا المنظور يعدّ المغرب العربي من المناطق الأقل اندماجا اقتصاديا على مستوى العالم، فالمبادلات الاقتصادية بين دوله الخمس تعاني من ركود منذ عقود، وتنحصر في 3 بالمئة على أقصى تقدير. وتشير التقديرات إلى أن عدم الاندماج بين بلدانه، يكلفه نموا اقتصاديا يصل إلى 2 بالمئة.

وتركز أهم النقاشات الدائرة حول مسار اقتصاديات المغرب العربي في أفق 2020-2030، على أهمية التكامل الإقليمي باعتباره عملية مهمة تساعد على حل

العديد من المشاكل، كالبطالة والتفاوت الاجتماعي و القبلية، والتي تؤدي إلى تنامي التطرف وتهديد الاستقرار.

وتشير أغلب التقديرات إلى ضرورة تحقيق نمو يصل إلى 7 بالمئة في أفق 2020، وخلق مليون منصب شغل سنويا، مما يفرض تجميع كل الشروط المحفزة لكي تتمكن دول اتحاد المغرب العربي من تحقيق هذه النسبة، بينما حصيلة الإنجازات تبقى أقل من معدل الدول ذات الدخل المتوسط التي تشترك معها في الكثير من الخصائص.

يعرف الاقتصاد المغاربي بأنه اقتصاد متواضع، ففي عام 2014، لم يتجاوز ناتجه المحلي الإجمالي الخام 450 مليار دولار، أي ما يعادل 0.54 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، وإذا تم تعديل قراءة القدرة الشرائية بالدولار، فسنجد أنه يصل إلى 1054 مليار دولار، أي 0.96 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، في وقت وصل فيه عدد سكانه إلى 94 مليون نسمة.

المطلب الأول : القدرات الاقتصادية للدول المغاربية :

إن الموقع الجغرافي للمغرب العربي الكبير بدوله الست (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا) من حيث توسطه العالم و وجود مناخات متنوعه جعل دوله تتميز بموارد اقتصادية متباينة ، كانت سببا في مضى و إلى يومنا هذا في أطماع الدول الغربية المستعمرة ، التي كانت تنهل هذه الخيرات و تسخرها لبناء اقتصادها ، و تترك الدول الأم و المصدر لهذه الثروات مجرد تابع فقط.

تتوفر في المنطقة المغاربية على ثروات طبيعية متنوعة و موارد طاقوية مختلفة ، في مقدمتها النفط و الغاز الطبيعي، الفوسفات ، الذهب و الفضة و الزنك و الفحم ، إضافة إلى توفر مساحة شاسعة لاستقطاب الطاقة المتجددة ، ألا و هي الطاقة الشمسية طاقة المستقبل ،دون نسيان الطاقة محل الاختلاف (الغاز الصخري) ، كل هذه الخيرات مكنت الدول المغاربية بالتفاوت على تصدر قائمة المنتجين و المصدرين لهذه الموارد الاقتصادية .

أولا: الموارد الزراعية

تمتد الدول المغاربية على مساحة تفوق 583 مليون هكتار تشمل مساحات زراعية تقدر بـ 25 مليون هكتار تستخدم لزراعة المحاصيل المستديمة و الموسمية ، دون نسيان الغابات و المناطق الرعوية بالإضافة إلى الثروة الحيوانية و السمكية الكبيرة و التي سندرجها في الجدول التالي

الجدول رقم(01): مساحة الأراضي الزراعية و نصيب الفرد منها في المغرب العربي-2015-

البلد	مساحة الأراضي المزروعة(آلاف هكتار)	% الأراضي الزراعية من مجموع المساحة	نصيب الفرد من المساحة المزروعة	مساحة الغابات	المساحة الرعوية
الجزائر	8488.03	3.5	0.21	4232.65	32965.97
المغرب	9186.50	12.92	0.27	8976.7	24850.00
تونس	4654.51	28.6	0.42	692.22	4840.67
ليبيا	2644.00	1.5	0.42	600	13300.00
موريتانيا	322.00	0.3	0.02	4340	39340.00
اتحاد المغرب العربي	25295.04	4.3	-	-	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد36، الخرطوم 2016، ص8 -9

ثانيا: الموارد الطبيعية

يتباين عدد السكان ببلدان المغرب العربي و تعتبر الجزائر الأكبر ديموغرافيا اذا يبلغ عدد سكانها حوالي (45.3 مليون نسمة) و المغرب (33.2 مليون نسمة)، تونس (11.5 ملايين) وليبيا (8.5 ملايين) وموريتانيا (6.5 ملايين) والصحراء الغربية (2.2 مليون) ويعيش منم الكثير خارج الصحراء بسبب النزاع حولها. تلعب الظروف

الطبيعية والبنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الأهمية الاقتصادية بين دول المنطقة، حيث تزداد أهمية السياحة و الفسفاط في المغرب والصحراء الغربية وتونس، في حين تتركز في الجزائر وليبيا الصناعة الثقيلة و الثروات النفطية. بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية بموريطانيا. يتيح التباين في الموارد الاقتصادية و سنعرض في هذا الجدول إمكانيات كل دولة على حدى

الجدول رقم(02): الموارد الاقتصادية لبلدان المغرب العربي-2018-

المورد الاقتصادي	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
القمح/مليون طن	17.500	3.800	1.400	0.130	2.700
البترول/مليون طن	106.00	0.02	3.71	70.09	0.9
غاز طبيعي /مليار متر مكعب	452.00	0.04	1.75	3.10	0.05
الإنتاج الإجمالي للطاقة	602.880	0.628	7.120	73.420	0.41
الفوسفات/مليون طن	10.8	21	9.1	00.00	3
الذهب /كغ	15.000	228	00.00	00.00	115
الحديد /مليون طن	15.2	0.130	1.500	10.400	31+

المصدر :ويكيبيديا عن موقع:https://www.marefa.orgبتحديث 2018.

المطلب الثاني : الوقائع و التحديات الاقتصادية للدول المغاربية :

إن دول المغرب العربي تضيع نقطا في معدل النمو الاقتصادي بغياب اندماجها، لذلك فهي تضعف قدرتها التفاوضية مع كبريات الاقتصادات والشركات في العالم، وتفقد القدرة على التموقع في عالم الاقتصاد الرقمي الذي لم تعد الحدود تلعب فيه دورا مركزيا. ونتساءل "كيف يمكن للدول المغاربية التفاوض إذا لم تندمج اقتصاداتها؟"، فالسوق الرقمية اليوم تشهد استحواذا لكبريات الشركات، وأن الدول المعزولة أصبحت متجاوزة.

إن التكتل المغاربي الذي يضم المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، يتعرض لهدر كبير لفرص التنمية، ويقدر الخبراء خسائر اقتصاديات البلدان المغاربية بسبب عدم اندماجها بما بين 3% إلى 5% من الناتج الداخلي الخام للبلدان الخمسة، أي ما يناهز عشرة مليارات دولار سنويا، بحسب تقارير للأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وتعتبر المنطقة المغاربية الأضعف على مستوى القارة السمراء من حيث التجارة البينية التي لا تتجاوز 2% من حجم مبادلاتها الخارجية، بينما يصل المعدل أفريقياً إلى 16% مع توقعات أن يصل إلى 60% عام 2022، حسب إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة حول الاتحاد الأفريقي.

ورغم الجهود المبذولة منذ إنشاء الاتحاد المغاربي سنة 1989 بمراكش، فإن مؤسساته بقيت مشلولة بسبب الخلاف بين المغرب والجزائر حول الصحراء. إضافة إلى غياب الدولة الليبية و هشاشة النظام التونسي و الموريتاني .

وتعيش دول المنطقة واقع احتقان ملحوظ، حيث تعرف ارتفاعا في معدلات بطالة الشباب على الخصوص، كما لم يعرف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام انتظاما ما بين 2010 و 2020 .

وكان البنك الدولي قد قدر في وقت سابق أن مجرد فتح الحدود بين المغرب والجزائر مثلا سيُكسب سنويا كل بلد على حدة نقطتين في نسبة نمو ناتجه الداخلي الخام، مع ما يعنيه ذلك من خلق فرص الشغل وامتصاص البطالة وتشجيع التجارة البينية. يقول الخبير الاقتصادي **عبد النبي أبو العرب** "للأسف الذي يدفع ثمن القطيعة هي الشعوب"[1].

ويضيف في حديث للجزيرة نت، أن المنطقة اليوم تشهد هدرا للإمكانات وضياعا للفرص، خصوصا في وضعية احتقان اجتماعي. غالبا ما ينجح الاقتصاد

[1]- مريم التايدي، **مالذي تخسره الدول المغاربية بغياب الاندماج الاقتصادي؟**، مقال بالجزيرة،2018/12/08 من الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/12/8/

في توجيه السياسات، لكن الخلافات السياسية والصراعات الجيو إستراتيجية في المنطقة المغاربية كانت الفيصل وجعلت من التكتل الاقتصادي حبرا على ورق.[1]

الجدول رقم(03): مؤشرات مدركات الفساد لبلدان المغرب العربي(2012-2019)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2018	2019
الجزائر	34	36	36	36	34	35	35
المغرب	37	37	39	36	37	43	41
تونس	41	41	40	28	41	43	43

المصدر: مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام2019/2018 على الموقع:www.transparency.org/cpi/2018/2019

و قد اعتمدت منظمة الشفافية الدولية(الائتلاف العالمي ضد الفساد) المعايير التالية لتحديد مؤشرات الفساد [2]:

- ✓ الرشوة.
- ✓ اختلاس المال العام.
- ✓ انتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون المكاتب العامة لتحقيق مكاسب شخصية في ظل الإفلات من العقاب.
- ✓ قدرة الحكومات على احتواء الفساد وفرض آليات فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع العام.
- ✓ عبء الإجراءات الروتينية والبيروقراطية المبالغ فيها الذي من شأنه أن يزيد من فرص ظهور الفساد.
- ✓ المفارقة بين التعيينات القائمة على الكفاءة والتعيينات القائمة على المحاباة في الوظيفة العمومية.
- ✓ الملاحقات قضائية جنائية حقيقية لمسؤولين فاسدين.

[1]-مريم التايدي، نفس المرجع

[2]- ثروة محمد شعلان، **متغيرات المالية العامة والمتغيرات الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد**،مجلة ريفاد الاقتصادية،العدد07،جامعة صنعاء اليمن،ص17،2019/11/325.

- ✓ كفاية القوانين بتصريح الممتلكات والذمة المالية ومنع تضارب المصالح في صفوف الموظفين العموميين.
- ✓ توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد والصحفيين والمحققين لدى تبليغهم عن حالات الرشوة والفساد.
- ✓ السيطرة على الدولة من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيقة.
- ✓ قدرة المجتمع المدني على النفاذ إلى المعلومة فيما يتعلق بالشؤون العامة.

المبحث الثالث: المقومات الاجتماعية و الثقافية في المنطقة المغاربية

يظل الكيان المغاربي فكرة جاذبة لكافة الشعوب والنخب المغاربية، لأسباب موضوعية تتعلق بالجغرافيا والتاريخ والثقافة و الشؤون الاجتماعية و بعيدا عن مقاربة الاندماج المغاربي لا من المداخل السياسية والاقتصادية بل من خلال الأنشطة الثقافية. ولئن اعتبرت الثقافة الحلقة الأضعف إلا أنه يمكن استثمارها عبر كشف سبل التعاون لإنجاز المشاريع الثقافية وتفعيل الشراكات المغاربية بين المؤسسات وتمتين الصلات بيت الفاعلين الثقافيين. يسهم هذا التمشي في تحفيز البناء المغاربي وإثراء مكوناته من خلال صياغة ميثاق ثقافي مغاربي يحرر الثقافة من قيودها ويؤكد دمقرطة الثقافة ويرسخ الثقافة المواطنية ويفتح الباب إلى مبادرات مشتركة في الفكر والثقافة والفنون

المطلب الأول : البعد التاريخي و الحضاري للدول المغاربية.

في ظل التوجه الدولي نحو التكتلات الإقليمية نشأ اتحاد المغرب العربي يحمل طموحات وأراء إيجابية حول إمكانية التكامل بين دول المنطقة، مراهنا على التجربة النضالية التي جمعت بين الشعوب المغاربية خلال فترة الاستعمار من جهة ، وكذا المقومات الاجتماعية والثقافية التي جعلت المغرب العربي يمتلك ذاتا حضارية متميزة بالرغم من انتماءاته للعالم العربي والإسلامي والإفريقي من جهة أخرى.

من خلال قراءة الذاكرة التاريخية للمنطقة وتحليل بعض تفاصيلها وكذا التأكيد في ذات الوقت على الخصوصية الحضارية للشعوب المغاربية ، خصوصا وأن المسألة التكاملية غير مرتبطة بالتحول في العناصر المادية للدول ، بل كذلك بالأسس والمنطلقات المعنوية لأنساقها الفكرية والقيمية.

أ- **الخصوصية الحضارية لدول المغرب العربي:** إن دراسة الخصوصية الحضارية للمغرب العربي لا يمكن فهمها خارج السياق الحضاري الإسلامي والعربي ككل الذي يمثل مصدر البناء الحضاري لها سواء من ناحية الدينية أو اللغوية، غير أن للمنطقة المغاربية لها خصوصيتها التي تميزها عن باقي الدول العربية ، فهي خصوصية منحتها إياها الجغرافيا، من خلال جملة المعطيات كما ساهم التاريخ في بلورتها.

وعلى هذا الأساس سنركز في هذه الدراسة على المعادلة التي بنى عليها مالك بن نبي" الحضارة = إنسان + تراب + زمن. وهي- حسبه- تشكل العدة الدائمة إذ لما يتحرك رجل الفطرة ويأخذ طريقه لكي يصبح رجل حضارة، فإنه لا زاد له سوى التراب والوقت وإرادته لتلك الحركة[1]

ب- **المقومات الاجتماعية والثقافية لدول المغرب العربي:** إن البحث في هوية مجتمع ما يستوجب علينا النظر إليها على أنها في حالة دائمة من التطور والتكون والتحول ، و أنها كينونة مستمرة شكلا ومضمونا ، أي أنها نسبية وليست أزلية بل قابلة للتعديل و التكيف والتفاعل مع الهويات الأخرى [2]، فقد انتشر الدين الإسلامي وانتصر في بلاد المغرب ككل ، في القرن الثامن واكتسب الفتح الإسلامي دواما وتواصلا ميزه عن الغزو البيزنطي أو الغزو الروماني الذي سبقاه وبدأت تقوم شيئا فشيئا حضارة جديدة لغتها العربية ومنطقها الدين

[1]- مالك، بن نبي، **شروط النهضة**، سوريا:دار الفكر، 2009، ص 27.

[2]- حليم بركات ،**المجتمع العربي في القرن العشرين ،بحث تغير الأحوال والعلاقات** ،بيروت :معهد دراسات الوحدة العربية،2000،ص62

الإسلامي في إفريقيا وخاصة في عاصمتها القيروان التي عرفت ازدهارا ماديا وثقافيا بعيد المدى .

و عليه فقد تحددت معالم الهوية المغاربية في ظل الحضارة الإسلامية وفي السياق أو الفضاء المغاربي ككل، من خلال الدين الإسلامي واللغة العربية وأصل السكان.

هناك تمازج ما بين الأصل البربري و الدين الإسلامي و اللغة العربية نتج عنه هوية مغاربية مميزة ومتماسكة ، وقد دافع عن ذلك عدة مفكرين أمثال "د.طاهر لبيب" الذي يرى أن الخطاب السائد حول المغرب العربي مسكون بالخصوصية ، وهذه الخصوصية تحولت من بديهية علمية إلى معتقد إيديولوجي يتجول المغربي بين شرفاته ليرى منها أبعاد مغربه تتعدد ، تمتد وتتقلص، وليواجه بها الآخر شرقا وغربا و غربا ، وهي تعني تميزا عربيا عن الغرب ومغربيا عن العرب[1].

وهو ما أكده **د. محمد عبد الباقي الهرماسي** الذي يرى أن المجتمعات المغاربية مندمجة بطريقة غير موجودة في المشرق فهي متجانسة على المستوى الديني و المذهبي (إسلامية–مالكية) وأكثر من ذلك فالمغرب ينتمي بطريقة حضارية لا تقبل التقسيم ، لأنه من الناحية الجيوستراتجية هو عبارة عن منطقة حدودية ، وتاريخيا أن الثقافة في المناطق الحدودية تكون عضوية ،فهي لا تستسهل اعتبارات التميز لأنها تقف باسم المبادئ الأساسية الموجودة في العالم العربي الإسلامي[2]

وإن تلك الخصوصية ما بين شعوب المنطقة تطورت في الفترات اللاحقة خصوصا إبان الفترة الاستعمارية ، حيث انتقل هذا التلاحم من مجرد شعور وجداني وتقارب جغرافي أملته الطبيعة إلى مرحلة التأسيس وتأكيد الذات المغاربية التي صنعها التاريخ عبر فترات متلاحقة ،وهو ما يعبر عنه بالبعد التاريخي للمنطقة المغربية.

---

[1]- طاهر لبيب،**المغرب العربي بين وحدة الخصوصية وخصوصية الوحدة**، في محمد عابد، الجابري ،**وحدة المغرب العربي**،بيروت::مركز دراسات الوحدة العربية،1987 ،ص81.

[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، مصطفى ،الفيلالي وأخرون ،**تطور الوعي القومي بالمغرب العربي**،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986 ، ص73

المطلب الثاني : تفعيل قيم المواطنة في الدول المغاربية

أصبحت المواطنة من المفاهيم الأوسع انتشارا و تداولا في العقود الأخيرة خصوصا مع انتشار ظاهرة العولمة ، ففي السابق كان امتدادها لا يتجاوز الفكر السياسي فقط ، لكن اليوم و نحن في الألفية الثالثة امتدت "المواطنة" إلى الصُعد الاقتصادية و المالية و التجارية و الثقافية...، و لم يرد مصطلح "**المواطنة**" في عالمنا العربي إلا حديثا مع ظهور مصطلحات كـ "الديمقراطية و دولة القانون و حقوق الإنسان في المجال السياسي العربي..." لكن في المقابل يجب التمييز بينها و بين مصطلحي " الجنسية" و " الوطنية ".

أ- **تعريف الوطنية** " nationalism " : شعور جماعي بالانتساب إلى "وطن" له حدوده الجغرافية-السياسية ، وهي إحساس وجداني بضرورة الدفاع عن استمرار هذا الكيان "الوطن" و الذود عن حرمته و صيانة وحدة أراضيه.

ب- **تعريف الجنسية** " Nationality " : الرابطة القانونية التي تجمع الفرد " المواطن" برقعة جغرافية معينة ة محددة ، و يتمتع بها هذا الأخير أصلا بالولادة ،أو يكتسبها بعد ولادته بمقتضى التشريعات و القوانين ذات العلاقة . لذلك تمنح الجنسية لحاملها "مركزا قانونيا" يُخوله مصفوفة من الحقوق و يلزمه بمجموعة واجبات .

ج- **تعريف المواطنة** " Citizenship " : فهي " الهوية الاجتماعية و السياسية " لأي مجتمع ، فهي التي تُوّلِد لدى الفرد وعي الانتساب إلى جماعة ، و يخلق لديه الولاء لمؤسساتها و رموزها -ذلك هو **الشعور بالمواطنة** التي تمكن الفرد "المواطن" من تمتعه بالحقوق و الواجبات المكفولة بالدستور و التشريعات و القوانين، و اقتناعه بأن هناك مؤسسات تحمي ممارسته لهذه الحقوق و الحريات على صعيد الواقع.. و أهم من ذلك إدراكه أن المواطنة لا تتوقف عند حدود ما منحته الدساتير

و التشريعات من حقوق و واجبات بل تتعداه إلى الإمكانيات و الفرص التي تُتاح له للتعبير عن إرادته في الانخراط الكامل في شؤون مجتمعه [1].

د- **المواطنة و طبيعة الدول المغاربية :** تحتاج المواطنةُ، بالمعنى المحدد أعلاه، إلى تربة تحضنُها، وتنمّيها، وتساعد على توطينها في الممارسة، أي في الثقافة السياسية للدولة والمجتمع معا .ولعل من المداخل الأساسية لترسيخ المواطنة وتعزيز استقرارها وجود دولة تكفُل العيش المشترك، وتصونُ تماسكَ المجتمع واندماجَ كافة مكوناته، والأهم تصوغ علاقات متوازنة ومتكاملة مع المجتمع بمختلف تعبيراته الاجتماعية والسياسية والاثنية والثقافية .لذلك، يرتهن أفق توطيد المواطنة وتوطينها في البلاد المغاربية بمدى قدرة دول المنطقة على التحول من دول تقليدية ذات طبيعة سلطانية، إلى دول عصرية مؤسسة على قيم ومبادئ ذات مضمون ديمقراطي وحَداثي.

إن المواطنة ليست فكرةً قديمةُ في المجال السياسي المغاربي، بل هي مفهومٌ في طور التشكّل والولادة، وتحتاج إلى متطلبات عديدة لصيرورتها قيمةً منبثَّةً في الوعي الجماعي العام .فهكذا، اختلطت المواطنة ب الوطنية وتقمَّصت معانيها و أبعادَها خلال فترة المقاومة من أجل الاستقلال، ولم يكن في مُكن المغاربيين التمييز بين الوطنية ، بحسبها شعورا بالانتماء إلى وحدة جغرافية و سياسية، واستعداداً وجدانيا للدفاع عن الوطن، و المواطنة ، باعتبارها اكتساباً لمركز قانوني وحقوقي، وانتساباً إلى هوية سياسية واجتماعية .وحسبُنا إرجاع أصولَ هذا الخلط والالتباس بين الواقعين [الوطنية/المواطنة]،إلى طبيعة المرحلة، أي النضال من أجل الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية، وعُسر النخبة الوطنية على اجتراح استراتيجية للنضال الوطني، تستطيع عبرها من التعبئة من أجل جلاء المستعمِر، وفي الوقت ذاته تعزيز خطوات بناء المواطنة، و إ سعاف المجتمعات في تمثّلها، وتحويلها إلى قيمة جماعية مشتركة .ومن الملاحظ أن العائقَ نفسه لم تستطع الدولة الوطنية الحديثة التغلّب عليه بعد التحرر من الاستعمار، والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة. تفيدنا تجارب النظم السياسية الحديثة في الغرب بأن عملية بناء المواطنة متكاملة مع

[1]-امحمد مالكي، **المواطنة في المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية،العدد 09، نواقشط موريتانيا، نوفمبر2012،ص2.

سيرورة ترسيخ فكرة الديمقراطية وتوطينها في الثقافة السياسية، و أن المواطنة والديمقراطية متلازمتان من حيث التطور والم فالمواطنة بحسبها درجةً من وعي الانتماء إلى هوية جماعية ، تحتاج إلى إطار د ستوري و سياسي، أي دولة تحضنُها، وتصونها، وتضمن للأفراد إمكانيات وفرص الشعور بها، أي بمواطنتِهم .والحال أن دولةَ ما بعد الاستقلال منحت الأفرادَ جنسيةً، ولم توفر لهم شروطَ امتلاك مواطنة، بالمعنى الذي حددناه في مقدمة هذه المقالة .فهكذا، نُوعِز عُسرَ استنبات المواطنة في المجال السياسي المغاربي إلى مجموعة من العوامل أبرزُها طبيعة الدولة الوطنية الحديثة، ونوعية النظم السياسية الحاكِمة، والصعوبات التي حالت دون مراكمة ثقافة سيا سية ديمقراطية. فمن جهة، ظلت دولة ما بعد الاستقلال من شدةً إلى ارثها التاريخي ذي الطبيعة السلطانية على الرغم من مظاهر» التحديث والعصرنة« التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها، وطبعت مؤسساتها .ومن جهة أخرى، استمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومةً بقدر كبير من التسلطية والتحكم، الأمر الذي حال دون ميلاد المتطلبات اللازمة لبروز مفهوم المواطنة وتوطّنه في المجتمعات المغاربية .

إن المواطنة ليست فكرةً قديمةُ في المجال السياسي المغاربي، بل هي مفهومٌ في طور التشكّل والولادة، وتحتاج إلى متطلبات عديدة لصيرورتها قيمةً منبثَّةً في الوعي الجماعي العام .فهكذا، اختلطت المواطنة بالوطنية وتقمَّصت معانيها و أبعادَها خلال فترة المقاومة من أجل الاستقلال، ولم يكن في إمكان مواطني بلدان المغرب العربي التمييز بين الوطنية ، بحسبها شعورا بالانتماء إلى وحدة جغرافية و سياسية، واستعداداً وجدانيا للدفاع عن الوطن، و المواطنة ، باعتبارها اكتساباً لمركز قانوني وحقوقي، وانتساباً إلى هوية سياسية واجتماعية .وحسبُنا إرجاع أصولَ هذا الخلط والالتباس بين الواقعين[الوطنية/المواطنة]،إلى طبيعة المرحلة، أي النضال من أجل الاستقلال واسترداد السيادة الوطنية، وعُسر النخبة الوطنية على اجتراح استراتيجية للنضال الوطني، تستطيع عبرها من التعبئة من أجل جلاء المستعمِر، وفي الوقت ذاته تعزيز خطوات بناء المواطنة، وإسعاف المجتمعات في تمثّلها، وتحويلها إلى قيمة جماعية مشتركة .ومن الملاحظ أن العائقَ نفسه لم تستطع الدولة الوطنية الحديثة التغلّب عليه بعد التحرر من الاستعمار، والشروع في إعادة بناء مؤسسات الدولة الجديدة. تفيدنا تجارب النظم السياسية الحديثة في الغرب بأن عملية بناء المواطنة

متكاملة مع سيرورة ترسيخ فكرة الديمقراطية وتوطينها في الثقافة السياسية، و أن المواطنة والديمقراطية متلازمتان من حيث التطور والم فالمواطنة بحسبها درجةً من وعي الانتماء إلى هوية جماعية ،تحتاج إلى إطار دستوري وسياسي، أي دولة تحضنُها، وتصونها، وتضمن للأفراد إمكانيات وفرص الشعور بها، أي بمواطنتِهم . والحال أن دولةَ ما بعد الاستقلال منحت الأفرادَ جنسيةً، ولم توفر لهم شروطَ امتلاك مواطنة، بالمعنى الذي حددناه في مقدمة هذه المقالة .فهكذا، نُوعِز عُسرَ استنبات المواطنة في المجال السياسي المغاربي إلى مجموعة من العوامل أبرزُها طبيعة الدولة الوطنية الحديثة، ونوعية النظم السياسية الحاكِمة، والصعوبات التي حالت دون مراكمة ثقافة سيا سية ديمقراطية. فمن جهة، ظلت دولة ما بعد الاستقلال من شدةً إلى ارثها التاريخي ذي الطبيعة السلطانية على الرغم من مظاهر "التحديث والعصرنة" التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها، وطبعت مؤسساتها .ومن جهة أخرى، استمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومةً بقدر كبير من التسلطية والتحكم، الأمر الذي حال دون ميلاد المتطلبات اللازمة لبروز مفهوم المواطنة وتوطّنه في المجتمعات المغاربية .

و من الأدلة التي تبين اضمحلال المواطنة بين شعوب دول المغرب العربي ما حدث بعد سنة 2011 و ظهور ما يسمى بالربيع العربي ، حيث انسلخت الغيرة المغاربية و ظهرت سياسة "نفسي نفسي" طبعا بتزكية من النظم الحاكمة الخائفة على سقوط عروشها و بتغذية من مموليهم "الاستعمار الحديث القديم".

يقول الدكتور **ديدي ولد السالك:** " إن المجتمعات المغاربية تعيش مخاض الانتقال الديمقراطي وما يصاحبه عادة من مخاطر الانزلاق والفوضى، وهي مرحلة ينبغي أن تشكل فترة تدرب على الممارسة الديمقراطية واكتساب ثقافتها، وخير سبيل إلى ذلك إشاعة ثقافة المواطنة القائمة على التوازن بين المطالبة بالحقوق والقيام بالواجبات، وهي مسألة في غاية الأهمية للمجتمعات المغاربية في هذه المرحلة التي كثيرا ما يفقد فيها الإنسان توازنه لكثرة الضغوط والانفعالات، نتيجة سرعة التغيرات المصاحبة للتحولات السياسية والاجتماعية الجارية حاليا في ظل ما صار يعرف بالربيع العربي"[1].

[1]-ديدي ولد السالك، **المواطنة في المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية،العدد 09، نواقشط موريتانيا، نوفمبر2012،ص3.

المبحث الرابع : المقومات الخارجية في المنطقة المغاربية.

كانت دول المغرب العربي و لازالت محل أطماع الدول الغربية ، لما تكتسيه من موقع وثروات طبيعية، فقد امتصته أثناء المرحلة الاستعمارية و واصلت سياساتها الاستغلالية بعد الاستقلال ، و ذلك لهشاشة نظمه و عدم اتحادهم ، و قد أصرت الدول الاستعمارية القديمة على زرع بذور الفرقة بين أشقاء المنطقة الواحدة و الذي انتهت ببداية ثورة الياسمين في تونس وصولا إلى خراب ليبيا و ترك قضية الصحراء الغربية شوكة في حلق كل من المغرب و الجزائر.

المطلب الأول : المقومات الجيوسياسية للدول المغاربية.

يختلف منظرو العلاقات الدولية حول أهمية ودور الجغرافيا في رسم ملامح السياسة الخارجية، لكن غالبيتهم يجمعون على أن للحيز الجغرافي دور مؤثر وحاسم، بل هو حتمي ويعد من العناصر الدائمة والفاعلة في السياسة الخارجية.

يعد موقع المغرب العربي موقعا جغرافيا استراتيجيا بوحداته الخمسة، وهو كتلة جغرافية متناسقة من حيث القرب الجغرافي والبنية الجيولوجية والطبوغرافية، وله وحدة بشرية متناغمة ومشتركة في الثقافة واللغة والأصل والدين والحضارة والتاريخ والطموح المستقبلي، كما يملك مقومات اقتصادية تجعل منه مشروع تكامل واندماج مؤهل لدخول التحدي والمنافسة، فبمركزه الهام الذي يتوسط قلب الأرض في نصف الكرة اليابس، و إطلالته على أحد أهم وأخطر الطرق الرئيسية في الملاحة الدولية، وهما طريق البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق، تكتسي الدول المغاربية قيمة استراتيجية يدركها رجال الاقتصاد والتجارة الدولية كما يدركها أيضا رجال الحرب والسياسة.

دول المغرب العربي هي دول المنطقة الغربية من العالم الإسلامي المقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية والإسلامية في أفريقيا، تقع فلكيا بين دائرتي العرض 15 و 38 درجة شمالا وخطي الطول 17 و 25 درجة شرقا، وتشكل الجزء الشمالي من القارة الأفريقية، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا المحيط الأطلسي، شرقا مصر، ومن الجنوب والجنوب الشرقي كل من السنغال

ومالي والنيجر والتشاد والسودان بمساحة تقدر بـ 06 ملايين كلم² أي حوالي 20 % من مساحة إفريقيا ما يعادل خمس القارة و 43.3 % من مساحة الوطن العربي، أي ما يعادل نصف المنطقة و 4.5 % من مساحة العالم، وبذلك فهو يحتل المرتبة السابعة عالميا بعد كل من روسيا وكندا والصين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل و استراليا، كما يبلغ طول الشريط الساحلي لمنطقة المغرب العربي حوالي 7000كلم ما بين 4200كلم على البحر الأبيض المتوسط و2600كلم على المحيط الأطلسي بأقصى اتساع وامتداد من الشمال إلى الجنوب بـ 2500كلم ومن الشرق إلى الغرب بـ 4000كلم، ولا يفصلها عن أوروبا سوى 14كلم عبر مضيق جبل طارق و140كلم عبر مضيق الصقلية.

بهذا الموقع يعد المغرب العربي ملتقى ونقطة لقاء بين ثلاث قارات آسيا أفريقيا وأوروبا، حيث يرتكز في النصف الشمالي من الكرة الأرضية يتفاعل كثيرا مع القارة الأوروبية، ويتواصل مع القارة الأمريكية التي يفصلها عنها المحيط الأطلسي رغم بعد المسافة وهو نقطة ارتكاز مهمة نحو العمق الإفريقي.

اقتصاديا، يساعد الموقع الجغرافي لهذه الدول على الانفتاح والتطور الاقتصادي، ويشكل فرصة حقيقية للتبادل التجاري بين نقاط القرب الموصلة إليه، إطلالته على واجهتين بحريتين تجعله مصدرا للثروة السمكية والملاحة البحرية وممرا للتجارة العالمية، إذ نجد أن 50 % من البترول المستهلك من أوروبا يمر عبر المتوسط، كما تملك دول المغرب العربي مقومات اقتصادية هامة من حيث الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية والمائية والإنتاج الزراعي والمؤهلات السياحية ولها أفضل المناطق في العالم لإنتاج الطاقة الشمسية من خلال الصحاري الواسعة، فيها أكثر من 22 مليون هكتار من المساحة الزراعية وهي غنية بالمياه الباطنية الجوفية والمياه المتجددة باحتياطي عالمي يقدر بـ 40 % وعلى مصادر استراتيجية من الطاقة أهمها البترول في الجزائر و ليبيا باحتياطي يفوق 05 ملايين طن و 6000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي التي تحتل فيه الجزائر خامس احتياطي عالمي وثاني مصدر لأوروبا والأولى إفريقيا من حيث الإنتاج، كما يعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم والمصدر الأول له، تأتي بعده تونس وبخامس احتياطي عالمي

بالإضافة إلى معادن أخرى منها الحديد في الجزائر وموريتانيا باحتياط يقدر بـ 90 مليار طن ولهذه الدول 17 % احتياطي عالمي من الفحم ناهيك عن احتياطات كبيرة غير مستغلة من الرصاص واليورانيوم والنحاس والزنك و الذهب.

أما إذا نظرنا من الناحية العسكرية، فيرى الخبراء الاستراتيجيون العسكريون أن منطقة المغرب العربي هي امتداد كبير للأرض المغاربية التي تجعل منه وحدة استراتيجية ذات خطر كبير في أي صدام عالمي مقبل وعلى أي مستوى من مستويات الأسلحة والتكتيك المتبع في القتال، كما أن هذه السعة في الأرض والامتداد وقيمة التموقع الجغرافي في مركز القلب على البحر المتوسط يضمن للدول المغاربية العمق الاستراتيجي الملائم، ويوفر لها القدر الكافي من الأمن والراحة بالنسبة للتخطيط الإنتاجي، وسهولة في توزيع القواعد والنقاط العسكرية البحرية الجوية والبرية وضمان جاهزيتها في المعارك.

وهذه القيمة الفعلية للموقع الجغرافي كانت دائما وأبدا عبر التاريخ تشكل هاجسا بالنسبة للقوى الكبرى الراغبة في الاحتلال والنفوذ، وهي تخشى من أن تكون منطقة المغرب العربي كتلة واحدة موحدة لأنها تعرف بأن ظهورها كنسق تكاملي منظم معناه السيطرة على المنافذ الاستراتيجية، وبالتالي الاختلال في ميزان القوى.

لهذا تشهد المنطقة صراعات وتجاذبات بين مصالح اللاعبين الكبار في ظل التوجهات الاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية، الصين و الاتحاد الأوروبي خصوصا فرنسا، حيث أصبحت الحوافز الاقتصادية وفي مقدمتها النفط هي المسير الرئيسي للعلاقات المغاربية مع الدول الأجنبية، فالمنطقة أضحت سوق مفتوحة وهامة أمام الصادرات والاستثمارات الأوروبية والواردات من إمدادات النفط والغاز الطبيعي في إطار الشراكة الأورومتوسطية حتى أن **نيكولا ساركوزي** قال ذات مرة أن "مستقبل أوروبا في الجنوب".[1]

[1]- صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الإقتصادي والمعوقات السياسية**، ط01،دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن، ،2011

من جهتها تدرك الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي، وهي التي انتصرت على دول المحور انطلاقا من قواعدها في المنطقة ووجودها في المتوسط، وهي تسعى دائما إلى تأمين مصالحها وليست مستعدة للتنازل لصالح فرنسا على سوق بها أكثر من 100 مليون نسمة وموارد طاقوية مهمة، وليست مستعدة أيضا للتفريط في المنافذ الأمنية التي تحتاجها في أي تحرك لوجيستيكي، فخلال حروب الخليج مرت 90 % من قواتها وقوات حلفائها عبر مياه المتوسط.

أخيرا، يقول الأستاذ الأمريكي دانيال برجن أن البترول 10% اقتصاد و 90 % سياسة، ويقول لا توجد أي مادة أولية لها علاقات حميمية جدا وقوية مع الجيوبولتيك كما هو البترول، وأقطارنا الإسلامية ليست ضعيفة، بل تملك من القدرات والمؤهلات الجيوسياسية ما يجعلها توظف نقاط قوتها لصالح نهضتها.

المطلب الثاني : تنوع التحالفات و أهميتها في الدول المغاربية.

نظرا لعدم وجود اتحاد مغاربي –حقيقي– على الميدان الواقعي السياسي ،جعل من الدول الستة ، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا و الصحراء الغربية تختلف في إبراز تحالفاتها حسب المقتضيات الشخصية لكل دولة ، و يظهر جليا ميلان كل منها إلى استعمارها القديم ، الذي لم تنقطع جذوره في مستعمراته بل امتدت و تشعبت و تغيرت العلاقة من محتل إلى "صديق" لكن بتبعية واضحة رغم محاولة النظم إخفاءها على شعوبها .

و قد ظهرت فعلا التحالفات أثناء و بعد موجة الربيع العربي، و الذي كان مراده دحر دول المغرب العربي و تقسيمها إلى مستعمرات جديدة ،غايتها الأولى استنزاف ثرواتها و زعزعة تموقعها في العالم الجديد.

أ- **الجزائر** : إذا ذكرت الجزائر في العلاقات الخارجية أول ما يتبادر إلى الذهن موقفها الدائم في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ، كما أنها دائما تناصر الشعوب و الدول المستعمرة في حق تقرير مصيرها ، لكن على صعيد العلاقات الخارجية و التحالفات ، تأتي **روسيا** في مركز متقدم .

- ✓ **العلاقة مع روسيا** :إن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي سابقا و روسيا حاليا لم تتغير أبدا ، رغم توسعة الجزائر لعلاقاتها و تحالفاتها غربيا و عربيا .

إن خطاب الرئيس الروسي، أمام الجمعية الفدرالية يوم 20 فبراير 2019 باستعداد بلاده الرد بالنووي على أي هجوم يتعرض له حلفاء موسكو يعتبر تحديا حقيقيا للغرب طبقته موسكو نسبيا في حالة الجزائر في صيغة مختلفة بتزويدها بأسلحة متطورة مثل إس 400 وصواريخ إلكسندر.

هناك بعض التقارير الروسية سابقة أشارت إلى نية الغرب التدخل في الجزائر خلال ما يعرف بالربيع العربي عبر تأجيج الأوضاع مستغلا التذمر من الجدل الذي رافق الانتخابات الرئاسية في 2014، أو عبر نقل الفوضى من ليبيا من خلال جماعات مسلحة.

وكشفت التقارير وقتها بأن هدف القوات هو التدخل في حالة اضطرابات في دول شمال أفريقيا. ولم تكن هذه القوات مخصصة لليبيا لأن قوات المارينز في إيطاليا كانت هي المكلفة بهذه المهمة. ومما زاد من القلق هو تصريح بروس ريدل الذي عمل مستشارا لأربعة رؤساء ومن ضمنهم باراك أوباما في ولايته الأولى قد صرح في ندوة في معهد **ريال إلكانو** للدراسات الاستراتيجية في مدريد سنة 2013 أن الربيع العربي سيجرف الجزائر عما قريب[1]. وتضيف تلك التقارير أن الجزائر حليفة روسيا، والولايات المتحدة لديها الدرع الصاروخي في قاعدة روتا جنوب إسبانيا لمواجهة الصواريخ الروسية، والقرب الجغرافي هو خطر حقيقي، وأمام الغرب حلان، العمل على تغيير نوعية الحكم في الجزائر ليميل إلى الغرب أو إحداث الفوضى فيه للتدخل.

- ✓ **العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية:** رغم أن علاقة الجزائر معها قدمية منذ 300 سنة منذ العهد العثماني ، إلا أن العلاقات الجزائرية الأمريكية شهدت ولادةً جديدةً وتقاربًا استثنائيًّا بعد هجمات 11 سبتمبر (أيلول) من عام 2001؛ بهدف محاربة ما يسمّى بالإرهاب الذي صار شأنًا دوليًّا، وقد رأى النظام الجزائري الخارج من توّه من حرب أهلية مع الإسلاميين المسلّحين بعد إيقاف المسار الديمقراطي، أنّ الولايات

[1]-حسين مجذوبي، **التعهد بالدفاع عن الحلفاء طبقته روسيا بتسليح الجزائر**، مجلة القدس العربي،04مارس2018.

المتّحدة وباقي العالم قد تفطّن –أخيرًا– للخطر الذي حذّرت منه طوال تسعينيات القرن الماضي، وبالتالي فقد كسب أقوى حليف من الممكن تخيّله في حربه على ما يسمّيه الإرهاب. و قد تطورت العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 2011 مع تعاقب الرؤساء الأمريكان على الحكم.

إن التعاون الجزائري الأمريكي شمل عدة قطاعات؛ إذ تعتبر الولايات المتحدة شريكًا مهمًّا للجزائر في مجال الطاقة، بتواجد قرابة 50 شركة نفطية أمريكية في الجزائر، تعمل أساسًا في التنقيب وإنتاج الخام على غرار أناداركو، وبيبي أموكو، وشلومبرجر، وكذا أميرادا هيس، بالإضافة إلى هاليبورتن؛ وتعد أناداركو المنتج الأكبر للخام في الجزائر ضمن شركاء مجمع سوناطراك.

- ✓ **العلاقة مع الصين:** بعيدًا عن العلاقات الوطيدة التي تربط بين الصين والجزائر اقتصاديًا وتاريخيًا، جاءت مواقف الجزائر الدولية بخصوص التطورات التي يشهدها العالم متقاربة ومتطابقة جدًا مع الصين ومخالفة للاتحاد الأوروبي وفرنسا على وجه الخصوص بعد السجال الدبلوماسي الكبير الذي فجرته تصريحات خبير دبلوماسي على قناة فرنسية حكومية، وكانت الصين حاضرة في قلب هذا الجدل.

ولطالما أثار التقارب الصيني الجزائري مخاوف الاتحاد الأوروبي الذي أظهر انزعاجه من تنامي العلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية واستحواذ "التنين النائم" على السوق المحلية وعدة استثمارات حكومية بالجزائر خلال السنوات الأخيرة.

وبرزت أولى معالم الانزعاج والتوتر والغضب، في اجتماع عقدته اللجنة الاقتصادية والشؤون الخارجية للمجلس الوطني الفرنسي، حيث اتهمت المحافظة الأوروبية للتجارة سيسيليا مالمستروم، الجزائر صراحة، بخرق بنود اتفاقياتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي، وأنها تدعم وتشجع المصالح الصينية على أراضيها بشكل جعلها تفضل منتجاتها.

كذلك أظهر مجلس الشيوخ الفرنسي، في تقرير بتاريخ 20 من مارس/آذار 2018 عن "طريق الحرير الصينية الجديدة"، ونوقش على مستوى الهيئة الكائن مقرها في

لوكسومبورغ بالعاصمة باريس، بتاريخ 30 من مايو/آيار 2018، مخاوفه من استحواذ العملاق الآسيوي على صفقات كبرى في الجزائر، واستدل معدو التقرير، باستحواذ الصين على إنجاز أكبر ميناء في الجزائر وهو ميناء الوسط قرب محافظة شرشال، وصفقات فضائية منها إطلاق القمر الصناعي "ألكوم سات 1"، إضافة إلى مشروع الطريق العابر للصحراء ومشروع الطريق السيار شرق غرب، وعلق أصحاب التقرير الفرنسي على "طريق الحرير الصينية الجديدة" بالقول: "ظاهرها اقتصادي لكن باطنها يحمل أهدافًا أخرى غير الاقتصاد[1].

✓ **العلاقة مع الدول الإفريقية:** إن ثقل الجزائر في مؤسسات الاتحاد الإفريقي، جلية و واضحة، أولا كونها تمثل قوة إقليمية كبيرة و هي بوابة صد بالنسبة لإفريقيا و قد ظهرت هذه القوة في تحقيق انتصار جديد على الصعيد الإفريقي بانتخابها عضوا في مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، وذلك على هامش أشغال الدورة العادية الـ34 للمجلس التنفيذي المنعقدة بمقر الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا.

وحظيت الجزائر بتصويت 48 دولة إفريقية، فيما امتنعت أربع دول من أصل 52 عضوا مسجل على قائمة التصويت، أي بنسبة تعادل 92 بالمائة. وهذه الدول هي المملكة المغربية، والسنغال وكوت ديفوار، فيما لا تزال هوية الدولة الرابعة غير معروفة، وهي دول معروفة بتبعيتها للقرار الفرنسي.

العلاقة مع باقي دول العالم : يقول نور الدين بوعجاج، المختص في العلاقات الدولية، للأناضول، "تبني الجزائر علاقاتها الخارجية على قاعدة براغماتية وهذا بالرغم مما يشاع حول الطبيعة المحافظة للمواقف الخارجية لها."

ويضيف "فحتى في فترة الستينات والسبعينات عندما كانت الجزائر قريبة سياسيًا من المعسكر الشرقي إلا أنها كانت لديها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة في الجانب الاقتصادي، ومع دول غربية أخرى."

1-ربيعة خريس، **التقارب الصيني الجزائري يضعف النفوذ الأوربي**،مجلة نون بوسط ،الموقع: https://www.noonpost.com/content/36741، 2020/04/19.

ويتابع بوعجاج "أعتقد أن القيادة السياسية الجديدة في الجزائر ستوجه السياسة الخارجية للبلاد بشكل أكبر نحو البراغماتية، لكن هذا لا يعني التنازل عن بعض المبادئ الثابتة في السياسة الخارجية."

وكما يلفت إلى أن السياسة الخارجية للجزائر قسمت دول العالم إلى "4 مجموعات، هي الدول الصديقة وهذا تعبير – كان وما يزال – يستعمل في أدبيات وزارة الخارجية لتوصيف الدول التي ساندت ثورة التحرير بين عامي 1954 و1962 وهي دول المعسكر الشرقي سابقا إضافة إلى الصين وكوبا."

ويوضح "وهناك دول شقيقة وهي الدول العربية، ودول شريكة وهي تلك الدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية معها، ودولة لها علاقة تاريخية بالجزائر والمقصود بها فرنسا التي ترتبط بالجزائر بعلاقة استعمار تواصلت 132 سنة."

ومنذ استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي عام 1962، لم يتغير موقف رؤساء البلاد الذين تعاقبوا على حكم هذا البلد المركزي في المغرب العربي، من الكثير من القضايا الإقليمية والعربية والدولية.

ب-المغرب: استنادا إلى الرسالة الملكية بتاريخ 30 غشت 2013، الموجهة إلى المشاركين في الندوة الأولى لسفراء جلالة الملك، احتل البعد المتعلق ب "العلاقات الخارجية للمغرب" مكانة بارزة في برنامج عمل المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية[1].

وفي هذا الصدد، تم الشروع في انجاز العديد من الدراسات المتعلقة بالقدرة الجاذبية للمغرب (القوة الناعمة) أو التي تتطرق إلى علاقات المغرب مع دول الجوار (اسبانيا، الجزائر، موريتانيا)، ومع الدول التي تشترك مع المملكة في الانتماء الجغرافي (أفريقيا والعالم العربي). وقد قام المعهد أيضا بدراسة علاقات المغرب مع دول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية و منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك مع دول مجموعة "البريكس.(BRICs) "

[1]-المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية،**العلاقات الخارجية و الدبلوماسية**،2017/11/27 على الموقع: http://www.ires.ma/ar.

كما أولى المعهد اهتماما خاصا لقضية الدبلوماسية، حيث أنجز خلال النصف الأول من سنة 2015، تقريرا حول الدبلوماسية المناخية، وشرع في إعداد الدراسات المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية.

وبالإضافة إلى ذلك، وجه اهتماما خاصا للعلاقات مع مغاربة العالم، حيث قاد المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية إعداد دراسة حول مغاربة العالم في أفق 2030، بشراكة مع الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج ومجلس الجالية المغربية بالخارج.

وإلى غاية نهاية شهر جويلية 2015، وفي إطار برنامج "العلاقات الخارجية للمغرب"، تمت تعبئة قرابة ستين باحثا مشاركا، فضلا عن إنجاز تقرير يقترح استراتيجية التنقل لفائدة مغاربة العالم في أفق سنة 2030، و16 دراسة موضوعاتية تمت مناقشة خلاصاتها خلال ثلاثين ندوة، حضرها دبلوماسيون و فاعلون بالقطاع العمومي والخاص، بجانب خبراء أكاديميين.

و يبقى شرط المغرب الأساسي في إتمام علاقة بشكل جيد، هو عدم اعتراف الطرف الآخر **بالصحراء الغربية** " دولة مستقلة" عن المغرب ، وقد حدثت كثير من المشاكل في العلاقات الخارجية مع مجموعة دول بسبب هذه القضية.

المغرب فعّال دائما على المستوى المغاربي، العربي و في الشؤون الإفريقية. رغم أنه انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي) ، لا يزال المغرب يشارك في تنمية الاقتصاد الإقليمي ، كما أنه يحتوي على أكبر ميناء في شمال إفريقيا بمدينة الدار البيضاء ، التي تشكل المركز الاقتصادي للبلاد. هناك قدر كبير من العلاقات القوية للمملكة المغربية مع بلدان غرب إفريقيا والساحل.

و علاقاته متميزة جدا مع الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و له علاقات مع الكيان الصهيوني كانت واضحة و جلية في عهد الملك الحسن الثاني حيث أنه في سبتمبر 1993 سارع المغرب بروابط مع إسرائيل على مستوى مكاتب الاتصال الثنائية (سبتمبر 1994)، حتى يتسنى للجالية المغربية اليهودية بإسرائيل التواصل مع

وطنهم الأم. أغلقت هذه المكاتب في عام 2000 في أعقاب استمرار أعمال العنف الإسرائيلية على الفلسطينيين.

ج-تونس: كان الهدف الأسمى للدبلوماسية التونسية قبل الاستقلال وبعده هي مصالح تونس وسيادتها وسمعتها بدء من بورقيبة بمواقفه وخطبه وزياراته ومبادراته و الذي أعطى للسياسة الخارجية التونسية بعدا وثقلا تجاوزا حجم تونس وحدودها. ففي منظور بورقيبة السياسة الخارجية وسيلة إضافية لبناء تونس وتدعيم حضورها الدولي، وصولا إلى بن علي و حتى قيس سعيد اليوم .

بما أن تونس دولة مسالمة فعلاقاتها المختلفة مع العرب وغيرهم ثابتة، و تكون هذه العلاقة عمية بقدر كبر المصلحة أو صغرها (فالعلاقة البراغماتية) هي التي تُسير الموقف

تشهد تونس علاقة مميزة جدا مع فرنسا كعضو أساسي و بقية الدول في الاتحاد الأوربي ، كما أن لها علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما علاقة مع الكيان الصهيوني فهي غير موجودة على الصعيد الرسمي و الدبلوماسي ، في انتظار ما تسفره الأيام خصوصا بعد تطبيع دولة الإمارات العربية المتحدة .

خلاصة الفصل:

لقد درسنا في هذا الفصل " مقومات الأمن في المنطقة المغاربية " حيث رأينا في هذا الإطار إقليم المغرب العربي كأحد المناطق الجغرافية، في التقسيم الجيوبولتيكي في العالم، التي شهدت مجموعة من التهديدات الأمنية على غرار الأعمال الإرهابية، ونشاطات الإجرام المنظم وتزايد الهجرة غير الشرعية تجاه الضفة الشمالية للمتوسط و قد زادت حدة التوتر بعد 2011.

و لاحظنا أن المؤسسات العسكرية في منطقة المغرب العربي، لا تتشابه، إذ لكل واحدة خصوصياتها في علاقتها بالسياسة. و بقيت لعهود ممتدة للدول الغربية

في التكوين الأيديولوجي وحتى في نوعية الأسلحة المستعملة ، و مهما كانت نقاط التقارب و التشابه بين دول الإقليم الواحد من حيث الأصل و اللغة و الدين ، إلا أن القِوى الاستعمارية رسمت حدودا وهمية لا يتعداها أي منها ، فتبقى تسمية " المغرب العربي الكبير " حبرا على ورق .

و رغم امتلاك الدول المغاربية إلى ثروات هائلة طبيعية و بشرية ، مع امتياز الموقع المتوسط للعالم و اكتساب ممر استراتيجي من المحيط إلى الخليج ، إلا أن المصالح الضيقة لأنظمة الحكم متجاهلة للشعوب سيطرت على كل الاتجاهات السياسية و الاقتصادية ، فعِوض فتح الحدود فيما بينها و استغلال تلك الثروات كاتحاد مغاربي ، دخلت في صراعات بينية فاستفحل الإرهاب السياسي قبل الإرهاب المصطنع كتنظيم القاعدة و داعش داخل الدول المغاربية و على شريط دول الساحل.

كما لا ننس دور فرنسا و الدول الاستعمارية و حلف الناتو في تأجيج الصراعات البينية و الفرقة بين الأشقاء الأعداء.

الفصل الثالث: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و أمن المنطقة المغاربية بعد 2011

يعتبر هذا الفصل نقطة جوهرية في دراسة السِّباق المحموم نحو التسلح بين الجزائر و المغرب ، خصوصا بعد ظهور الثورات المضادة للنظم ،أو ما تُسمى بالربيع العربي و التي بدأت من تونس في 2011 و استمرت نحو الشرق (ليبيا ثم مصر). فهذه الأحداث زادت من شدة التوتر داخل كل من الجزائر و المغرب ، فمع توتر الحدود خصوصا الجزائرية ، المُحاطة باللاستقرار (الانفلات الليبي ، مع ضعف و هشاشة الحدود التونسية التي مازال أمنها حديث العهد بالإرهاب ،إضافة إلى تردي الأوضاع في دول الساحل مع الشريط الحدودي الجزائري ، ناهيك عن مساندة البوليساريو و الحدود الغير المستقرة مع الجارة المغرب ، كل هذه الأسباب أجبرت النظام الجزائري على تحديث الترسانة العسكرية عتادا و عدة لمواجهة كل هذه التهديدات ، فما ما كان من الجارة المغرب إلا قراءة هذه الأحداث وردة الفعل الجزائرية على أنها تهديد لها ، فسارعت إلى اقتناء الأسلحة و تزويد ترسانتها العسكرية بأحدث العتاد تحسبا لهجوم جزائري مزعوم .

و لتفصيل هذه الأحداث سنركز في هذا الفصل على سباق التسلح بين الجزائر و المغرب بعد 2011 ،إلى متى؟ و الذي يشمل ثلاثة (03) مباحث :

المبحث الأول : سنعالج فيه التسلح و الإنفاق العسكري الجزائري ، كذلك المغربي و علاقة سباق التسلح بقضية الصحراء الغربية.

المبحث الثاني : سنتطرق فيه إلى سباق التسلح و أثره على الأمن الاقتصادي الجزائري ، و كذلك المغربي ، و آثار هذا السباق على آفاق التكامل المغاربي.

المبحث الثالث : سندرج فيه سباق التسلح و أثره على الأمن الاجتماعي الجزائري ، و المغربي كما سوف نلقي نظرة مستقبلية حول سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و محاولة استشراف إلى أين يصل هذا السباق؟

المبحث الأول: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب .

لقد أرسلت الأمم المتحدة تحذيرا للجزائر و المغرب بعد اشتداد حمى التسلح بينهما ، و بينت أن هذا السباق بلغ درجة الذروة و بدأ يبعث القلق في المجتمع الدولي عامة و انعكاساته على المنطقة المغاربية خاصة، و شمال القارة الإفريقية و الحوض الجنوبي الغربي للمتوسط .

و طبقا لتقارير معهد ستوكهولم باتت الجزائر و المغرب يحتلان مرتبة متقدمة من حيث الإنفاق العسكري في العالم ، و أصبحت بلدان المغرب العربي الأربعة عدا موريتانيا و الصحراء الغربية يستأثرون بثلث تجارة السلاح في القارة الإفريقية ، و هو ما شكل دلالة واضحة على التنافس نحو التسلح خصوصا بين الجزائر و المغرب.

و على الرغم من انتهاء الحرب الباردة عالميا، فإنها مازالت قائمة بين الجزائر و المغرب، فحالة التوتر لدى الطرفين تبين مدى الصراع على النفوذ إقليميا ، و طبعا لا ننسى المحرك الأساسي لهذا السباق ألا و هو القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية و روسيا و فرنسا و غيرهم من الدول المصدرة للسلاح ، و التي وجدت السوق المغاربية خصبة و منتعشة بهذه السلعة.

في هذا المبحث سنحاول إظهار مدى ارتفاع حمى التسلح بين الجزائر و المغرب خصوصا بعد 2011 و مدى تأثير هذا السباق على أمن المنطقة المغاربية.

سنعالج في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب.

إن النزاع الحدودي بين الجزائر و المغرب أوLes faux frères حسب "بينجامين ستوار "يعود إلى زمن بعيد، حيث قام بين" ملوك بني عبد الوادي "بتلمسان و سلاطين" بني مرين "بفاس، و بين مكناس، لدوافع متنوعة، منها أطماع سلاطين المغرب في توسيع حدود المغرب الأقصى على حساب المغرب الأوسط و تصميم ملوك و باشاوات الجزائر على الدفاع .عن البلاد و المحافظة على حدودها.[1]

لعب الاستعمار دورا بارزا و رئيسيا في ظهور مشكلة الحدود بين دول المغرب العربي إلى جانب توفر عدة عوامل أخرى كعدم وجود حواجز طبيعية كالجبال أو المجاري المائية و كذلك تماثل الشعوب التي تقطن جانبي الحدود حيث تتوزع القبائل و تنقسم العائلات بالإضافة إلى الجفاف و التصحر ، الذي يجعل البدو في حالة ترحال بين الحدود غير عابثين بالعلامات الحدودية الفاصلة بين سيادة الدول المجاورة و هذه البلاد في معظمها كانت تخضع لمستعمر واحد خلق ظروفا حدودية معقدة و متداخلة فيما بينها.

المطلب الأول : التسلح و الإنفاق العسكري الجزائري

في 18 مارس 2015 صنفت وكالة الأنباء الصينية (شينخوا) الجزائر في المركز الأول إفريقيا من حيث مشتريات الأسلحة في العام 2014 وفي المركز 11 عالميا من ضمن 20 بلدا الأكثر استيرادا للأسلحة في العالم في الخمس سنوات الأخيرة.

وحسب التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (سيبري) فإن الجزائر استحوذت على 30 في المائة من واردات الأسلحة في إفريقيا خلال السنوات

[1] - Benjamin Stora, Algérie-Maroc : "**l'histoire parcellaire, destins croisés"**, Paris : édition Zellige, 2002, p18

الخمس الأخيرة وهو ما يمثل 3 في المائة من إجمالي مبيعات الأسلحة في السوق العالمية.

وشكلت روسيا المصدر التقليدي للأسلحة إلى الجزائر، ووسعت الجزائر من أسواقها لاقتناء الأسلحة إلى إيطاليا التي صنفت في المركز الثاني بعد روسيا في العام 2014 من حيث أهم مصدر للأسلحة إلى الجزائر بواقع 184 مليون دولار أمريكي.

و أوضح التقرير أن واردات الجزائر من الأسلحة في الفترة ما بين 2009-2014 ارتفعت بنسبة 30 في المائة تليها المغرب بنسبة 26 في المائة ثم السودان بنسبة 6 في المائة.

ورفعت الجزائر من حجم مقتنياتها من الأسلحة في ظل التهديدات الأمنية التي فرضت عليها، خاصة في منطقة الساحل، مع ما بات يعرف بفوضى السلاح الذي آل إلى الجماعات الإرهابية بعد سقوط نظام معمر القذافي على وجه التحديد.

وقال أستاذ العلاقات الدولية والأمن الإقليمي الدكتور رشيد تلمساني لمراسل وكالة أنباء ((شينخوا)) " إن الجزائر هي الدولة التي تخصص أكبر الموارد المالية في مجالي الدفاع والأمن في إفريقيا"، موضحا أن "الحجم الإجمالي للمشتريات فاق 43 في المائة من السوق الإفريقية."

وقال إن تقرير (سيبري) كشف أن مشتريات الجزائر من الأسلحة ارتفعت من 716 مليون دولار في 1988 لتبلغ قرابة 6 مليارات دولار في 2010 ، و 8.6 مليار دولار في 2011 ، و 9.1 مليار دولار في 2012 لتصل إلى 10 مليارات دولار في 2013.

وأشار إلى أن هذا المنحنى التصاعدي لم ينخفض في السنوات الأخيرة بالرغم من التراجع الحاد لأسعار النفط.

وكشف أن التقديرات تشير إلى أن موازنة الدفاع في الجزائر ستبلغ نحو 13.1 مليار دولار أمريكي في 2015 ، بالإضافة إلى 6.95 مليار دولار للأمن الداخلي،

ليبلغ الإجمالي 20.05 مليار دولار أي 32 في المائة من الموازنة العامة للبلاد بارتفاع 10 في المائة مقارنة بموازنة 2014.

وحسب موقع "جلوبال فاير باور"Global-Firepower الأمريكي المتخصص في الشؤون العسكرية فإن الجيش الجزائري قفز من المركز الثامن والثلاثين إلى المركز الحادي والثلاثين في ترتيب أقوى جيوش العالم للعام 2014.

أهم مموني الجزائر في السلاح :

كشف تقرير معهد ستوكهولم أن الجزائر لا تزال تعتمد حتى اليوم على دول معينة في تزويد ترسانتها الدفاعية، في ظلّ تحفّظ بعض الدول، خاصّة الولايات المتحدة الأميركية، على شرائها الأسلحة التي تحتاجها، رغم التعاون الذي يربطهما في مكافحة الإرهاب، خاصّة في الجانب المعلوماتي منه.[1]

وأشار التقرير إلى أن أهم مموني الجزائر من السلاح هم روسيا التي اقتنت الجزائر منها 67 في المائة من أسلحتها، والصين بنسبة 13 في المائة، ثم ألمانيا بنسبة 11 في المائة.

وحافظت الجزائر دومًا على تصنيفها ضمن الزبائن الأوفياء للسلاح الروسي، فقد تناقلت في وقت سابق توقيع البلدين لاتفاقات تتعلّق بشراء طائرات سوخوي الشهيرة ونظام "إس 400"_الصاروخي، إضافة إلى صفقات أخرى تتعلّق بدبابات وغواصات، الأمر الذي جعلها عام 2017، تأتي رابع بلد مقتن للسلاح الروسي.

أما بالنسبة لاقتناء الجزائر للسلاح الصيني، فإنّه يدخل ضمن تنويع زبائنها العسكريين، فقد ذكرت تقارير إعلامية في 2017، أنها اقتنت من الصين الراجمات متعددة الصواريخ من نوع "أس أر_5" وبعيارات متعدّدة.

ويظهر التعاون العسكري مع ألمانيا أيضًا، في احتلال الجزائر المرتبة الأولى لقائمة زبائن برلين في مجال السلاح، فقد وقع البلدان وفق صحيفة **هاندل سبلات** Handelsblatt عقدا يستمر لمدة عشرة أعوام، ويتضمّن شراء الجزائر معدات وعتاد وأسلحة ألمانية بقيمة 10 مليارات يورو، حيث ستبيع برلين ناقلات جند من طراز فوكس، بالإضافة إلى فرقاطات

[1]- عبد الحفيظ سكال، **الجزائر سادس مستورد للسلاح في العالم**،موقع جزائرULTRA،2020/04/16، https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

عسكرية، وتدريب البحرية الجزائرية ورفع جاهزيتها، بالإضافة إلى مشاريع أمنية من أجل رفع كفاءة فرق عسكرية جزائرية لاسيما فرق مراقبة الحدود في الجيش.

وتظهر هذه الأرقام أن الجزائر لا تزال إلى اليوم محرومة من اقتناء السلاح الأميركي، بسبب تحفظ واشنطن على بيع أسلحة متطوّرة للبلدان المعادية لإسرائيل، وأيضًا بسبب حجج أخرى، تتعلّق بحقوق الإنسان والخوف من وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، بالرغم من التعاون الوثيق بينهما في مكافحة الإرهاب.

وقد ترسّخ هذا الاقتناع عند الجزائر منذ أن رفضت واشنطن في 2010 طلبها لاقتناء طائرات استطلاع بدون طيار من طراز "بريداتور"، إضافة إلى طلب آخر يتعلق بطائرات قتالية أخرى متعدّدة المهام لاستعمالها في الاستطلاع القتالي ومعدّات للرؤية الليلية تدخل في إطار مكافحة الإرهاب، وطائرات هليكوبتر قتالية وأنظمة صواريخ مضادّة للدبابات.

ويبدو أن الرفض الأميركي لبيع أسلحة للجزائر، لا يقتصر على هذا الجانب فقط، إنما أيضًا بسبب رفض الجزائر سابقًا احتضان مقرّ "أفريكوم"، ورفضها في مرّات عدة إقامة قواعد عسكرية أميركية على أراضيها.

بعض من نوعية السلاح الجزائري: يملك الجيش الجزائري الكثير من الأسلحة ويشتري معظمها من روسيا دون نسيان الأسلحة الصينية والألمانية لكن تبقى الأسلحة الروسية هي المهيمنة على الترسانة الجزائرية و من أهمها أربعة (04) أنواع نذكر منها ما يلي:

1- **غواصة "الثقب الأسود":**

في 9 يناير 2019 ، دخلت الغواصتان من المشروع الروسي 06361 رسميا في خدمة القوات البحرية الجزائرية، و ترأس حفل استقبالهما شخصيا رئيس الأركان العامة للجيش الشعبي الوطني الجزائري، اللواء أحمد قايد صلاح. وأطلق على الغواصات أسماء "Ursini" و "Hoggar" ، وأرقام 031 و 032، على التوالي. من الجدير بالذكر أنه منذ عام 2009 ، توجد غواصتان من المشروع 06361 في خدمة البحرية الجزائرية، وتم الحصولUrseni وHoggar بموجب عقد وقع في عام 2014. وهكذا، أصبح لدى الأسطول الجزائري سرب كامل من الغواصات الحديثة.

مشروع 636 الثقب الأسود "فارشافيانكا"(غواصة تعمل بالديزل والكهرباء متعددة الأغراض. وسعتها 3120 طنا وطولها 73.8 متر وعرضها 9.9 وسرعتها 20 عقدة. ومدى إبحارها تحت الماء- 400 ميل، وقادرة على السير بنفسها 45 يوما. وطاقمها- 52 شخصا. وتحمل طوربيد الألغام وأسلحة الصواريخ ومنظومة الدفاع الجوي "إيغلا" وقد أطلق عليها الناتو اسم "الثقب الأسود" لأنها مخفية.[1]

2- **منظومة "كورنيت" (نظام الصواريخ):**

اختبر أفراد الجيش الجزائري نظام الصواريخ "كورنيت-إي إم" المضاد للدبابات المصنوع في روسيا لأول مرة خلال تمرين "فولكان —2019 "، الذي جرى في أول السنة. ووفقا للجيش الشعبي الوطني الجزائري، أثبتت المنظومة فعاليتها في تدمير الأهداف المدرعة والجوية والطائرات بدون طيار. في الوقت الحالي، وفقا لخصائصها، فإن منظومة" **كورنيت** "ليس لها مثيل في العالم. وتستخدم لإطلاق النار على العربات المدرعة، إضافة إلى نقاط إطلاق النار ووسائل العدو للتعزيز الميداني. والقدرة العالية للصواريخ على الاختراق، تسمح للمنظومة بالتعامل مع جميع أنواع الدبابات الحديثة بنجاح. ومدى إطلاق النار كبير (حتى 10 كم) وفيها حماية عالية من التشويش. وتصلح لإطلاق النار من المواقع غير المعدة ومن وضعيات مختلفة: الاستلقاء، على الركبة، في الخندق. ويمكن استخدام المنظومة في أي وقت من اليوم.

3-**منظومة الدفاع الجوي "بوك"** :

استخدمت القوات المسلحة الجزائرية في تدريبات واسعة النطاق منظومة الدفاع الجوي"**بوك-أم2أ**"الروسية الصنع. وظهرت هذه المنظومات لأول مرة في هذه المناورات. وتعتبر منظومة "بوك-م2أي" أسلحة فعالة للغاية، وأثبتت فعاليتها في سوريا، حيث اعترضت صواريخ كروز وصواريخ باليستية. وهي قادرة على إسقاط طائرات على مسافة 45 كم وعلى ارتفاع يصل إلى 45 كم واحتمال الإصابة يصل إلى 9 بالمائة. ويتميز نظام "بوك-إم2أ" بقدرة حركية عالية، حيث تستطيع العربة

1-planet-today.ru/novosti/armiya/item/97635-chernaya-dyra-na-sluzhbe-inostrannykh-vms?utm_source=warfiles.ru

المجنزرة التي تحمله أن تسير بسرعة 70 — 80 كيلومترا في الساعة، وهذا يعني أن نظام "بوك-إم2أ" ينتقل من موقع إلى آخر على جناح السرعة . ويقدر نظام "بوك-إم2أ" على مواجهة موجة حر تصل درجة حرارتها إلى 50 درجة فوق الصفر.

4- **راجمة القنابل (مصاص الدماء) "فامبير":**

تكتسب راجمة القنابل اليدوية الروسية "**فامبير**"مصاص الدماء" شعبية متزايدة في العالم. وكما هو معروف من مصادر مفتوحة أن الجندي المسلح بهذه الراجمة قادر على تحويل مدرعة بدرع يعادل 650 ملم من الفولاذ الخاص إلى كومة من الخردة المشتعلة. وحتى إذا كانت الدبابة محمية بحماية ديناميكية، فإن الرأس الحربي سيتغلب عليها بسهولة. ويمكن أن يهاجم هدفا على مسافة نصف كيلومتر. فهو سلاح للمحاربين الأقوياء جسديا فوزنها أكثر من 12 كغ.

ويشير موقع"غلوبال فاير فاير باور"، في تقرير لسنة 2018، إلى امتلاك الجيش الجزائري لـ528 طائرة عسكرية، بينها 89 مقاتلة و99 هجومية، إضافة إلى 266 طائرة نقل عسكري و68 طائرة مخصصة للتدريب.

وفي 2017 اقتنت الجزائر حوالي 200 طائرة بين مروحيات ومقاتلات روسية من نوع سوخوي.

وبالنسبة للقوات البرية، صار في رصيد الجيش الجزائري 2400 دبابة و6700 مدرعة، و220 مدفعاً ذاتي الحركة، و270 مدفع ميدانٍ و176 وحدة مدفعية صاروخية.

وتتصدر القوات البحرية قائمة الإنفاق العسكري، بالنظر لتكلفة السفن الحربية، وتملك أسطولاً يضم 85 سفينة حربية، بينها 8 فرقاطات و13 كورفيت (مصممة لاكتشاف الطائرات الشبح وإسقاطها من خلال مدفعها المتطور بـ360 درجة)، و4 غواصات (تتسلم الخامسة عن قريب)، و43 سفينة دورية، إضافة إلى كاسحة ألغام بحرية.

وضمن هذا الأسطول توجد سفينة الدعم اللوجيستي (قلعة بني عباس) الأكبر في إفريقيا، و3 سفن إنقاذ أعالي البحار، بينما تملك فرنسا واحدة من هذا النوع فقط.

ضخامة الترسانة العسكرية الجزائرية وتنوعها في الشراء والإنفاق لا يستطيع المغرب مجاراتها، كما يشرح الخبير عبدالرحمن مكاوي، لذلك قرَّر امتلاك الأسلحة النوعية القادرة على الدفاع، وأيضاً إحداث أكبر الأضرار، وشل العدو ابتداء من الضربة الأولى؛ لأنه يعرف أن الدخول في مواجهة طويلة يعني الهزيمة بسبب تعاظم تكلفة الإنفاق مع الوقت.

المطلب الثاني : التسلح و الإنفاق العسكري المغربي.

قالت المؤسسة الدولية للأبحاث حول السلام في ستوكهولم في تقرير أعدته بتاريخ 2017/02/21 أن المغرب احتل المرتبة الثانية أفريقيًا ضمن كبار مشتري السلاح بين عامي 2012 و2016، إذ استحوذت الرباط على 15% من إجمالي مشتريات أفريقيا بعد الجزائر التي بلغت نسبتها 46%، وفي المرتبة الثالثة نيجيريا بنسبة 4.6.%

وذكر التقرير بخصوص تجارة السلاح في المغرب و الدول التي تستورد منها في الفترة بين عامي 2012 و2016- هي الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا وجاء المغرب في المرتبة الـ 24 ضمن لائحة أكبر الدول من حيث مشتريات السلاح في العالم بين عامي 2012 و2016، إذ بلغت نسبة مشترياته من إجمالي أكبر أربعين دولة 1.2%، وكانت الولايات المتحدة أكبر مزودة للرباط بالأسلحة تليها فرنسا ثم هولندا،

وكان المركز البحثي نفسه قد صنف المغرب ضمن أكثر دول شمال أفريقيا إنفاقا على التسليح بعد الجزائر، وذكر تقريره السنوي لحجم الإنفاق العسكري أن إنفاق المغرب على التسليح ناهز 18.5 مليار دولار بين عامي 2011 و2015، وفي العام 2015 أنفقت الرباط 3.7 مليارات على شراء أسلحة من كبرى الدول المصنعة، وهو ما يمثل 3.5% من ناتجه المحلي الإجمالي.

وقد ذكرت شركة الاستخبارات الدفاعية الاستراتيجية –ومقرها بريطانيا– أن ميزانية الدفاع في المغرب ستنتقل من 3.5 مليارات دولار عام 2018 إلى 3.9 مليارات عام 2022 بزيادة نسبتها 2.8.%.

بعض العتاد و الأسلحة المغربية:

وأشار التقرير نفسه إلى أن الرباط تشتري بشكل متزايد أسلحة ومعدات متقدمة مثل الطائرات المقاتلة وطائرات التدريب والسفن والصواريخ والدبابات والفرقاطات لتحديث قواتها المسلحة.

وأضاف أن مشتريات المغرب المستقبلية من السلاح تضم طائرات حربية وغواصات وأنظمة رادار وسفنا حربية، إذ ينتظر أن يصل مجموع قيمة مشتريات الأسلحة بالفترة بين عامي 2018 و2022 إلى 18.6 مليار دولار.

وفي هذا الإطار اختار المغرب اقتناء منظومة صواريخ جو/جو متطورة، متوسطة المدى، من طراز AIM-120C-7 التي تعرف بنظام أمرام من شركة رايثون، والتي تعتبر من أكثر النظم الجوية الدفاعية نجاعة في ضمان لحماية التجمعات السكنية الكبرى والبنى التحتية والنقاط الحيوية.

كما تتوفر القوات المسلحة الملكية على بطاريات الدفاع الجوي من طراز "سكايغارد تايب90"، الصينية الصنع، والمكونة من مدافع عيار 35 ملم وصواريخ "بي إل9"، كما يعتمد على أنظمة صواريخ متطورة جداً اقتناها على مدار السنوات القليلة الماضية.

وكما تفخر الجزائر بأسطولها الحربي البحري الذي يجعلها متفوقة بمراحل على الجيش المغربي، فإن الرباط تفخر بسرب طائراتها المكون من 24 طائرة من نوع إف 16، اقتنتها بقيمة إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار، وهو ما أكسبها تفوقاً استراتيجياً في السماء.

كما سعت إلى تطوير أسطولها الجوي الحربي التقليدي، الذي كان مكوناً أساساً من طائرات الميراج الفرنسية، حيث أطلقت برنامج لتحديث القدرات الميدانية لـ27 طائرة ميراج "إف 1"، بإشراف مباشر من طرف تجمع "تاليس/ساجيم" حيث بلغت قيمة هذه الصفقة 542 مليون دولار.

ويقول خبراء عسكريون إن المغرب تمكن بفضل إبرامه لمجموعة من الصفقات العسكرية الجوية النوعية من الدخول للدائرة المغلقة التي تضم دولاً قليلة ممن تتوفر على أكثر الطائرات تجهيزاً، والتي يهابها الجميع في مجال المعارك العسكرية الجوية[1].

إن الجيش المغربي مبني على مبدأ التوظيف، بمعنى أن الانخراط في الجيش اختيار مهني للشباب. ويبلغ تعداد أفراد القوات المسلحة المغربية حوالي 200 ألف عنصر في كل الأسلحة مع 175 ألف عنصر احتياط، في حين يبلغ عدد القادرين على الخدمة العسكرية حوالي 14 مليون حسب تقارير مركز "غلوبال فاير باور." و يبلغ عددأفراد الجيش المغربي حوالي 200 ألف في كل الأسلحة.

ولا تخضع ميزانية المؤسّسة العسكرية في المغرب للنقاش في البرلمان، إذ تتمّ المصادقة عليها بالإجماع كل سنة. ويغيب الحديث عنها عن الدوائر السياسية أو الصحافة نظراً لحساسية الموضوع وارتباطه بالأمن القومي المغربي الذي يبقى خطاً أحمر لا ترغب السلطات الخوض في تفاصليه.

وعمّا إذا كانت الميزانية المرتفعة التي تخصّص للمؤسسة العسكرية في المغرب تؤثر على التنمية في البلاد، يقول عبد الرحيم العلام[2]، الباحث والمحلل المغربي في

---

[1]- عربي بوست ،الأخبار، **تفوقت الجزائر بأسطولها البحري فطوَّر المغرب قدراته الجوية.. سباق تسلح بالمليارات لأكثر من نصف قرن، فمَن الأقوى؟** تم النشر17:44 AST 26/08/2018 : https://arabicpost.net/

[2]- **عبد الرحيم العلام**: باحث مغربي، حاصل على الدكتواره في القانون الدستوري وعلم السياسية. نشر العديد من مقالات الرأي في جرائد مغربية ورقية وإلكترونية وشارك في عدة ملتقيات وندوات علمية. صدر له كتاب: "الديمقراطية في الفكر الاسلامي المعاصر: دراسة جغرافية مذهبية" 2014.

العلوم السياسية، "الصراع الذي تدخل فيه بعض الدول العربية بين بعضها البعض يدفعها إلى إنفاق الأموال الطائلة في سباقها على التسلّح، ومن ضمن ذلك الصراع المغربي الجزائري. إذ يخصص البلدان أموالا طائلة لتكديس الأسلحة بغية استخدامها مستقبلاً. كما أن ميزانية التسليح في المغرب تأتي في المرتبة الثانية بعد التعليم".

المطلب الثالث: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و قضية الصحراء الغربية.

ترجع قضية الصحراء الغربية إلى العمق التاريخي ، لكنها طفت على السطح بشكل جلي سنة 1955 عندما نشر **علال الفاسي**[1] خريطة للأمة تضم في حدودها كولومب بشار في الجزائر و الصويرة و توات و تندوف و الصحراء الغربية و الأراضي الموريتانية ، و تمتد حدود هذه الأمة إلى نهري السينغال و النيجر في الجنوب . طبعا لقت هذه الفكرة تأييدا الملك محمد الخامس و كل التيارات السياسية المعارضة منها و الموالية .

فقد حاول الملك محمد الخامس تكريس فكرة "سلطة المملكة المغربية" رغم أنه لم يكن بمقدوره الاعتماد على فرنسا في طرد إسبانيا ، ولم يكن يستطع التخلي على الأراضي الموريتانية لأسباب اقتصادية و كذلك من أجل الاستحواذ على منطقة تندوف الجزائرية. و لو رجعنا إلى الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة المغربية في 04 نوفمبر 1960 و الذي طالب فيه الحكومة الإسبانية بكل من الساقية الحمراء و وادي الذهب و ايفني و الأراضي الموريتانية ، و أكدت تمسك المغرب بالصحراء الغربية.

❖ **الحجج المغربية لضم الصحراء الغربية :** يعتبر ملوك المغرب أن سيطرتهم الروحية و بُعدها التاريخي على المنطقة ابتداء من شمال إفريقيا إلى السودان جنوبا و ذلك لأن الأسرة العلوية التي تلت حكم المرابطين هي من أرسلت البعثات إلى

[1]-**علال الفاسي**، زعيم حزب الاستقلال المغربي، نشأ هذا الحزب في ثلاثينيات القرن الماضي من أجل محاربة الاستعمار، كما يمثل القيادة السياسية للكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي بالمغرب ، و قد قام بإعداد خريطة للملكة المغربية في منفاه بالقاهرة.

مناطق "قادان" عام 1665، و إلى "أدرار" عام 1678، و إلى "تاكنت" عام 1730، و كان طريق تحركها من خلال الساقية الحمراء[1].

في بداية القرن التاسع عشر كان هناك ولي بالصحراء الغربية "محمد الفاضل" اقسم بعده أولاده النفوذ في المنطقة ، فتولى أمر "شنقيط" (موريتانيا) و الساقية الحمراء ابنه "الشيخ ماء العينين"[2] حيث أنشأ "سمارة" و قد استعان بشقيق الملك "الحسن الثاني" "السلطان عبد العزيز" و الذي أخذ يطالب بهذه المناطق لكونها من ممتلكاته .

باختصار المغرب يستند و يدعي ضم الصحراء الغربية على مبدأ "الولاء و البيعة للسلطان". أما عن الشق القانوني فيعتمد على المعاهدة الفرنسية الإنجليزية عام 1890 و التي تنص على اقتسام الصحراء بين الطرفين ، كما أقرت المعاهدة على الأقاليم التابعة للسيادة السلطان المغربي تكون خارج نطاق النفوذ الفرنسي، كما تضمنت معاهدة الجزيرة عام 1906 تحديد كافة الأراضي المغربية و حدوده ،التي تمتد إلى نهر السنغال [3].

في عام 1956 أعلنت الحكومة الإسبانية استقلال المغرب و اعترفت له بوحدة أراضيه باستثناء سبتة و ميلية ، و سلمت له منطقة "طرفاية" سنة 1958 و هي من أقاليم الجنوب فلجأ إلى الأمم المتحدة سنة 1964 من أجل إقليم الصحراء الغربية ، وفي 1975 طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة من الحكومة الإسبانية إنهاء مشكلة السيادة على إقليم الصحراء.

---

[1]- أحمد باسل البيتاني،**دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية**، المستقبل العربي،العدد400(جوان2012)،ص43.

3- **الشيخ ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل القلقمي**، ولد في الحوض شرقي موريتانيا آنذاك يوم الثلاثاء 27 شعبان1246 هـ، أخذ عن والده القرآن والعلوم الشرعية واللغوية كما تأثر به في جانب التصوف، ارتبط اسمه بمقاومة الاستعمار الإسباني والفرنسي، أسس مدينة السمارة بالصحراء الغربية وجدت فرنسا وإسبانيا صعوبة في اختراق موريتانيا والصحراء بفضل مساندة الشيخ ماء العينين للمقاومة. توفي الشيخ ماء العينين ليلة الجمعة 17 شوال عام 1328هـ الموافق 25أكتوبر/تشرين الأول 1910بتزنيت وسط المغرب وبها دفن، مخلفا ثروة هائلة من المؤلفات. وَرِثَ دعوته الجهادية والصوفية أبنائه أحمد الهيبة ومربيه ربه.

[3]-محمد أتركين،**التوظيف السياسي لقضية الصحراء وأسئلة المسلسل الديمقراطي:الشرعية، والوثيقة الدستورية**،المجلة العربية للعلوم السياسية،عدد14(ربيع2007)،ص148.

❖ **الحجج الجزائرية لاستقلال الصحراء الغربية عن المغرب:** الموقف الجزائري مبني على مبدأ "الشرعية الدولية" الذي يكفل للشعوب الحق في تقرير مصيرها، فهي ليست لها مطالب أو مطامع خاصة في الصحراء الغربية ،بل و لا تعتبر نفسها طرفا في النزاع [1].

فالمفهوم الجزائري لحق تقرير المصير يستند إلى عديد من قرارات الأمم المتحدة ، منها القرار رقم 1514 الصادر عن الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة الأممية و التي تؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها و القار 20/3229 الذي يؤكد تسريع خطوات الاستقلال للشعوب المستعمرة.

إذن تؤكد الجزائر في كل المحافل الدولية و حتى يومنا هذا على تطبيق قرارات الأمم المتحدة (24/2591 ، 25/2711 ، 27/2984 ، 28/3163) التي تقر بوجوب إجراء الاستفتاء و تقرير المصير للشعب الصحراوي[2].

المبحث الثاني: سباق التسلح و الأمن الاقتصادي للجزائر و المغرب.

لا أحد يشك في أن الميزانية التي خصصتها الدولتان لسباق التسلح، و عقد صفقات بمليارات الدولارات لاقتناء مختلف الأسلحة ،أرهق الدولتين اقتصاديا و كبّداهُما استنزاف الكثير من الثروات الطبيعية و البشرية ، فمن باب أولى كان بناء الاقتصاد الداخلي و الاهتمام بالتنمية البشرية بدل الحُمّى القائمة بين البلدين الجارين.

المطلب الأول: سباق التسلح و أثره على الأمن الاقتصادي الجزائري

يرجع الخبراء الجزائريون أن سر استيراد الجزائر لقرابة نصف قيمة الأسلحة التي استوردتها كل الدول الإفريقية خلال السنوات الأخيرة خصوصا بعد 2011، إلى رغبة الجيش الجزائري في تحديث قواته البرية والجوية والبحرية، واضطراب الأوضاع

[1]-تصريح الرئيس الجزائري **هواري بومدين** في 19حزيران1975 قال:"أننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية...لكننا لا يمكن أن نتخلى عن مبادئنا السياسية ...بمبدأ تقرير المصير ، و لن نكون ضد الأمم المتحدة.
أنظر علي شامي،مرجع سابق،ص227.

[2]- حميد فرحان محمد الراوي،**الدول الإفريقية و مشكلة الصحراء الغربية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة،1987،صص172-173.

الأمنية في البلدان المجاورة وبالأخص في مالي وليبيا والنيجر، ناهيك عن تواصل حربه على الإرهاب في المناطق الجبلية الوعرة في الشمال وضد جماعات التهريب والإرهاب المتخفية وراء الحدود.

وحسب لمعهد ستوكهولم أجري في 2016 لأبحاث السلام الدولي؛ استوردت الجزائر في الفترة ما بين عامي 2012 و2016، ما قيمته 6 مليار دولار من الأسلحة.

وحسب هذا المعهد المتخصص في سوق السلاح العالمي، فإن الجزائر استوردت ما قيمته 46% من مجمل الصادرات الإفريقية في الخمس سنوات الماضية، أي حوالي 6 مليارات دولار، محتلة بذلك المركز الخامس عالميا.

كما حافظت موازنة الدفاع في الجزائر على مستواها خلال السنوات الأخيرة وقدرت بـ 11 مليار دولار خلال 2017، حيث لم تتأثر بتراجع موارد البلاد النفطية إلى النصف منذ ثلاث سنوات.

واحتل الجيش الجزائري المركز الثاني إفريقيا (بعد الجيش المصري) في ترتيب أقوى جيوش العالم في سنة 2016، وفقا لموقع "Global Fire Power" المختص بالدراسات العسكرية والاستراتيجية، بينما جاء في المركز 26 عالميا.

وقال خبراء جزائريون للأناضول، إن هناك ثلاثة أسباب حتمت على الجزائر الحفاظ على ميزانية دفاع كبيرة، وشراء أسلحة حديثة.

و في ما يلي سنضع جدولا خاصا بالاعتمادات المالية التي خصصتها الجزائر لبعض القطاعات المهمة مقارنة باعتمادات الدفاع الوطني ، مأخوذة من الجدول "ب" من الجريدة الرسمية للسنوات من 2011 إلى غاية 2020.[1]

المبالغ المعتمدة في الجدول أدناه بالدينار الجزائري (إضافة صفرين للعدد الموجود) و يمكن تحويله إلى الدولار أو اليورو حسب السنة المعتمدة .

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير للسنوات 2011-2020**، حسب كل دائرة وزارية .

الجدول رقم(04): مقارنة اعتمادات وزارة الدفاع الوطني مع بعض الوزارات الأخرى ابتداء من سنة 2011 إلى2020 (الجريدة الرسمية الجزائرية)

السنة	الدفاع الوطني	التربية و التعليم	الصحة	السكن و العمران	التعليم العالي و البحث العلمي	الشباب و الرياضة	النقل
2011	516.638.000.000	569.317.554.000	227.859.541.000	13.181.921.000	212.830.565.000	28.280.209.000	28.874.103.000
2012	723.123.173.000	544.383.508.000	404.945.348.000	18.204.576.000	277.173.918.000	36.141.213.000	28.387.232.000
2013	825.860.800.000	628.664.041.000	306.925.642.000	15.513.582.000	264.582.513.000	34.352.001.000	20.022.340.000
2014	955.926.000.000	696.810.413.000	365.946.753.000	19.449.647.000	270.742.002.000	36.791.134.000	13.148.714.000
2015	1.047.926.000.000	746.643.907.000	381.972.062.000	22.600.480.000	300.333.642.000	40.441.561.000	12.549.139.000
2016	1.118.297.000.000	764.052.396.000	379.407.269.000	21.302.786.000	312.145.998.000	56.550.698.000	11.218.880.000
2017	1.118.297.000.000	746.261.385.000	389.073.747.000	17.658.533.000	310.791.629.000	34.554.477.000	27.425.215.000
2018	1.118.297.000.000	709.558.540.000	392.163.373.000	16.624.426.000	313.336.878.000	35.237.000.000	25.984.720.000
2019	1.230.000.000.000	709.558.540.000	398.970.409.000	16.281.000.000	317.336.878.000	35.462.228.000	49.959.375.000
2020	1.230.330.000.000	724.681.708.000	408.282.838.000	16.238.221.000	364.283.132.000	36.518.016.000	24.655.965.000

و يبين الجدول كيف أخذت ميزانية الدفاع الوطني في التزايد و الارتفاع مقارنة بباقي الوزارات و ذلك للأسباب التالية:

❖ مخطط تحديث الجيش الجزائري

منعت ظروف الحرب الأهلية التي شهدتها الجزائر بين عامي 1992 و1999 تطوير الجيش، فقد وُجهت معظم موارد الدولة في التسعينات من القرن الماضي لتمويل الحرب على الإرهاب، وهو ما أوقف عمليات تطوير وتحديث الجيش، لفترة ليست بالقصيرة، بسبب ظروف الحرب وتراجع موارد الدولة في هذه الفترة بسبب تدني أسعار النفط في السوق باعتباره أهم مصدر للدخل في البلاد[1].

ويقول بعض الخبراء في ميدان السلاح الجزائري أنه "قبل عام 2000، كانت أغلب الأسلحة في القوات البرية والجوية الجزائرية متخلفة تكنولوجيا، بسبب عدم قدرة الحكومة الجزائرية على تمويل صفقات التسليح في فترة التسعينات، ومع تحسن مداخيل الجزائر بفعل ارتفاع أسعار النفط مطلع الألفية الجديدة قررت حكومة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، استدراك التأخر الكبير في تكنولوجيا السلاح الجزائري."

❖ الحدود البرية المضطربة

تربط بعض التقارير الصحفية ارتفاع الإنفاق العسكري في الجزائر بالعلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب، وأخرى تشير إلى وجود سباق تسلح بين الجارين، إلا أن خبيرا أمنيا جزائريا يستبعد وجود سباق تسلح بين الجزائر والمغرب.

ويقول الخبير في الشؤون الأمنية والعسكرية الدكتور شيفي خير الدين، أستاذ محاضر في جامعة لندن، للأناضول، "لا يمكن ربط ارتفاع كلفة صفقات السلاح الجزائرية بما يسمى سباق تسلح بين الجزائر والمغرب، لأن للجزائر متطلبات أمنية تفوق بكثير المتطلبات الأمنية للمملكة المغربية، وهي المبرر الحقيقي لارتفاع الكلفة."

[1]- أحمد عزيز،**تحديث الجيش الجزائري و اضطراب دول الجوار و الحرب على الإرهاب و التهريب**،مركز الأناضول،تركيا ،مأخوذ من الموقع :https://www.aa.com.tr/ar، 2017/03/01.

وتابع "اعتبارا من عام 2011، تحولت الحدود البرية التي تربط الجزائر بدول مالي والنيجر وليبيا ثم تونس إلى حدود مضطربة أمنيا، ففي 2011 (ديسمبر/كانون الأول 2010 – يناير/ كانون الثاني 2011)، اندلعت الثورة في تونس وفي ليبيا، وتحولت الثورة في الأخيرة إلى حرب أهلية بعدها، وفي 2012 اندلعت حرب جديدة في شمال مالي المجاورة للجزائر جنوبا، حيث سيطرت جماعات مسلحة على شمال البلاد، الذي يسمى إقليم أزواد."

واستدرك قائلا "قبل 2011، شهدت مناطق في صحراء شمال مالي وشمال النيجر اضطرابات أمنية نتيجة تواجد جماعات تسمى جهادية في هذه المناطق، ووجدت الحكومة الجزائرية نفسها مجبرة اعتبارا من 2011، على وضع قوات عسكرية ضخمة على الحدود المضطربة أمنيا مع ليبيا."

وتابع "ووضعت السلطات الجزائرية قوات عسكرية وأمنية ضخمة على طول حدود البرية المضطربة، وهو ما أدى إلى ارتفاع كلفة تشغيل القوات العسكرية الجزائرية وزيادة حاجاتها للأسلحة، بشكل رفع كلفة شراء الأسلحة في الجزائر في السنوات الأخيرة[1]."

❖ **الحرب على الإرهاب والتهريب**

لا تكاد تخلوا بيانات الجيش الجزائري، ولا خطب كبار القادة العسكريين الجزائريين من إشارات للحرب على الإرهاب، حيث يحارب الجيش الجزائري منذ 1992، جماعات مسلحة تسمي نفسها "جهادية."

وفرضت الحرب على الإرهاب على الجيش الجزائري التواجد بشكل دائم في مناطق جبلية وعرة وفي مواقع بالصحراء أقصى الجنوب.

وينفذ الجيش بانتظام عمليات عسكرية للبحث عن هذه الجماعات من أجل القضاء عليها، حيث فرضت الحرب على الإرهاب على الجيش أن يقاتل على عدة

[1]- أحمد عزيز،المرجع نفسه .

جبهات ضد جماعات مسلحة تتخفى في أعالي الجبال أو تتخفى وراء الحدود الجنوبية للجزائر.

وفي هذا السياق، قال الصحفي الجزائري عبد الحي بوشريط، للأناضول، "قبل 1992، كان الجيش الجزائري جيشا مجهزا لخوض حروب تقليدية عادية، إلا أن الحرب على الإرهاب التي بدأت في الجزائر في 1992، غيرت استراتيجيته وأرغمته على خلق وحدات عسكرية جديدة متخصصة في مكافحة الإرهاب، وهو ما أضاف متطلبات أمنية جديد، ومسؤوليات فرضت عليه، ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الدفاع في الجزائر."

وأضاف الصحفي عبد الحي بوعلام، "ومع المسؤولية الكبيرة التي يتحملها الجيش الجزائري في محاربة الإرهاب، انخرطت الجزائر في مبادرة أمنية ودفاعية؛ هي منظمة دول الميدان، التي تأسست في 2010، وتضم: مالي وموريتانيا والجزائر والنيجر، وتختص بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب العابر للحدود، وهي مسؤوليات إضافية فُرضت على المؤسسة العسكرية الجزائرية، ما أدى إلى ارتفاع كلفة نفقات الدفاع في الجزائر."

لذا نجد الهاجس الأكبر للدولة هو إعطاء الميزانية الضخمة و بدون شروط لوزارة الدفاع الوطني ، و يبقى السؤال مطروحا متى تلتحق المؤسسات التي تهتم بالموارد البشرية و تكوينها من الوصول إلى المكانة الأولى في اهتمامات الدولة؟ .

المطلب الثاني: سباق التسلح و أثره على الأمن الاقتصادي المغربي.

وفقا لبيانات **معهد ستوكهولم** الدولي لأبحاث السلام المتعلقة بالفترة الممتدة بين 2010 و2014، يحتلّ المغرب المرتبة الثانية في أفريقيا، بعد الجزائر من حيث استيراد الأسلحة. وخصّصت الحكومة المغربية الحالية ما يناهز 5,6 مليار دولار ميزانية للمؤسسة العسكرية خلال سنة 2015، أي ما يقارب نسبة 5 بالمئة من صافي الناتج الداخلي. فيما تشير بيانات البنك الدولي المتعلقة بالإنفاق العسكري من حيث الناتج الداخلي إلى نسبة 3,7 بالمئة ما بين 2011 و2015.

ولا تخضع ميزانية المؤسّسة العسكرية في المغرب للنقاش في البرلمان، إذ تتمّ المصادقة عليها بالإجماع كل سنة. ويغيب الحديث عنها عن الدوائر السياسية أو الصحافة نظراً لحساسية الموضوع وارتباطه بالأمن القومي المغربي الذي يبقى خطاً أحمرا لا ترغب السلطات الخوض في تفاصليه.

وعمّا إذا كانت الميزانية المرتفعة التي تخصّص للمؤسسة العسكرية في المغرب تؤثر على التنمية في البلاد، يقول عبد الرحيم العلام، الباحث والمحلل المغربي في العلوم السياسية، "الصراع الذي تدخل فيه بعض الدول العربية بين بعضها البعض يدفعها إلى إنفاق الأموال الطائلة في سباقها على التسلّح، ومن ضمن ذلك الصراع المغربي الجزائري. إذ يخصص البلدان أموالا طائلة لتكديس الأسلحة بغية استخدامها مستقبلاً. كما أن ميزانية التسليح في المغرب تأتي في المرتبة الثانية بعد التعليم".[1]طبعا بعد دمج الوزارتين معا (وزارة التربية و التعليم العالي) .

سوف نضع جدولا نقارن فيه الاعتمادات المالية لإدارة الدفاع بالمملكة المغربية ، مع بعض الوزارات الأخرى ابتداء من 2011 إلى سنة 2020 و ذلك اعتمادا على وثيقة رسمية مغربية و هي " الجريدة الرسمية المغربية" الجدول "ج" و الذي تظهر فيه جميع النفقات و الاعتمادات بدء من البلاط الملكي إلى الوزارات المنتدبة و المندوبيات العامة ، و ستكون الصفحات الخاصة بها مرفقة في آخر المذكرة بإذن الله.

المبالغ المعتمدة في الجدول أدناه **بالدرهم المغربي** و يمكن تحويله إلى الدولار أو اليورو حسب السنة المعتمدة .

[1]- مدونة ارفع صوتك، **ما حجم الإنفاق العسكري المغربي سنوياً؟**، المغرب، على الموقع:
https://www.irfaasawtak.com/rights-and-liberties،2016/01/25.

الجدول رقم(05): مقارنة اعتمادات إدارة الدفاع الوطني مع بعض الوزارات الأخرى ابتداء من سنة 2011 إلى2020 (الجريدة الرسمية المغربية).

السنة	إدارة الدفاع الوطني	التربية الوطنية التعليم العالي	وزارة الصحة	الإسكان و التعمير	السياحة و الصناعة التقليدية	الشباب و الرياضة	التجيز و النقل
2011	218.000.000	16.442.061.000	3.131.978.000	1.045.000.000	832.340.000	1.351.000.000	11.434.000.000
2012	7.604.000.000	10.454.328.000	3.135.000.000	1.032.500.000	831.320.000	1.651.000.000	11.517.200.000
2013	7.474.000.000	6.868.000.000	3.700.000.000	1.080.300.000	661.320.000	1.000.000.000	13.427.967.000
2014	6.749.000.000	6.528.000.000	9.700.000.000	630.000.000	505.660.000	862.000.000	11.980.711.000
2015	7.428.990.000	4.567.500.000	6.500.000.000	586.947.000	524.677.000	1.200.000.000	13.933.000.000
2016	7.406.490.000	4.993.445.000	5.000.000.000	573.752.000	592.837.000	1.500.000.000	19.639.221.000
2017	7.586.490.000	6.711.286.000	4.400.000.000	553.752.000	492.837.000	2.375.000.000	13.547.221.000
2018	7.586.490.000	8.889.680.000	4.550.000.000	1.058.952.000	881.567.000	2.775.000.000	33.643.221.000
2019	7.886.490.000	10.918.280.000	6.750.000.000	1.060952.000	1.131.567.000	2.756.000.000	48.313.400.000
2020	8.259.690.000	11.584.280.000	7.350.000.000	1.043.267.000	1.132.161.000	3.460.322.000	46.510.215.000

المطلب الثالث: سباق التسلح و أثره على آفاق التكامل المغاربي.

يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز المتغيرات الرئيسة المساهمة في تحقيق عملية التكامل المغاربي، فالتكامل الجهوي بين أعضاء اتحاد المغرب العربي، لا يمكن أن يتحقق في منأى عن الجانب الاقتصادي، ودوره في تحقيق الاندماج المغاربي تدريجيا، لكن طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية التي تعيشها المنطقة المغاربية، تجعل منها منطقة معرضة لمجموعة من المخاطر وأبرزها الاقتصادية.

وتتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية المعيقة لعملية التكامل المغاربي، من معيقات داخلية بين الدول المغاربية في علاقة ببعضها البعض، والمرتبطة أساسا بطبيعة العلاقة التجارية المغاربية البينية، ومعيقات خارجية متمثلة في المتغيرات الدولية التي أصبحت تهدد اقتصاديات جل دول العالم، والتي لا يمكن أن نستثني الدول المغاربية منها، ألا وهي العولمة الاقتصادية التي تتطلب أخذ العديد من التدابير لكي لا تؤثر على اقتصاديات الدول المغاربية، على غرار التكتلات الإقليمية الاقتصادية الأخرى التي استطاعت أن تواجه مشاكلها الخارجية، وأن تتبنى سياسات اقتصادية مكنتها من التصدي لسلبيات العولمة الاقتصادية.

وهذا راجع إلى الأهمية الكبرى التي يحتلها الجانب الاقتصادي في حياة المواطن العادي، فالعجلة التنموية للدولة لا يمكنها أن تدور دون توفر الدولة على سياسة اقتصادية تنموية شاملة، من خلال فتح الأسواق، وتوفير رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار، إلى غيرها من السياسات الاقتصادية، التي يكون الهدف منها هو تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين.

والمتتبع للخطوات التي اتخذت لتوحيد المغرب العربي منذ مؤتمر طنجة سنة 1958 إلى إعلان تأسيس الاتحاد المغاربي في 1989/2/17، يلاحظ تعثر كل المشروعات التنموية، بل إن الكثير من المشروعات التي تم الاتفاق عليها لم تتجاوز قاعة إنشاء اتحاد المغرب العربي، التي نصت في المجال الاقتصادي على : "تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، وعلى وجه الخصوص إنشاء مشروعات مشتركة وإعداد

برامج عامة ونوعية في هذا الصدد[1] .لذلك نلاحظ جليا ضعف التجارة البينية المغاربية.

فالشيء الملحوظ أن العوامل السياسية خصوصا الصراع المغربي الجزائري حول الحدود و قضية الصحراء الغربية مازالت تعرقل العمل الوحدوي المنشود. كما أنها تقف عائقا أمام التكتلات الإقليمية المتنامية في الساحة الدولية. و هذا يُبيّن أهمية التوافق بين المغرب والجزائر الذي يشكل البوابة الأساسية لتحريك مؤسسات الاتحاد المغاربي نظرا لقوتهما الاقتصادية والبشرية والدبلوماسية، وذلك على غرار ما أنجزته كل من فرنسا وألمانيا بالرغم من خلافاتهما الحدودية في تحريك المجموعة الأوروبية نحو الاندماج [2].

إضافة إلى ذلك لا تتجه التجارة لدى الدول المغاربية نحو وجهة واحدة، وهو أمر غير مقبول حتى في حالة عدم وجود مشروع اندماج جهوي، بل إن الأمر يتعلق أحيانا بجعل هذه الوجهات محطة ضرورية حتى فيما يخص المبادلات البينية، ومع ذلك لا يجب التسليم بحسن نية الاتحاد الأوروبي والقوى العظمى، التي تستغل تأثيرها لاستمرار العلاقة على هذا النموذج.

كما تظهر أيضا بعض الإحصاءات الاقتصادية أن دول الاتحاد المغاربي، تخسر سنويا نحو عشرة بلايين دولار، الشيء الذي يعادل حوالي اثنين في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وذلك راجع بالأساس إلى غياب التنسيق في المواقف الخارجية، وتعثر قيام سوق مغاربية مشتركة.

عكس التجمعات الإقليمية الأخرى التي استطاعت أن تستثمر التحولات الدولية لصالحها، ونجحت في جلب عدد من الرساميل الاستثمارية إلى منطقتها، باعتبار

---

[1]- إبراهيم أبو القاسم، **وحدة المغرب العربي بين تجارب الماضي ، و تحديات المستقبل**، أعمال المؤتمر الثاني حول : كلفة اللامغرب و المقاربات الجديدة للمستقبل المغاربي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات و مؤسسة كونراد أديناور ،تونس أكتوبر 2009، ص،ص 78-79.

2- بن براهيم بلقاسم، " **التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي وصراع الإرادات** "، أشغال ندوة دولية من تنظيم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول وجدة ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس السويسي- الرباط، يومي 16 – 17 أبريل 2009، كلية الحقوق، وجدة، تحت عنوان: "**صعوبات وأفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي**" ص، ص: 222 -223.

الاستثمارات البينية مدخلا من المداخل التي يمكن من خلالها القضاء على الإكراهات الاجتماعية المطروحة، وذلك من أجل إعادة الأمل إلى نفوس الشباب المغاربي[1].

ومن المؤسف أن التجارة البينية المغاربية تمر عبر أطراف ثالثة غالبا ما تكون دول الاتحاد الأوروبي، إذ لا تستورد المغرب من الجزائر سوى 5 في المائة من المشتقات النفطية المقدرة بنحو 2,5 مليار دولار. والجزائر بدورها تستورد أقل من واحد في المائة (01%) من صادرات المغرب الغذائية، فيما تستورد بنحو خمسة مليارات يورو من السلع الغذائية الأوروبية، وبعضها أنتج في المغرب. ويخسر البلدان معا ما بين 5 و6 مليارات دولار سنويا بسبب الحواجز الجمركية المعقدة، وإغلاق الحدود وغياب تشريعات متناسقة. والشيء نفسه ينطبق على صادرات الأسماك، فعلى الرغم من أن المغرب أكبر مصدر للأسماك في المنطقة، فإن إيطاليا وإسبانيا هما أكبر مزود لأسواق تونس وليبيا من الثروة البحرية.

ومن جهة أخرى، يعزى تردد المستثمرين عن الإقبال المكثف على المنطقة إلى استمرار التفكك وغياب سوق إقليمية قوامها 82 مليون مستهلك. ومن الواضح أن كثافة الحواجز الجمركية وثقل أعباء الإجراءات الإدارية، فضلا عن غياب خطوط النقل الحديدية والبرية الحديثة، شكلت كلها عناصر أغنت المستثمرين الأوروبيين عن التوجه إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، التي لا تستقطب حاليا سوى اثنان بالمائة (02%) فقط من الاستثمارات الخاصة الأوروبية، فيما هي تتجه بكثافة إلى أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية.

والأخطر من ذلك، أن علاقات الأقطار المغاربية مع أوروبا وأمريكا تطغى عليها ذهنية المنافسة بحثا عن امتيازات خاصة، ما أضعف موقعها التفاوضي فرديا وجماعيا، ومنح الأطراف الأخرى هامشا كبيرا للمناورة وابتزاز تنازلات ما كانت لتحصل عليها لو كانوا متضامنين [2].

3- ادريس لكريني، "**المدخل الديمقراطي لبناء الاتحاد المغاربي** "، جريدة المساء العدد 1738 الأربعاء 2012/04/25.

[2]- عبد الله تركماني،" **كيفيات التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات**"، أشغال الندوة المغاربية المنظمة من طرف مختبر الدراسات الدستورية والسياسية مراكش : نونبر 2008، ص: 122.

كما أشارت مجموعة من الدراسات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لهيئة الأمم المتحدة إلى أن الأحوال الاقتصادية لدول شمال إفريقيا تعتمد بالأساس على ثلاثة عوامل كبرى وهي:

- البيئة الاقتصادية العالمية عموما، وأسعار النفط على وجه الخصوص.
- الظروف المناخية وتأثيرها على القطاع الزراعي.
- نضج برامج الإصلاح التي نفذت بالفعل والتي مازالت في مرحلة التنفيذ في فترة معينة من الزمن[1].

المبحث الثالث: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و الأمن الاجتماعي و الإنساني.

بعد ظهور ما يُسمى الربيع العربي سنة 2011 بدأت الأنظمة العربية تُغير من بعض سلوكها مع شعوبها خوفا من الانقلاب عليها ، خصوصا بعد ثورة الياسمين في تونس و التي أدت إلى إسقاط حكم زين العابدين بن علي و بعده مقتل معمر القذافي ، فتفشت هذه النار الملتهبة من قِبل الشعوب نحو حُكامها ، فبدأت تتحرك من نقطة انطلاقتها تونس اتجاه الشرق، فما كان من الدولتين المجاورتين الجزائر و المغرب إلا أخذ الحيطة و الحذر من هذه القنبلة الموقوتة .

الشعب الجزائري كان قد استعمل لقاحا مبكرا ضد هذه الثورات أو الانقلابات كما يسميها بعضهم، فقد ذاق ويلات الإرهاب نهاية الثمانينيات و دفع الضريبة غاليا ، و مازال يعاني من تبعاتها إلى يومنا هذا ، أما المغرب فقد كان شبه معزول على هذه الثورات في حين أن نظام المخزن بدأ بإصلاحات داخلية ليبين نيته اتجاه الشعب المغربي ، و أنه مختلف على بقية الدول ،دون أن ننس الحكم الملكي و كيفية تعامله مع فئات الشعب .

[1]-إنصاف سركالي،**العامل الاقتصادي و تكامل الاتحاد المغاربي**، المعهد المصري للدراسات، على الموقع:-https://eipss-eg.org/ 09 نوفمبر 2018.

لقد كانت سنة 2011 صفحة جديدة في حياة الشعوب العربية و من بينها الجزائر و المغرب.

المطلب الأول: أثر سباق التسلح على الأمن الاجتماعي و الإنساني في الجزائر.

نظرا لشساعة مساحة الجزائر و طول حدودها مع دول الجوار (6343كم) ، من غير الممكن التحكم و ضبط كل الحدود و كأن المستعمر الفرنسي تفطن لهذه الفجوة ،فجعل خطي شال و موريس على طول الحدود الشرقية و الغربية لتسهيل المراقبة عليه و منع تسلل أو خروج أي شخص من الحدود ،

في تقرير للولايات المتحدة الأمريكية أن الجزائر أنفقت حوالي 02 مليار دولار لحماية أمنها منذ بداية الحرب في ليبيا، والأرقام مرشحة للزيادة بسبب فشل دول الجوار (تونس، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، المغرب، الصحراء الغربية) في التحكم في الحركة الحدودية نحو الجزائر ، خصوصا سيطرة الجريمة المنظمة على دول الساحل الصحراوي و تحالفها مع الإرهاب ، كذلك الارتفاع الكبير لظاهرة تهريب المخدرات على مستوى الحدود الغربية التي تبين أنها بكميات كبيرة جدا مع تقاعس الطرف المغربي في محاربتها أو مجابهتها.

و دون نسيان الهجوم الإرهابي الذي شنه تنظيم القاعدة على قاعدة الغاز بتيقنتورين في 16جانفي2013 و الذي أثبت مدى سهولة الاختراق الأمني للحدود، بتهديده لقطاع استراتيجي و حيوي ، وهو ما تطلب إعادة وضع استراتيجية أمنية موسعة تتماشى مع ديناميكية التهديدات، التي عرفت تطورا كبيرا و سريعا ، بسبب الانفلات الأمني في ليبيا و انفصال المتمردين في مالي الذين يعتمدون على السلاح الليبي[1].

كل هذه الظروف القاهرة ألزمت الدولة الجزائرية على دفع الملايير من الدولارات حفاظا على أمنها و استقرارها ، و قد صُرفت معظمها على الجيش و التسلح اللذين باتا

[1]-عاصي عبد القادر و عبد العالي عبد القادر،**تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في العلاقات الدولة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس ،2014،ص12.

هاجسا يؤرق النظام الجزائري ، في حين أهملت التنمية الداخلية و التي هي الركيزة الأساسية لبناء مواطن صالح يشعر بالانتماء و الوطنية .

المشكلة اليوم في الجزائر الجديدة خصوصا بعد إسقاط نظام بوتفليقة ، هو عدم وضوح الرؤية بعد ، فالجزائر هي الأولى في الإنفاق العسكري إفريقيا، تنظر إلى التهديدات الخارجية في المرتبة الأولى ، مقللة أهمية التهديدات الداخلية و التي تتمثل في عصرنة حياة المواطن و تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية .

فليس من المعقول أن تكون الجزائر من أغنى الدول في الثروات الطبيعية ، وتمتلك طاقة كبيرة من الشباب و هي مازالت تسير بخطى متثاقلة نحو التغيير الإيجابي .و التبعية للمستعمر القديم الذي تخلصت منه دولا كرواندا .

يرى الخبراء الاقتصاديون الجزائريون أن نفقات التسلح الباهظة منذ سنة 2011 إلى 2020 قد أضرت بالجهد التنموي وأهدرت أموالا طائلة على سلاح اتضح أن قسما منه فاسدٌ، وهو ما أكدته حوادث سقوط بعض الطائرات روسية الصنع بعدما تسلمها الجزائريون ووفاة طياريها، ما اضطر الجزائر لإعادتها إلى روسيا من أجل إصلاحها. وقدر الخبير الاقتصادي محمد بالحسين أن إيرادات الجزائر الإجمالية من المحروقات على مدى 17 سنة الأخيرة إلى حدود سنة 2015، بلغت 1300 مليار دولار، ما كان يسمح بإيجاد 130 ألف مشروع عبر التراب الجزائري، على نحو يجعل كل بلدية من بلديات الجزائر الـ1500 تحظى بـ87 مشروعا، يُمكن لكل واحد منها أن يُؤمن 50 فرصة عمل. لكن في الواقع لم تستطع الحكومات المتعاقبة على مدى 17 عاما سوى تأمين 35 ألف فرصة فقط لشبان من ذوي الكفاءة، فمع ابتلاع ثعبان التسلح قسما مهما من موازنة الدولة، لم تجد فئات الشباب الباحثين عن عمل مشاريع تستوعبهم وتؤمن لهم لقمة العيش الكريم. وهذه هي الرسالة التي حاول الشباب

المتمرد في غرداية وعين صالح و ورقلة والأغواط (جنوب) و بعض ولايات الشمال إيصالها عبر المظاهرات السلمية.[1]

لا يعني هذا أن السلطات الجزائرية لم تفعل شيئا لتدارك الأوضاع سياسيا، فقد وضعت في 2016 استراتيجية لدعم الموازنة ترمي لخفض العجز من 14 % إلى فائض بـ01 % في 2022. غير أن خبراء رأوا أن الخطة غير واقعية لأنها تعتمد على خفض النفقات من 43.5 % من الناتج الداخلي الخام إلى 29 % فقط. بتعبير آخر ستكون هناك سياسة تقشفية صارمة تُقلصُ من الموازنات المخصصة للأغراض الاجتماعية، بما يترتب عن ذلك التقشف من ردود أفعال جماعية قد تُهدد الاستقرار السياسي. وعندما تسحب السلطات من منظومة المكاسب الاجتماعية فإنها تقطع الغصن الذي تجلس عليه، إذ أنها تتباهى دوما بكونها حققت السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي. على ماذا تراهن السلطات إذا لتحقيق الحد الأدنى من الاستقرار المطلوب؟ أولا على خفض النفقات في القطاعات غير النفطية، وثانيا على انتعاش الإنتاج من المحروقات بفضل اكتشاف حقول جديدة وعودة المُجمع الغازي عين أم الناس إلى مستوى إنتاجه العادي، بعدما كان تعرض لعملية إرهابية كبيرة في 2013.

لكن الوضع سيكون مع ذلك شديد التعقيد لعدة أسباب بينها القرار الذي بدأ سريانه منذ العام 2016 والقاضي بخفض النفقات. وبينها أيضا بقاءُ التضخم في مستوى مرتفع واستقرار عائدات المحروقات، مما لا يُتيح التعويض عن النقص المتوقع في الإيرادات ويُربك استطرادا أصحاب القرار. وما من شك أن الجزائر ستعبر من منطقة تقلبات تستدعي الحذر الشديد من الانزلاق إلى هزات، مثل تلك التي عرفها البلد في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، والتي يستدعي امتصاصُها حماية الفئات الاجتماعية المُستضعفة والحدَ من انغلاق النظام السياسي وانفتاحه على الشباب المتمرد، من أجل إشعاره أن له حصة من الثروات الوطنية، وإلا تحول إلى كتلة من

[1]- القدس العربي، **نفقات التسلح الجزائرية تقضم من المشاريع الاجتماعية و تنذر باضطرابات**، على الموقع : https://www.alquds.co.uk 24 يونيو 2017.

نار تحرق وتهدم كل شيء من شدة الشعور بالإقصاء والتهميش. أما على صعيد ترشيد الإنفاق و ارتداداته الاجتماعية، فالمرونة تقتضي اعتماد المرحلية في تكريس الإجراءات التقشفية، بما يجعلها تمتدُ على السنوات الخمس المقبلة مثلا، وتُركز في الدرجة الأولى على إلغاء النفقات التي ليس لها مبررٌ اجتماعيٌ. بهذا المعنى يمكن تفادي قرارات غير مُبررة شعبيا، لا بل قادحة للهيب الاجتماعي الذي عادة ما ينتهي في الأخير بهز الاستقرار السياسي والأمني.[1]

و من هذا المنطلق ظهر الحراك الشعبي في الجزائر في 22 فبراير 2019 من أجل الانقلاب على الأوضاع المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري ، الذي يرى الازدواجية في العيش الكريم ،حيث أن الثلة الحاكمة تنعم بخيرات البلاد ، و بقية الشعب يعاني الويلات على كل المستويات ، و قد أدى هذا الحراك إلى سقوط العصابة الحاكمة و مثولها أمام القضاء ، و أجريت انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019 بدخول خمسة (05) مترشحين معترك الرئاسة ، و فوز السيد " عبد المجيد تبون" بكرسي الرئاسة بنسبة 58.15% و بنسبة مشاركة وصلت حوالي 40 % ، و هي أقل نسبة مشاركة في الجزائر ، و هذا دليل على عدم استقرار الوضع إلى يومنا هذا .

الحدث الإيجابي الذي شهد له كل العالم هو سلمية الحراك ، ومرافقة الجيش له و عدم سقوط قطرة دم واحدة طيلة سنة كاملة .

المطلب الثاني: أثر سباق التسلح على الأمن الاجتماعي و الإنساني في المغرب.

يقول "عبد الرحيم العلام"[2]، الباحث والمحلل المغربي في العلوم السياسية، "الصراع الذي تدخل فيه بعض الدول العربية بين بعضها البعض يدفعها إلى إنفاق الأموال الطائلة في سباقها على التسلّح، ومن ضمن ذلك الصراع المغربي الجزائري. إذ يخصص البلدان أموالا طائلة لتكديس الأسلحة بغية استخدامها مستقبلاً. كما أن ميزانية التسليح في المغرب تأتي في المرتبة الثانية بعد التعليم."

[1]- القدس العربي، المرجع نفسه ،24يونيو 2017.

[2]- **عبد الرحيم العلام** (22ديسمبر 1963) باحث مغربي، حاصل على الدكتواره في القانون الدستوري وعلم السياسية. نشر العديد من مقالات الرأي في جرائد مغربية ورقية وإلكترونية وشارك في عدة ملتقيات وندوات علمية.

و يوضح العلام "لا يمكن الحديث عن علاقة تناسبية بين ارتفاع نفقات التسليح وارتفاع معدلات الفقر في الدول العربية. ذلك أنّ عدة دول غربية تنفق الأموال الطائلة على هذا الجانب، في حين قد توجد فيها نسبة فقر جدّ متدنية".

وبحسب العلام، فإن الإشكال في هذه المعادلة يقع بسبب اختلال تحديد الأولويات. "فالغرب حينما ينفق على التسلّح يكون ذلك لأهداف ويحقق لها نتيجة، على عكس البلدان العربية – والمغرب ضمناً – التي تنفق على التسلّح فقط من أجل التسلّح". و استعراضا على الجزائر.

ويشير العلام في هذا الصدد إلى أنّ ميزانية الإنفاق العسكري في المغرب تفوق ميزانية الصحة بثلاثة أضعاف، كما تشكّل حوالي ضعف الميزانيات المخصّصة لقطاعات مهمّة أخرى. ويذهب جزء كبير من ميزانية المغرب العسكرية للأجور، من دون أن تكون هناك مهام فاعلة ومجدية للعاملين في القطاع. لكنّ المحلّل المغربي يؤكّد أن بلاده بدأت في الفترة الأخيرة المشاركة في تجريدات وتحالفات خارجية "في محاولة للتخفيف من عبء ميزانية التسلّح".

ويضيف العلام "الدولة التي لا تهدّدها أخطار كبيرة ليست بحاجة إلى إنفاق أموال كثيرة على التسلّح. **والمغرب لا تهدّده أخطار كبيرة**. وإذا ما قدّرنا حجم التهديدات، نجد أنّ الجماعات الإرهابية و"جبهة البوليساريو" لا تطرح خطراً كبيراً على المغرب، وترسانتها العسكرية تبقى ضعيفة مقارنة مع حجم المغرب. وبالتالي كان الأجدر الإنفاق على قطاعات أخرى تحقق تنمية في البلاد مثل القطاع الصحي والتعليم وباقي القطاعات الحيوية الأخرى".[1]

المتتبع للشأن المغربي يجد أن ما يعرضه النظام أمام العالم والمنظمات الحقوقية أنه ينتهج استراتيجية إيجابية من أجل حل الأزمات الداخلية خصوصا التنمية و العيشة الكريمة للمواطن ، خصوصا و أن العاهل المغربي "محمد السادس" قد وافق على تقليص أعضاء الحكومة من 38 وزيرا إلى 26 ، فضلا عن تقليص عدد

[1]- عبد الرحيم العلام، **ما حجم الإنفاق العسكري المغربي سنويا؟** ، مجلة "**إرفع صوتك**" الالكترونية: https://www.irfaasawtak.com/rights-and-liberties اليوم25 يناير 2016.

الأحزاب السياسية ، و ذلك من أجل ترشيد النفقات العمومية و تعميم التقشف على المواطنين ، طبعا فيما يخص نفقات إدارة الدفاع فهي في منأى على كل تقشف !

بحسب المحللين الاقتصاديين والسياسيين، لم يحقق المغرب القفزة النوعية المنتظرة، وبقي مستوى النمو ضعيفا، ووتيرة خلق فرص العمل دون المستوى، ولا تستجيب للمتطلبات، كما بقيت تنافسية المغرب 2019 ثابتة تقريبا، (بحسب تقرير التنافسية العالمية 2019 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، إذ جاء المغرب في الرتبة 75 عالميا من أصل 141 دولة).

وهناك ما يشبه الإجماع بالمغرب لوجود حالة مستعجلة للقيام بالإصلاحات، خصوصا مع تواتر الاحتجاجات، ووجود أطراف عديدة تعيش الهشاشة "تعاني أوضاعا اقتصادية صعبة"، وتوالي مجموعة من الوقائع الدالة عن احتقان اجتماعي، وجو الإحباط والانتظار.

و يؤكد الخبراء أن هناك رغبة قوية من أعلى هرم في الدولة للمرور للسرعة القصوى لطي التعاطي مع العقبات الهيكلية والإشكالات البنيوية التي تقف حجر عثرة أمام المؤسسات في التنمية، ويضيف أن هناك قناعة ووعيا كبيرين لدى الدولة بضرورة القيام بالإصلاحات الاجتماعية والسياسية الضرورية.

ولعل أهم تحد أمام الحكومة "الجديدة القديمة" بالمغرب هو تنزيل (أي تفعيل) النموذج التنموي الجديد والسير بالبلد نحو مسار تنموي محترم، يليق بتطلعات أبنائه، وينتظر أن يعلن قريبا عن تشكيلة اللجنة المختصة التي ستعكف على صياغة نموذج تنموي جديد يتجاوز أخطاء الماضي ويدشن لمرحلة جديدة.

في هذا السياق، يقول المحلل الاقتصادي المغربي " المهدي فقير": إن الحكومة ستضبط برنامجها الحكومي ومهامها وفقا للنموذج التنموي المعتمد، ويرى أن الحكومة مطالبة اليوم بالاعتكاف على الأمور المتعلقة بالإقلاع الاقتصادي وإعادة الثقة.

في الاتجاه نفسه، يذهب **رشيد أوراز**[1] إلى أن تحفيز الاستثمار الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية، يحتاج إلى بناء الثقة وتعميق الإصلاحات الديمقراطية وتمتين المؤسسات السياسية والاقتصادية للبلاد وتعميق التحرير الاقتصادي ومحاصرة الاقتصاد الريعي ومحاربة الفساد.

المطلب الثالث: نظرة مستقبلية حول سباق التسلح بين الجزائر و المغرب .

تؤكد التقارير الدولية المتتالية من 2011 إلى غاية 2020 أن تزايد الإنفاق العسكري لدى الجزائر والمغرب تثير المخاوف حول احتمال حدوث صدام بين الجارين المتنافسين، في حين يؤكد بعض المحللين السياسيين أن الأمر لا يتجاوز تعزيز قدرة المؤسسة العسكرية في البلدين لمواجهة التطرف والفوضى الناجمين عن سقوط بعض الأنظمة في المنطقة عقب ثورات "الربيع العربي".

وكشف بعض التقارير من معهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام" أن الجزائر تصدرت القارة الإفريقية في واردات الأسلحة التي ارتفعت بنسبة 36 % في السنوات الأخيرة، يليها المغرب 22 % فالسودان 09 % ويشير التقرير الذي نشرته صحيفة 'هسبريس' الإلكترونية المغربية إلى وجود تنافس محموم بين الجارين على اقتناء الأسلحة (سواء من الولايات المتحدة أو فرنسا بالنسبة للمغرب، أو روسيا وغيرها بالنسبة للجزائر)، ويؤكد أن المغرب أنفق عام 2015 أكثر من ملياري دولار لشراء الأسلحة، فيما أنفقت الجزائر حوالى مليار ونصف المليار دولار في ذات العام .

ويرى الباحث المغربي د. عبدالعزيز قراقي (أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد الخامس السويسي) أن إقبال الدولتين على شراء الأسلحة اليوم يدخل في إطار التحديات التي باتت تفرضها المتغيرات الجيوسياسية. إذ يقول : "نعلم أن انهيار نظام

[1]- **رشيد أوراز**، دكتور و باحث رئيسي في المعهد المغربي لتحليل السياسات، وهو باحث اقتصادي مغربي مختص في تأثير التعليم والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الدينامية الاقتصادية. كتب دراسات ومقالات لعدد من الصحف المحلية والعربية، وساهم في نقاشات على قنوات مغربية وعربية، كما ساهم في ترجمة عدد من الإصدارات وتدقيقها خلال السنوات الأخيرة. وحصل الدكتور رشيد أوراز على الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي من جامعة ابن زهر بأكادير.

القذافي ليس من بين المتغيرات السهلة مع ما تركه ذلك من فراغات على مستويات متعددة ساهمت بشكل أو بآخر في انتشار الأسلحة في بلدان جنوب الصحراء بشكل لم يسبق له مثيل، كما أن بعض المجموعات الإرهابية التي استقرت في هذه المناطق وتجارة المخدرات والتهريب كلها تفرض تطوير الترسانة من وقت لآخر"[1] .

فيما تؤكد الباحثة الجزائرية د. نبيلة بن يوسف (أستاذة العلوم السياسية جامعة تيزي وزو) أن الجزائر في ظل إعادة هيكلة الجيش الوطني وتكوين جيش احترافي، اضحى لزاما عليها إعادة شراء أسلحة جديدة تواكب التكنولوجيا الحديثة، مشيرة إلى أنها لم تقتنِ أسلحة جديدة وكافية منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، والدليل هو مطالبها المتكررة للولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بدعمها لشراء الأسلحة في عشرية حرجة عاشت الجزائر خلالها ظروف أمنية قاهرة استنفدت فيها جهود جيشها وأسلحتها خلال حربها ضد الإرهاب.[2]

و تضيف **الدكتورة نبيلة** "بعد استتباب الأمن فكرت الجزائر في إعادة هيكلة الجيش وتنظيمه وتحديثه بشريا وماديا، وما ساعدها في ذلك هو الجانب المالي، فارتفاع أسعار البترول جعل الميزانية العامة لا تشكو العجز، فكانت فرصة وزارة الدفاع الوطني أن تطلب ميزانية معتبرة حتى تجدد هياكلها وتعطيها نفسا جديدا".

ويحذر الباحث الفرنسي **باسكال بونيفاس** [3](مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية) من استمرار السباق نحو التسلح بين دول منطقة المغرب العربي ‘التي

[1]-عبد العزيز قراقي، **ما سر سباق التسلح المحموم بين المغرب و الجزائر**، القدس العربي، على الموقع: https://www.alquds.co.uk ليوم 23 مارس 2014.

[2]- نبيلة بن يوسف ، **ما سر سباق التسلح المحموم بين المغرب و الجزائر؟**، القدس العربي، على الموقع: https://www.alquds.co.uk ليوم 23 مارس 2014.

[3]- **باسكال بونيفاس** بالفرنسية(Pascal Boniface : من مواليد 25 فبراير 1956 بباريس ، و هو أحد أبرز المحللين الاستراتيجيين الفرنسيين ، حاصل على دكتوراه في القانون الدولي العام من معهد الدراسات السياسية في باريس .هو مؤسس ومدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية.

تعرف حاليا سباقا نحو التسلح لم تشهد المنطقة مثيلا له من قبل، خاصة أن هذه المنطقة معروفة بهدوئها النسبي.

ويضيف في مقال سابق له ما لفت انتباه الأمم المتحدة والصحافة العالمية هو تخصيص ميزانية أكبر من ميزانية السنوات الماضية لوزارة الدفاع لا سيما في ليبيا والجزائر والمغرب الأقصى.

لكن بن يوسف ترى أن شراء السلاح وإعادة هيكلة الجيش الجزائري لا يتعلقان بسباق نحو التسلح مع المملكة المغربية، 'في ظل وجود دبلوماسية جزائرية نشطة وقادرة على إدارة التفاوض و إدارة النزاع حتى لا يصل إلى التصادم والحرب. وتؤكد أن الحرب تبعاتها وخيمة على الدولتين، مشيرة إلى أن عدد العائلات الجزائرية المغربية المختلطة لا يستهان به فلا يمكن التضحية بأمن وسلامة الشعبين، فقد تتحول الحرب بين الجيشين إلى ثورات شعبية على الأنظمة والحكام، والأغلب أن تنتصر قوة الشعوب.

وتضيف أن الجزائر مثل المغرب تعاني من مشاكل أمنية خارجية (ساحل الصحراء)، أزمات دول إفريقية مجاورة منها مالي وليبيا وتونس تؤثر سلبا على أمن الجزائر في مسالة تهريب السلاح والمخدرات والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين غير الشرعيين فالتحديات الأمنية كثيرة ومختلفة لا يمكن مواجهتها دون توفر معاداة عسكرية قوية. فيما يرد بعض المحللين "**سباق التسلح**" إلى وجود تنافس على الزعامة في إفريقيا والساحل بشكل خاص بين الدولتين، في ظل سعي المغرب لتعزيز نفوذه في القارة السمراء مستغلا "الفراغ" الذي خلفه تراجع الدور الجزائري. لكن الخبير المغربي "عبد العزيز قراقي" **ينفي** وجود تنافس بين الدولتين، مشيرا إلى أن المغرب اختار وراهن على الديمقراطية والتنمية، وللجزائر اختياراتها المختلفة طبعا، ولا بد من التأكيد على أن الشعبين المغربي والجزائري تجمعهما روابط قلما نجدها بين شعبين في مكان آخر، وأظن أن الجغرافيا ومختلف المتغيرات في نهاية المطاف قد تفرض منطقها وتدفع باتجاه تطوير العلاقات أكثر مما هو موجود الآن.

وفيما يتعلق بالزعامة على إفريقيا والساحل يقول قراقي أن هذا الأمر انتهى الآن، وما عاد من الممكن أن تفرض دولة زعامتها على أطراف أخرى، مشيرا إلى أن المغرب لا يتنافس مع أي كان في هذا المجال لأنه أولا ينتمي إلى إفريقيا، وليس دولة بنوايا استعمارية، و يمكن لأي ملاحظ موضوعي أن يؤكد هذا الأمر حتى ولو مر عابرا من المغرب، يكفي أن تنظر إلى الإنسان المغربي لكي تدرك حضور ما هو إفريقي في شكله وفي ملبسه وموسيقاه وعموما في ثقافته.

وتشير بن يوسف في ذات الصياغ إلى أن دولا غربية عدة تحاول تعزيز وجودها في المغرب العربي وإفريقيا عموما بهدف توفير الحماية لمصالحها بعد أن تزايدت التهديدات الإرهابية في القرن والساحل الإفريقيين بتزايد نشاط القاعدة في بلاد المغرب وتزايد الأزمات الداخلية في بلاد النيجر ومالي وليبيا وتونس. وتضيف بأن الجزائر تحاول أخذ الدور الإقليمي المحوري لمواجهة الإرهاب وتحديات أمنية أخرى نتيجة لخبرتها العسكرية والاستخباراتية، حيث عارضت بشدة تواجد قواعد عسكرية أجنبية في منطقة المغرب العربي والساحل.

وكانت مصادر إعلامية أكدت مرارا وجود مساع أميركية لإنشاء قاعدة عسكرية في الجنوب التونسي بهدف مواجهة القاعدة، الأمر الذي نفته السلطات التونسية بشكل كلي، مشيرة إلى التعاون بين البلدين يقتصر على "المجال الصحي" فقط.

وإلى جانب التأويلات السابقة، يذهب بعض المراقبين بعيدا عبر الإشارة إلى أن "تكديس السلاح" قد يشكل ورقة ضغط أو مساومة على قضية محورية تشكل صراعا مزمنا بين الجارين يمتد لأربعة عقود وتتعلق بموضوع "الصحراء الغربية'" لكن قراقي يستبعد تأثير هذا الأمر على قضية الصحراء، مشيرا إلى أن 'كافة الأطراف قررت أن يكون الحل لهذه المشكلة المصطنعة حلا سلميا، ترعاه الأمم المتحدة واليوم هناك حل منطقي تقدم به المغرب، يعتبره الكثير من المختصين بأنه أفضل مخرج يمكن أن ينهي هذا الوهم الذي طال أمده.

ويشير إلى أن هذا الحل يضمن للجزائر مخرجا مشرفا من هذا الركن الذي حشر السياسيون في الجزائر أنفسهم فيه منذ سبعينيات القرن الماضي، وأتمنى أن يفهم السياسيون في الجزائر حركة التاريخ ويستوعبون دروسه التي أكدت باستمرار أن محاولة تجسيد اللاشعور على أرض الواقع قد تنتج فظاعات لا حد لها. يذكر أن الخلاف بين الجزائر والمغرب حول منطقة الصحراء الغربية بدأ منذ انسحاب القوات الإسبانية منها في منتصف سبعينيات القرن الماضي، وبعد صراع طويل بين القوات المغربية وجبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر، تقدمت الرباط (التي تسيطر على 80 بالمئة من الصحراء) مقترحا يقضي بمنح الصحراويين حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية، لكن المقترح المغربي ما زال يلقى رفضا لدى الجزائر التي تنادي بحق تقرير المصير للصحراويين والبوليساريو التي تسعى للاستقلال عن المغرب.

خلاصة الفصل :

لقد عالجنا في هذا الفصل " سباق التسلح بين الجزائر و المغرب بعد 2011 ..إلى أين؟" حيث اطلعنا على الإنفاق العسكري الجزائري من حيث العتاد و العُدّة من سنة 2011 إلى 2020 و قارنا ميزانية الدفاع بغيرها من

مؤسسات الدولة ، و تعرفنا على الدول التي تستورد منها الجزائر مختلف الأسلحة كروسيا و الصين و ألمانيا ، و كذلك اطلعنا على الإنفاق العسكري المغربي من سنة 2011 إلى 2020 و رأينا كيف وُزِعت ميزانية الدولة حسب الجريدة الرسمية المغربية على كل القطاعات ، و كيف أخذت إدارة الدفاع حصة الأسد ، مثلها مثل جارتها الجزائر.

كما لاحظنا تقصير الدولتين في القطاعات المهمة كالتربية و التعليم و التعليم العالي و البحث العلمي ، و قطاع الصحة و كيف استأثر الجيش بالميزانية الضخمة و دون مراقبة السلطة التشريعية أو موافقتها .

و رأينا في هذا الفصل محاولة الدولتين إجراء إصلاحات داخلية للقضاء على المظاهرات بتغيير حكومات و سن قوانين لخدمة الشباب ، لكنها تبقى قليلة جدا و ليست ما يطمح إليه سكان البلدين .

و في الأخير ألقينا نظرة حثيثة على مشكلة الصحراء الغربية ، التي يبدو أن حلّها مازال بعيد المنال ، إذ تتشبث كل دولة بموقفها و لا تتحرك منه قيد أنملة ، فالجزائر تراهن على مبدأ تقرير مصير الشعب الصحراوي و حقه في الاستقلال، كما جاء في مواثيق الأمم المتحدة ، أما المغرب فترى الصحراء رقعة مغربية و يمكن أن تعطيها الحكم الذاتي ، لكن تحت لوائها و حكمها. و يبقى السؤال مطروحا و نحن في آخر 2020 ، إلى متى ستطول قضية الصحراء الغربية ؟ و هل ستبقى عائقا للتكامل المغاربي؟

الخاتمة

قـدمت هـذه الدراســة " سـباق التسـلح بـين الجزائـر و المغـرب و تأثيراتـه علـى أمـن المنطقـة المغاربيـة بعـد 2011 " ، طبعـا هـذه السـنة بالتحديـد هـي نقطـة انطـلاق الثـورات العربيــة بــدء مــن تــونس و ســقوط نظــام بــن علــي ، وصــولا إلــى ليبيــا و التــي حصــدت الأخضــر و اليــابس و انتهــت بمقتــل القــذافي و بــروز ميليشــيات عديــدة مســلحة كانــت علـى شـكل مرتزقـة و تعمـل لصـالح مـن يـدفع أكثـر ، ثـم عبـرت هـذه الموجـة (الثـورات) الحدود الشرقية للمغرب العربي باتجاه مصر.

طبعــا دون نســيان أهــم طــرفين فــي دراســتنا و همــا الجزائــر و المغــرب و كيفيــة تعاملهما مع ملف "الربيع العربي" .

و قـد تطرقنـا فـي بدايـة بحثـا إلـى أن مفهـوم الأمـن بعـد الحـرب البـاردة ، و لـم يعـد تعريفـه يتوافـق مـع خصـائص المرحلـة الجديـدة ، التـي لـم تعـد للوسـائل العسـكرية حصــة الأســد فيهــا ، بــل أصــبحت عنصــرا كالعناصــر المســتحدثة و التــي ظهــرت بعــد نهايـة الحـرب البـاردة .و اسـتمرت إلـى يومنـا هـذا ، و ظهـرت جليـة فـي المنطقـة العربيـة و بالضبط في المغرب العربي ،خصوصا بعد 2011 و قد تمثّل الأمن فيما يلي:

- قـدرة الـدول و المجتمعـات علـى الحفـاظ علـى هويتهـا المسـتقلة و تكاملهـا الـوظيفي في كل المجالات.
- البعـد العسـكري : و يخـص العلاقـة بـين الأسـلحة المـدمرة و القـدرات الدفاعيـة للدول كذا تشمل مدركاتها و نواياها اتجاه بعضها البعض.
- البعــد السياســي : و يعنــي الاســتقرار التنظيمــي للــدول و معظمهــا يســتمده مــن الأيديولوجية المتبناة التي تعطي طابع الشرعية للنظام.
- البعــد الاقتصــادي: الســعي المــوارد و الأســواق اللازمــة للحفــاظ علــى ديمومــة الرفاهية ،فبذلك يتوفر الجو المناسب للوفاء بمتطلبات الشعب .

- البعـد المجتمعـي : تنميـة الشـعور بالانتمـاء و الـولاء الـدائم ، و ذلـك بإنتـاج أنمـاط خصوصـية الدولـة فـي الحفـاظ علـى اللغـة و الثقافـة و الـدين و العـادات و التقاليـد و بناء الشخصية الوطنية لدى الفرد و المجتمع .
- البعـد البيئـي: الحفـاظ علـى المحـيط المحلـي و الكـوني كأسـاس للوجـود ،إذ يهـدف إلــى تــوفير التــأمين ضــد الأخطــار البيئيــة و الأوبئــة ، و خاصــة الــتخلص مــن النفايات المسببة للتلوث أو تجنب أسباب انتشار الأوبئة و الفيروسات .

ثــم انتقلنــا بعــد مفهــوم الأمــن إلــى مفهــوم التســلح و المفــاهيم المتعلقــة بــه حيـث اختصـرناها فـي بعـض المصـطلحات الرائجـة فـي عـالم التسـلح ، كسياسـة التسـلح ، الأمـن القــومي، نــزع الســلاح أو ضــبط الســلاح، و الإنفــاق العســكري ، و كلهــا لهــا علاقــة بالجيش و من يخدم تحت إمرته.

بمـا أننـا بينّـا أن الأمـن لـم يعـد فقـط خـاص بالـدفاع و دخـل مجـالات الحيـاة الأخـرى ، أدرجنا : **مقومات الأمن في المنطقة المغاربية بعد 2011** . حيث درسنا :

- المقومــات العســكرية فــي المنطقــة المغاربيــة وذلــك بدراســة الســياق التــاريخي للجيوش المغاربية و دور مؤسساتها العسكرية في المنطقة المغاربية .
- المقومــات الاقتصــادية فــي الــدول المغاربيــة ، وذلــك بــالتعرف علــى قــدراتها الاقتصادية و التحديات التي تعيشها.
- المقومـات الاجتماعيـة و الثقافيـة للـدول المغاربيـة ، وذلـك بدراسـة البعـد التـاريخي و الحضاري و كذلك تفعيل قيم المواطنة داخلها.
- المقومــات الخارجيــة فــي المنطقــة المغاربيــة ، حيــث نتطــرق إلــى المقومــات الجيوسياسية و تنوع التحالفات و أهميتها بينها للجميع.

بعـد الدراسـة و التمحـيص لاحظنـا تباينـا كبيـرا بـين دول المغـرب العربـي مـن حيـث القـدرات ، و رأينـا تميـز الجزائـر و المغـرب مـن حيـث القـوة العسـكرية و الثـروات الطبيعيـة عــن غيرهمــا مــن دول المغــرب ، كمــا أننــا كــدنا ننفــي وجــود دولــة فــي ليبيــا نظــرا للانشـقاقات و الحـرب الأهليـة الـدائرة هنـاك ، كمـا أن كميـة السـلاح الموجـودة غيـر

مطمئنـة لـدول الجـوار، ناهيـك عـن التـدخل الأجنبـي كالإمـارات و تركيـا و روسـيا و فرنسـا و إيطاليـا ، دون نسـيان الغـول الأكبـر و المُحـرك الرئيسـي فـي كـل منـاطق العـالم "الولايات المتحدة الأمريكية ".

أمـا فـي الجـزء المهـم مـن دراسـتنا فركزنـا علـى **سـباق التسـلح بـين الجزائـر و المغرب و تأثيراته على المنطقة المغاربية بعد 2011**

بمـا أننـا ارتبطنـا بمحـور تـاريخي ، فلـم نركـز كثيـرا علـى أسـباب الخـلاف المغربـي الجزائـري و التـي تعـود إلـى مـا قبـل فتـرة الاسـتعمار تاريخيـا ، و بـدأت تطفـو علـى السـطح بعـد اسـتقلال الـدولتين مـن المسـتعمر الفرنسـي بالنسـبة (للجزائـر فـي05 يوليـو 1962) واستقلال المغرب عن الحماية الفرنسية و الإسبانية في (18 نوفمبر 1956) .

نشـأت مشـكلة الحـدود الجنوبيـة بـين المغـرب والجزائـر عـام 1963م عنـدما طمعـت السـلطات المغربيـة فـي ضـم منطقتـي تنـدوف وبشـار مـن الأراضـي الجزائريـة، فـي حـين بـدأ المغـرب مطالبـات للتوسـع داخـل هـذه المنـاطق، بالإضـافة لأراض تابعـة للجزائـر وموريتانيـا. لكـن الجزائـر رفضـت هـذا التـدخل كمـا أنهـا طالـب المغـرب برفـع يـده عـن منطقـة الصـحراء الغربيـة ، مطالبـة إيـاه بتقريـر مصـير الشـعب الصـحراوي و حقـه في نيل الاستقلال . و قد بقيت هذه المعضلة قائمة إلى يومنا هذا .

و قـد درسـنا سـبب الحُمـى فـي **التسـلح بـين البلـدين** ، حيـث رأينـا أن جُـلّ الخبـراء قـد وافقـوا الجزائـر علـى اقتنائهـا للكـم الهائـل مـن السـلاح و أرجعـوا أسـبابه إلـى عـدّة نقـاط مهمة منها :

- تحـديث الجـيش الجزائـري عتـادا و عُـدة خصوصـا بعـد مـا أنهكتـه الحـرب علـى الإرهاب منذ مطلع التسعينيات، إذ لم يجد من يساعده آنذاك.
- طـول الحـدود الجزائريـة الكبيـرة (982كلـم مـع ليبيـا، و 1376 كلـم مـع مـالي و 463 كلـم مـع موريتانيـا، و1559 كلـم مـع المغـرب، و 956 كلـم مـع النيجـر، و965 كلم مع تونس و42 كلم مع الصحراء الغربية).

- عـدم الاسـتقرار فـي كـل مـن ليبيـا و دول السـاحل جنوبـا ، مـع شـغور حـدود هـذه الدول من الحراسة (إرهاب، تهريب، سلاح، مخدرات..).
- الاسـتفزازات المسـتمرة مـن طـرف المغـرب، إمـا بالمنـاورات أو بنـاء قواعـد محاذيـة للحدود الجزائرية.
- التـدخلات الأجنبيـة خصوصـا الفرنسـية و التـي أظهـرت نواياهـا فـي معادلـة الكفـة لصالح المغرب.

أمـا فيمـا يخـص الصـراع المحمـوم الـذي تخوضـه المغـرب فـي التسـلح ، فيقـول بعـض الخبـراء المغاربـة أمثـال الـدكتور "عبـد الـرحيم العـلام" المخـتص فـي القـانون الدسـتوري و علـم السياسـة : "أن المغـرب تنفـق علـى التسلّح فقـط مـن أجـل التسلّح". و استعراضـا علـى الجزائـر. و يعنـي هـذا أنهـا كلمـا تـرى الجزائـر قـد اقتنـت نوعـا جديـدا مـن السلاح تسارع هي الأخرى بالمثل ظنا منها أن الجزائر **تهددها** .

مـا يُعـاب علـى الجزائـر و المغـرب أنهمـا اهتمـا بإنفـاق ملاييـر الـدولارات علـى التسـلح ناسـين البنـى التحتيـة ، و التـي ترفـع مـن قيمـة المـواطن كالتربيـة و التعلـيم و البحـث العلمـي و الصـحة ، كمـا أن النظـامين يجهـلان أو يتجـاهلان أن الحـل الوحيـد للابتعـاد عـن النزاعـات و هـو **النظـام الـديمقراطي** الـذي يُحطـم الفـرق بـين الطبقـات الاجتماعيـة و يكون أول درجة في سُلّم التكامل و الاندماج في منطقة المغرب العربي الكبير .

فـي الأخيـر نطـرح سـؤالا مهمـا و جوهريـا ، بعـد هـذه الصـراعات بـين الـنظم و شـعوبها فـي المغـرب العربـي بعـد مـا سُـمِّي " بـالربيع العربـي " 2011 و بعـد الأزمـة العالمية التي ظهرت في أواخر 2019 "كورونا" COVID -19 :

- متى سينتهي النزاع المغربي الجزائري ؟
- هل يمكن للمغرب العربي أن يتوحد كالاتحاد الأوربي؟

متى تخصص الدول المغاربية ميزانيتها لتطوير الإنسان قبل اقتناء السلاح؟

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية:

1) الكتب

1) – اعمر أحمد قدور،شكل الدولة و أثره في تنظيم مرفق الأمن: القاهرة، مكتبة مدبولي،1994.

2) – المرادي الحضرمي، كتاب الإشارة إلى أدب الإمارة،بيروت:دار الطليعة،1981.

3) – أمين هويدي،الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي،بيروت،دار الطليعة،ط01، 1975.

4) – أنور محمد فرج،نظرية الواقعية في العلاقات الدولية:دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،2007.

5) - أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة :التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة.الرياض:مركز الدراسات و البحوث.2006.

6) – توفيق بوستي، مفهوم الأمن في منظورات العلاقات الدولية، دراسات استراتيجية، المعهد المصري للدراسات،22فبراير 2019.

7) – تيم دان،ميليا كوركي،و ستيف سميث ،نظريات العلاقات الدولية: التخصص و التنوع، تر:ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،بيروت،2016.

8) – تيموتي دن، الواقعية في : جون بيليس و ستيف سميث(محرران) عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث،دبي،2004.

9) – ثريا برادة،الجيش المغربي و تطوره في القرن التاسع عشر،دار البيضاء،مطبعة النجاح الجديدة،1997.

10) – جندلي عبد الناصر،أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى و النظام الدولي، مكتبة مدبولي،القاهرة،مصر،2011.

11) – جـيمس دورتـي و روبـرت بالسـتغراف، النظريـات المتضـاربة فـي العلاقـات الدولية،تر،وليـد عبـد الحـي، الكويت،كاظمـة للنشـر و التوزيـع و الترجمـة، المؤسسـة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ديسمبر1995.

12) – جينيفـر سـتيرلنغ فـوكر، الليبيراليـة الجديـدة، فـي نظريـات العلاقـات الدوليـة: التخصـص و التنـوع، المركـز العربـي للأبحـاث و دراسـة السياسـات ،بيروت،2016.

13) - جون بيليس،" الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة "في :جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية .ت ر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

14) – حلـيم بركـات ،**المجتمـع العربـي فـي القـرن العشـرين ،بحـث تغيـر الأحـوال والعلاقات** ، معهد دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2000.

15) – روبـرت جيـه ماكمـان ، (ت ر) محمد فتحـي خضـر، الحـرب البـاردة، ط1 دار الهنداوي، القاهرة،2014 .

16) – سـليم قسـوم، الاتجاهـات الجديـدة فـي الدراسـات الأمنيـة: دراسـة فـي تطـور مفهـوم الأمـن فـي العلاقـات الدوليـة،مركز الامـارات للدراسـات و البحـوث الاسـتراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة،ط01 ،2018.

17) – صـبيحة بخـوش، **اتحـاد المغـرب العربـي بـين دوافـع التكامـل الإقتصـادي والمعوقات السياسية**، ط01،دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن، ،2011.

18) – طـاهر لبيـب،**المغـرب العربـي بـين وحـدة الخصوصـية وخصوصـية الوحـدة**، فـي محمد عابـد، الجـابري ،**وحـدة المغـرب العربـي**،بيـروت::مركـز دراسـات الوحـدة العربية،1987 .

19) – طـلال محمـود كـداوي،الإنفاق العسـكري الاسـرائيلي1965-1990،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997.

20) – عبد الجليل زيد المرهون، أمن الخليج وقضية التسلح النووي .المنامة :مركز البحرين للدراسات والبحوث،2007 .

21) – عبـد الحـي وليـد، تحـول المسـلمات فـي نظريـة العلاقـات الدوليـة، مؤسسـة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر،1994.

22) – عبد القادر رزيق المخادمي،سباق التسلح الدولي،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2010.

23) –عبد الله العروي،مجمل تاريخ المغرب01،المركز الثقافي العربي، الحمراء،بيروت، ط05، 1996.

24) – عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد ،الأمن و الأمن القومي:مقاربة نظرية تطبيقية،ليبيا،المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر،بدون تاريخ.

25) – عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر،أوربا و الحلف الأطلسي،الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة و النشر،2005.

26) – عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة .الجزء الأول، ط 3 بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990 .

27) – عودة جهاد،**النظام الدولي**،نظريات و إشكاليات ، مصر:دار الهدى للنشر و التوزيع،2005.

28) – كريس براون، فهم العلاقات الدولية،مركز الخليج للأبحاث،دبي،2004.

29) – مالك، بن نبي، **شروط النهضة**، سوريا:دار الفكر، 2009.

30) – مبروك غضبان،مدخل إلى العلاقات الدولية،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،2007.

31) – محمد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر: دراسة،ج1(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999).

32) – محمد عبد الباقي الهرماسي، **تطور الوعي القومي بالمغرب العربي**،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1986 .

33) –منذر محمد، مبادئ في العلاقات الدولية ، من النظريات إلى العولمة ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،2002.

34) - ناجي عبد النور، **النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية السياسية** ،قالمة،2006.

35) - نصار الربيعي،دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،2013.

36) - هشام محمود الإقداحي،تحديات الأمن القومي المعاصر:مدخل تاريخي سياسي، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة،2009.
37) - يوسف محمد الصواني،نظريات في العلاقات الدولية،منتدى المعارف،ط2، بيروت،2013.

2) الدوريات :

1) – أحمد باسل البيتاني،دور منظمة الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء الغربية، المستقبل العربي،العدد400(جوان2012).
2) – ادريس لكريني، "المدخل الديمقراطي لبناء الاتحاد المغاربي "، جريدة المساء العدد 1738 الأربعاء 2012/04/25.
3) –إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول و النظريات**، ط4.الكويت:منشورات ذات السلاسل،1984.
4) – التسلح و نزع السلاح و الأمن الدوليين،الكتاب السنوي2009(الطبعة العربية)،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدوليSIPRI،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2009.
5) –الطاهر سعود، أدوارالجيش في مراحل الانتقال في الجزائر،سلسلة سياسات عربية ،جامعة سطيف، العدد 24،جانفي2017.
6) –امحمد مالكي، **المواطنة في المغرب العربي**، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية،العدد 09، نواقشط موريتانيا، نوفمبر2012.
7) – ثروة محمد شعلان، متغيرات المالية العامة والمتغيرات الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد،مجلة ريفاد الاقتصادية،العدد07،جامعة صنعاء اليمن، 05 /2019/11.
8) –حسين براري،أمن إسرائيل صراعات الأيديولوجيا و السياسة،دراسات استراتيجية، العدد143،سبتمبر2004.
9) –حسين مجذوبي، التعهد بالدفاع عن الحلفاء طبقته روسيا بتسليح الجزائر، مجلة القدس العربي،04مارس2018.
10) – ديدي ولد السالك، المواطنة في المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية،العدد 09، نواقشط موريتانيا، نوفمبر2012.

11) -محمد أتركين،التوظيف السياسي لقضية الصحراء وأسئلة المسلسل الديمقراطي:الشرعية، والوثيقة الدستورية،المجلة العربية للعلوم السياسية،عدد14(ربيع2007).

12) -سليمان عبد الله الحربي،مفهوم الأمن:مستوياته و صيغه و تهديداته : دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19،صيف2008.

13) - عراك تركي حمادي الفهداوي،سباق التسلح الهندي الباكستاني و أبعاده الإقليمية و الدولية،مجلة ديالي للبحوث الإنسانية،كلية التربية جامعة ديالي،العدد45(2010) .

14) -هيفاء أحمد محمد،موريتانيا بين الانقلاب العسكري و الحكم المدني،دراسات دولية، العدد42، 2009.

3)الرسائل الجامعية (رسائل الدكتوراه):

1) توفيق حكيمي،مستقبل التوازن الدولي في ظل الصعود الصيني،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:علاقات دولية،جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2014.

2) جندلي عبد الناصر، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات ،رسالة دكتوراه دولة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص:علاقات دولية،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و الاعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2004-2005.

3) عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا- شرق و جنوب شرق آسيا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2012-2013.

4) -محمد الطاهر عديلة،تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية:دراسة في المنطلقات و الأسس، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة،تخصص علاقات دولية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2014-2015.

4)الرسائل الجامعية (رسائل الماجستير- الماستير):

1) - بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الترتيبات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص:علاقات دولية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2011-2012.

2) - حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،2010-2011.

3) - جويدة حمزاوي،التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص:دراسات مغاربية و متوسطية في التعاون الأمن، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2010-2011.

4) - حميد فرحان محمد الراوي،**الدول الإفريقية و مشكلة الصحراء الغربية**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة،1987.

5) - خالد معمري،التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة:دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد11سبتمبر،رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،تخصص:العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية،جامعة باتنة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم علوم سياسية ،2007-2008.

6) –عاصي عبد القادر و عبد العالي عبد القادر،تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولة، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس ،2014.

5) الدراسات الغير منشورة :

1) منيرة بلعيد،مقال غير منشور،"الديناميكية الإقليمية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"،في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط، واقع و آفاق الجزائر،قسنطينة،جامعة منتوري،كلية الحقوق و العلوم السياسية،يومي 30/29أفريل2008.

2) - بن براهيم بلقاسم، مقال غير منشور " **التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي وصراع الإرادات** "، أشغال ندوة دولية من تنظيم كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول وجدة ومعهد الدراسات الإفريقية بجامعة محمد الخامس السويسي– الرباط، يومي 16 – 17 أبريل 2009، كلية الحقوق، وجدة، تحت عنوان: "صعوبات وأفاق تفعيل اتحاد المغرب العربي.

3) – عبد الله تركماني،مقال غير منشور" كيفيات التعاطي المغاربي المجدي مع التحديات"، أشغال الندوة المغاربية المنظمة من طرف مختبر الدراسات الدستورية والسياسية مراكش : نوفمبر 2008.

4) إبراهيم أبو القاسم، مقال غير منشور، وحدة المغرب العربي بين تجارب الماضي ، و تحديات المستقبل، أعمال المؤتمر الثاني حول : كلفة اللامغرب و المقاربات الجديدة للمستقبل المغاربي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات و مؤسسة كونراد أديناور ،تونس أكتوبر 2009.

6)الوثائق الرسمية :(الجريدة الرسمية الجزائرية).2011-2020

1) -30 ديسمبر 2010- عدد 80 ، ص26.

2) - 29 ديسمبر 2011- عدد 72 ، ص32-33.

3) - 30 ديسمبر 2012- عدد 72 ، ص26-27.

4) - 31 ديسمبر 2013- عدد 68 ، ص46-47.

5) - 31 ديسمبر 2014- عدد 78 ، ص47-48.

6) - 31 ديسمبر 2015- عدد 72 ، ص37-38.

7) - 29 ديسمبر 2016- عدد 77 ، ص66.

8) - 28 ديسمبر 2017- عدد 76 ، ص66.

9) - 30 ديسمبر 2018- عدد 79 ، ص29.

10) - 30 ديسمبر 2019- عدد 81 ، ص 51-52.

- **الوثائق الرسمية :(الجريدة الرسمية المغربية).2011-2020**

1) -30 ديسمبر 2010- عدد 5904 ، ص5549-5550.

2) - 01 يناير 2012- عدد 6008 مكرر ، ص 8-9.

3) - 31 ديسمبر 2012- عدد 6113 ، ص6755.

4) - 31 ديسمبر 2013- عدد 8126 ، ص8126.

5) - 25 ديسمبر 2014- عدد 6320 ، ص 8699.

6) - 21 ديسمبر 2015- عدد 6423 ، ص 10159.

7) - 31 ديسمبر 2016- عدد 8332 ، ص 8332.

8) - 25 ديسمبر 2017- عدد 6633 ، ص 7431-7432.

9) - 21 ديسمبر 2018- عدد 9698 ، ص 9698-9699.

10) - 14 ديسمبر 2019- عدد 6838 مكرر ، ص 11171-11172.

- **المواقع الإلكترونية :**

1) – إبـراهيم اسـعيدي،العربي الجديـد ، **الجـيش المغربـي لحمايـة الملـك و الصـحراء و الجزائـــري الأكثـــر إنفاقـــا** :https://www.alaraby.co.uk/، 2014/05/30.

2) –إبـراهيم السـعيدي،دور المؤسسـة العسـكرية فـي الانتقـال الـديمقراطي بتونس،شـبكة و منتديات أبو شمس،https://goo.gl/cgXcnW، 2016/03/27.

3) – أحمـد عزيز،تحـديث الجـيش الجزائـري و اضـطراب دول الجـوار و الحـرب علـى الإرهـــاب و التهريـــب،مركز الأناضـــول،تركيا ،مـــأخوذ مـــن الموقـــع : https://www.aa.com.tr/ar، 2017/03/01.

4) – القـدس العربـي، نفقـات التسـلح الجزائريـة تقضـم مـن المشـاريع الاجتماعيـة و تنـذر باضـطرابات، علـى الموقـع : https://www.alquds.co.uk 24 يونيو 2017.

5) –المعهـــد الملكـــي للدراســـات الاســـتراتيجية،**العلاقـــات الخارجيـــة و الدبلوماسية**،2017/11/27 على الموقع:http://www.ires.ma/ar .

6) –إنصـــاف ســـركالي،العامل الاقتصـــادي و تكامـــل الاتحـــاد المغـــاربي، المعهـــد المصري للدراسات، على الموقع:https://eipss-eg.org / 09 نوفمبر 2018.

7) –تاكـايوكي ياما مـورا،"مفهـوم الأمـن فـي نظريـات العلاقـات الدوليـة"،ترجمـة عـادل زقـــــــاع، علـــــــى الموقـــــــع الإلكترونـــــــي: http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

8) – ربيعـة خـريس، التقـارب الصـيني الجزائـري يضـعف النفـوذ الأوربي،مجلـة نـون بوســط ،الموقــع:https://www.noonpost.com/content/36741، 2020/04/19.

9) – عبـد الحفـيظ سـكال، الجزائـر سـادس مسـتورد للسـلاح فـي العـالم،موقع جزائر ULTRA،2020/04/16، https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

10) -عبد الرحيم العلام، **ما حجم الإنفاق العسكري المغربي سنويا؟ ، مجلة "إرفع صوتك" الالكترونية:**-https://www.irfaasawtak.com/rights-and-liberties اليوم25 يناير 2016.

11) -عبد العزيز قراقي، **ما سر سباق التسلح المحموم بين المغرب و الجزائر،** القدس العربي، على الموقع:https://www.alquds.co.uk ليوم 23 مارس 2014.

12) - عبد العظيم محمود حنفي،" صدام ايديولوجي " :على الرابط الإلكتروني httpm//rslf.gov.sa/Arabic/ALBarriyaMagazine/Articles/Pages/IdeologicalShowdown.aspx

13) - عبد المنعم سعيد،اتجاهات،البيان ،2019/08/14 ،من الموقع: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2019-08-14-1.3625963

14) - عبد الودود ولد الشيخ،جيش للقبائل؟ الجيش و الحكم في موريطانيا،مقالة بمجلة الآداب الالكترونية، https://al-adab.com/article نواقشط 2017/04/24.

15) - عربي بوست ،الأخبار، تفوقت الجزائر بأسطولها البحري فطوَّر المغرب قدراته الجوية.. سباق تسلح بالمليارات لأكثر من نصف قرن، فمَن الأقوى؟ تم النشر 26/08/2018 17:44 AST : https://arabicpost.net/.

16) -عربي بومدين،التحديات الأمنية الدولية في منطقة المغرب العربي: دراسة في التصور الأمني الأوربي و الأمريكي،مجلة دراسات شرق أوسطية،الرابط الإلكتروني:http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=718

17) - علي الدين هلال، مصر و قضايا نزع السلاح:إطار الدراسة، السياسة الدولية،يوليو 1978،من موقع جريدة الأهرام:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=214455&eid=13

18) – محمد مـــــاهر قابيـــــل، موقـــــع الكترونـــــي :
http://daralmaref.com/2017/03/05/%

19) – مدونـة ارفـع صـوتك، **مـا حجـم الإنفـاق العسـكري المغربـي سـنوياً؟**، المغـرب، علـــى الموقـــع:-https://www.irfaasawtak.com/rights-and-liberties،2016/01/25.

20) – مـريم التايـدي، مالـذي تخسـره الـدول المغاربيـة بغيـاب الانـدماج الاقتصـادي؟، مقـــــال بـــــالجزيرة،2018/12/08 مـــــن الـــــرابط:
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2018/12/8/

21) –معهـــد واشـــنطن ، ياســـين بـــوداهن ،مـــن الموقـــع الالكترونـــي:
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis ، 2014/08/28.

22) –موقـــــــع الجزيـــــــرة ،https://www.aljazeera.net/news/politics/، 2019/12/28.

23) – نبيلـة بـن يوسـف ، **مـا سـر سـباق التسـلح المحمـوم بـين المغـرب و الجزائـر**، القـدس العربـي، علـى الموقـع:https://www.alquds.co.uk ليـوم 23 مـارس 2014.

ثانيا باللغة الأجنبية:

1) الكتب

1) Barry Buzan; People state and Fear the national security problem in international relations. Great Britain: Wheatshe of Books; 1983.
2) - Benjamin Stora, Algérie-Maroc : "**l'histoire parcellaire, destins croisés"**, Paris : édition Zellige, 2002.
3) - Charles Philippe David; Jean Jacques Roche; Théories de la sécurité: définition, approches et concepts de la sécurité international. Parism: MontChrestien; 2002 .
4) - EvaghorasL.Evaghorou,The Economics of Defence of Greece and Turkey:AContemporary TheoreticalApproach for States Rivalry and Arms Race,Center for International Politics Thessaloniki, January 2007.
5) - Jef Huysmans; The politics of insecurity fear, migration and asylmin The EU; London: Routledge.
6) - Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, New York, McGraw- Hill, 1979.
7) - Paul D.Williams ; Security Studies : An introduction .Routledge.New York.First.Ed published 2008 .
8) planet-today.ru/novosti/armiya/item/97635-chernaya-dyra-na-sluzhbe-inostrannykh- vms?utm_source=warfiles.ru ;2014.
9) - Realism, Pluralism, Globalism and Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997.
10) -Richard devetak, "Critical Theory", in Scott Burchill and others, **Op, Cit**.2012.
11) - Scott Burchill, "liberalism",in Scott Burchill and others, **Theories of international relations.** Third edition. New York, USA: PALGRAVE MACMILLAN.2005.

2) الدوريات :

1) Charles Glaser, The Causes and Consequences of Arms Races, Annual Review of Political Science, vol. 03, June 2000.
2) Carolina Aguirre Echeverri, "the concept of security and the Viability of Global Governance"
journal of international law. Vol1,01; January-June 2010, Colombia.usa.
3) Colin S. Gray, The Arms Race Phenomenon, World Politics, Vol.24, No.1, October 1971.
4) - Dagobert L. Brito and Michael D. Intriligator, Arms Race, Defense and Peace,Economics, vol.11 ; February2000.
5) - David Baldwin; "The concept of security" Review of International Studies; n° 23,1997. par courant: http://tau.ac.il/~daniel/pdf/37.pdf.
6) -Emily Parker, "Tunisia's Military: Striving to Sidestep Politics as Challenges Mount," Tunisia Alive, 25/6/2013, accessed on 12/4/2016, at: https://goo.gl/sdJhcv.
7) -Thierry Balzac ; «Qu'est-ce que la sécurité nationale » ; revue International ; n°52 ; hiver 2003.

الفـــــهـــرس

مـقـدمـــــــة .....أ
الفصل الأول: المنطلقات المفاهيمية و النظرية للدراسة. 1
المبحث الأول : مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة :.....2
المطلب الأول : الضبط اللغوي و المفاهيمي للأمن: 2
المطلب الثاني : أبعاد الأمن ، مستوياته و مرتكزاته :.....5
المطلب الثالث : الاتجاهات النّظرية في الدراسات الأمنية : 9
المبحث الثاني : التفسيرات الواقعية للأمن : 15
المطلب الأول : الأمن من المنظور الواقعي الكلاسيكي: 15
المطلب الثاني : الأمن من المنظور الواقعي الجديد: 20
المطلب الثالث : الأمن من المنظور الليبيرالي: 23
المبحث الثالث: سباق التسلح و المفاهيم المتعلقة به 27
المطلب الأول: مفهوم سباق التسلح 27
المطلب الثاني: المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالتسلح 31
خلاصة الفصل: 38
الفصل الثاني: مقومات الأمن في المنطقة المغاربية. 39
المبحث الأول: المقومات العسكرية في المنطقة المغاربية 41
المطلب الأول: السياق التاريخي للجيوش المغاربية.....41
المطلب الثاني: دور المؤسسات العسكرية في المنطقة المغاربية.....47
المبحث الثاني: المقومات الاقتصادية في المنطقة المغاربية 56
المطلب الأول : القدرات الاقتصادية للدول المغاربية :.....57
المطلب الثاني : الوقائع و التحديات الاقتصادية للدول المغاربية :.....59
المبحث الثالث: المقومات الاجتماعية و الثقافية في المنطقة المغاربية 62
المطلب الأول : البعد التاريخي و الحضاري للدول المغاربية. 62
المطلب الثاني : تفعيل قيم المواطنة في الدول المغاربية.....65
المبحث الرابع : المقومات الخارجية في المنطقة المغاربية. 69

المطلب الأول : المقومات الجيوسياسية للدول المغاربية. 69
المطلب الثاني : تنوع التحالفات و أهميتها في الدول المغاربية.....72
خلاصة الفصل: 78
الفصل الثالث: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و أمن المنطقة المغاربية بعد 2011..80
المبحث الأول: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب 81
المبحث الأول: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب. 82
المطلب الأول : التسلح و الإنفاق العسكري الجزائري.....82
المطلب الثاني : التسلح و الإنفاق العسكري المغربي. 88
المطلب الثالث: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و قضية الصحراء الغربية. 91
المبحث الثاني: سباق التسلح و الأمن الاقتصادي للجزائر و المغرب.....93
المطلب الأول: سباق التسلح و أثره على الأمن الاقتصادي الجزائري.....93
المطلب الثاني: سباق التسلح و أثره على الأمن الاقتصادي المغربي.....98
المطلب الثالث: سباق التسلح و أثره على آفاق التكامل المغاربي. 101
المبحث الثالث: سباق التسلح بين الجزائر و المغرب و الأمن الاجتماعي و الإنساني. 104
المطلب الأول: أثر سباق التسلح على الأمن الاجتماعي و الإنساني في الجزائر. 105
المطلب الثاني: أثر سباق التسلح على الأمن الاجتماعي و الإنساني في المغرب. 108
المطلب الثالث: نظرة مستقبلية حول سباق التسلح بين الجزائر و المغرب 111
خلاصة الفصل 115
الخاتمة 117
قائمة المراجع 121
أولا باللغة العربية: 121
ثانيا باللغة الأجنبية:.....132
الفـــــــــهـــــــرس 134

الجريدة الرسمية الجزائرية(2011-2020)

-30 ديسمبر 2010- عدد 80 ، ص26.

- 29 ديسمبر 2011- عدد 72 ، ص32-33.

- 30 ديسمبر 2012- عدد 72 ، ص26-27.

- 31 ديسمبر 2013- عدد 68 ، ص46-47.

- 31 ديسمبر 2014- عدد 78 ، ص47-48.

- 31 ديسمبر 2015- عدد 72 ، ص37-38.

- 29 ديسمبر 2016- عدد 77 ، ص66.

- 28 ديسمبر 2017- عدد 76 ، ص66.

- 30 ديسمبر 2018- عدد 79 ، ص29.

- 30 ديسمبر 2019- عدد 81 ، ص 51-52.

الجريدة الرسمية المغربية(2011-2020).

-30 ديسمبر 2010- عدد 5904 ، ص5549-5550.

- 01 يناير 2012- عدد 6008 مكرر ، ص 8-9.

- 31 ديسمبر 2012- عدد 6113 ، ص6755.

- 31 ديسمبر 2013- عدد 8126 ، ص8126.

- 25 ديسمبر 2014- عدد 6320 ، ص 8699.

- 21 ديسمبر 2015- عدد 6423 ، ص 10159.

- 31 ديسمبر 2016- عدد 8332 ، ص 8332.

- 25 ديسمبر 2017- عدد 6633 ، ص 7431-7432.

- 21 ديسمبر 2018- عدد 9698 ، ص 9698-9699.

- 14 ديسمبر 2019- عدد 6838 مكرر ، ص 11171-11172.

الملاحق الورقية

Table 2. The 40 largest importers of major arms and their main suppliers, 2015–19

Note: Percentages below 10 are rounded to 1 decimal place; percentages over 10 are rounded to whole numbers.

	Importer	Share of arms imports (%)		Per cent change from 2010–14 to 2015–19[a]	Main suppliers (share of importer's total imports, %), 2015–19		
		2015–19	2010–14		1st	2nd	3rd
1	Saudi Arabia	12	5.6	130	USA (73)	UK (13)	France (4.3)
2	India	9.2	14	–32	Russia (56)	Israel (14)	France (12)
3	Egypt	5.8	1.9	212	France (35)	Russia (34)	USA (15)
4	Australia	4.9	3.7	40	USA (68)	Spain (21)	France (3.6)
5	China	4.3	4.4	3.3	Russia (76)	France (8.8)	Ukraine (6.9)
6	Algeria	4.2	2.6	71	Russia (67)	China (13)	Germany (11)
7	South Korea	3.4	3.5	3.3	USA (55)	Germany (30)	Spain (7.8)
8	UAE	3.4	4.4	–18	USA (68)	France (11)	Netherlands (3.4)
9	Iraq	3.4	1.8	98	USA (45)	Russia (34)	South Korea (8.6)
10	Qatar	3.4	0.5	631	USA (50)	France (34)	Germany (9.2)
11	Pakistan	2.6	4.5	–39	China (73)	Russia (6.6)	Italy (6.1)
12	Viet Nam	2.2	2.6	–9.3	Russia (74)	Israel (12)	Belarus (4.9)
13	United States	2.0	3.3	–37	Germany (21)	UK (17)	Netherlands (13)
14	Israel	2.0	0.7	181	USA (78)	Germany (16)	Italy (6.2)
15	Turkey	1.8	3.7	–48	USA (38)	Italy (24)	Spain (19)
16	Japan	1.8	1.1	72	USA (96)	UK (2.4)	Sweden (1.6)
17	Indonesia	1.8	1.9	–4.6	USA (20)	Netherlands (18)	South Korea (16)
18	United Kingdom	1.7	1.5	17	USA (67)	South Korea (21)	Germany (4.7)
19	Singapore	1.7	2.5	–29	USA (37)	Spain (24)	France (18)
20	Bangladesh	1.6	0.9	93	China (72)	Russia (15)	UK (2.4)
21	Italy	1.5	0.6	175	USA (62)	Germany (25)	Israel (6.5)
22	Thailand	1.2	0.8	67	South Korea (21)	China (21)	Ukraine (14)
23	Oman	1.2	1.0	24	UK (45)	USA (13)	Norway (12)
24	Norway	1.1	0.7	67	USA (77)	Italy (7.9)	South Korea (7.2)
25	Kazakhstan	1.0	0.3	238	Russia (90)	Spain (3.2)	China (2.1)
26	Taiwan	0.9	1.7	–41	USA (100)	–	–
27	Canada	0.9	0.9	4.2	USA (56)	Netherlands (11)	Israel (9.6)
28	Greece	0.9	0.7	39	Germany (64)	USA (19)	UK (7.5)
29	Afghanistan	0.9	1.5	–38	USA (87)	Brazil (8.8)	Canada (1.2)
30	Azerbaijan	0.8	1.5	–40	Israel (60)	Russia (31)	Turkey (3.2)
31	Morocco	0.8	2.3	–62	USA (91)	France (8.9)	UK (0.3)
32	Jordan	0.8	0.5	54	USA (30)	Netherlands (30)	Russia (10)
33	Myanmar	0.7	1.1	–32	China (49)	Russia (16)	India (14)
34	Brazil	0.6	1.0	–37	France (26)	USA (20)	UK (17)
35	Philippines	0.6	0.1	403	South Korea (32)	Indonesia (21)	USA (19)
36	Mexico	0.6	0.5	17	USA (64)	Spain (9.5)	France (8.5)
37	Belarus	0.6	0.2	186	Russia (98)	Ukraine (1.2)	China (0.5)
38	Netherlands	0.6	0.7	–21	USA (76)	Germany (13)	Italy (7.6)
39	Kuwait	0.5	0.7	–22	USA (70)	France (9.5)	Switzerland (7.1)
40	Poland	0.5	0.6	–14	USA (29)	Germany (18)	Italy (14)

UAE = United Arab Emirates.

[a] Figures show the change in volume of the total arms imports per importer between the 2 periods.

Source: SIPRI Arms Transfers Database, Mar. 2020.

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.329.601.000
مصالح الوزير الأول	1.774.314.000
الدفاع الوطني	516.638.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	419.486.622.000
الشؤون الخارجية	28.363.652.000
العدل	49.815.764.000
المالية	58.371.770.000
الطاقة والمناجم	30.416.135.000
الموارد المائية	11.111.443.000
الاستشراف والإحصائيات	939.109.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.135.439.000
التجارة	12.361.594.000
الشؤون الدينية والأوقاف	16.096.937.000
المجاهدين	169.614.694.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.266.759.000
النقل	28.874.103.000
التربية الوطنية	569.317.554.000
الفلاحة و التنمية الريفية	115.907.074.000
الأشغال العمومية	6.912.595.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	227.859.541.000
الثقافة	22.913.218.000
الاتصال	7.120.012.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.992.419.000
التعليم العالي والبحث العلمي	212.830.565.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	2.899.636.000
العلاقات مع البرلمان	241.660.000
التكوين والتعليم المهنيين	38.328.953.000
السكن والعمران	13.181.921.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	76.058.041.000
التضامن الوطني والأسرة	109.466.698.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	1.811.565.000
الشباب والرياضة	28.280.209.000
المجموع الفرعي	**2.796.717.597.000**
التكاليف المشتركة	**637.589.037.000**
المجموع العام	**3.434. 306.634.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2011 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرنامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة.....	116.000	772.000
الفلاحة والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة.....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين.....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن.....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.415.487.500**	**2.778.926.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**405.194.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.475.487.500**	**3.184.120.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000
الدفاع الوطني	723.123.173.000
الداخلية والجماعات المحلية	622.260.318.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000
العدل	75.487.291.000
المالية	104.196.257.000
الطاقة والمناجم	31.783.386.000
الموارد المائية	50.291.662.000
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000
التجارة	22.189.764.000
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000
المجاهدين	191.635.982.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000
النقل	28.387.232.000
التربية الوطنية	544.383.508.000
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000
الأشغال العمومية	12.342.022.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000
الثقافة	19.618.095.000
الاتصال	10.739.311.000
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.927.269.000
العلاقات مع البرلمان	228.806.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000
السكن والعمران	18.204.576.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	186.100.734.000
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	2.647.204.000
الشباب والرياضة	36.141.213.000
المجموع الفرعي	**3.910.595.317.000**
التكاليف المشتركة	**697.655.158.000**
المجموع العام	**4.608. 250.475.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2012 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرنـامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة.....	16.448.000	15.567.000
الفلاحة والري.....	203.686.120	301.257.000
دعم الخدمات المنتجة.....	6.616.870	20.329.870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.496.802.280	1.018.055.111
التربية والتكوين.....	198.511.000	133.624.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	91.125.000	92.970.500
دعم الحصول على سكن.....	409.665.000	295.550.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	67.000.000	67.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.789.854.270**	**2.144.353.481**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	616.063.100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**676.063.100**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.849.854.270**	**2.820.416.581**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة والمناجم	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن والعمران	15.513.582.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب والرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجموع الفرعي	**3.952.575.911.000**
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجموع العام	**4.335.614.484.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	61.500	3.050.000
الفلاحة والري.....	187.273.400	129.613.000
دعم الخدمات المنتجة.....	13.741.060	22.286.060
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.113.654.100	713.925.100
التربية والتكوين.....	169.839.000	273.134.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	113.388.000	235.901.000
دعم الحصول على سكن.....	87.202.000	194.070.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	605.727.500
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	51.500.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	115.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**215.000.000**	**732.227.500**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على سكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول	3.618.099.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	549.809.342.000
الشؤون الخارجية	31.196.709.000
العدل	74.707.836.000
المالية	92.615.093.000
الطاقة	44.010.067.000
الصناعة والمناجم	5.314.058.000
الفلاحة و التنمية الريفية	255.101.097.000
المجاهدين	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.500.459.000
التجارة	24.276.345.000
النقل	12.549.139.000
الموارد المائية	21.144.492.000
الأشغال العمومية	19.930.760.000
السكن والعمران والمدينة	22.600.480.000
التربية الوطنية	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	234.882.131.000
التهيئة العمرانية والبيئة	2.550.261.000
الثقافة	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.653.688.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.062.000
الشباب	14.158.870.000
الرياضة	26.282.691.000
الاتصال	18.871.461.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.985.130.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.429.022.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.404.748.000
المجموع الفرعي	**4.436.059.221.000**
التكاليف المشتركة	536.219.273.000
المجموع العام	**4.972.278.494.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري.....	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة.....	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين.....	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن.....	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**3.615.071.730**	**2.802.093.730**
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**464.600.000**	**1.083.691.200**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**4.079.671.730**	**3.885.784.930**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	426.127.386.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30.573.877.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	73.431.991.000
المالية	95.399.378.000
الطاقة	44.793.741.000
الصناعة والمناجم	5.349.818.000
الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
المجاهدين	248.645.702.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.033.177.000
التجارة	20.527.754.000
النقل	11.218.880.000
الموارد المائية والبيئة	17.616.679.000
الأشغال العمومية	19.085.089.000
السكن والعمران والمدينة	21.302.786.000
التربية الوطنية	764.052.396.000
التعليم العالي والبحث العلمي	312.145.998.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.379.263.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226.484.929.000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4.117.881.000
الثقافة	19.056.672.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان	243.408.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379.407.269.000
الشباب والرياضة	37.181.458.000
الاتصال	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.875.224.000
المجموع الفرعي	**4.359.144.400.000**
التكاليف المشتركة	448.187.600.000
المجموع العام	**4.807.332.000.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري.....	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة.....	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين.....	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن.....	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	–	–
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**239.005.000**	**773.454.928**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**1.894.204.327**	**3.176.848.243**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.825.999.000
مصالح الوزير الأول	4.508.933.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	394.260.754.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	35.216.220.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....	للبيان
العدل	72.671.000.000
المالية	87.513.834.000
الصناعة والمناجم	4.617.498.000
الطاقة	44.157.846.000
المجاهدين	245.943.029.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.375.735.000
التجارة	19.511.320.000
التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية	3.622.324.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	212.797.631.000
الموارد المائية والبيئة	16.183.538.000
السكن والعمران والمدينة	17.658.533.000
الأشغال العمومية والنقل	27.425.215.000
التربية الوطنية	746.261.385.000
التعليم العالي والبحث العلمي	310.791.629.000
التكوين والتعليم المهنيين	48.304.358.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	151.442.004.000
الثقافة	16.005.614.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	70.904.217.000
العلاقات مع البرلمان	235.083.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	389.073.747.000
الشباب والرياضة	34.554.477.000
الاتصال	18.698.935.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.432.269.000
المجموع الفرعي	**4.126.290.127.000**
التكاليف المشتركة	465.551.834.000
المجموع العام	**4.591.841.961.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	3.611.000	2.757.000
الفلاحة والري.....	101.062.200	151.655.000
دعم الخدمات المنتجة.....	5.120.500	13.403.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	139.940.800	366.811.100
التربية والتكوين.....	90.903.410	103.064.910
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	30.695.710	60.482.110
دعم الحصول على سكن.....	14.989.500	287.257.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	35.000.000	35.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**1.221.323.120**	**1.620.430.620**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	504.943.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	165.350.000	124.000.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	–	42.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**165.350.000**	**670.943.000**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**1.386.673.120**	**2.291.373.620**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2018 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.859.006.000
مصالح الوزير الأول	4.458.622.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الشؤون الخارجية	35.216.850.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	425.576.433.000
العدل	74.543.069.000
المالية	86.823.922.000
الطاقة	50.806.569.000
المجاهدين	225.169.592.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.244.314.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	313.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	46.840.000.000
الثقافة	15.272.000.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.344.644.000
الشباب والرياضة	35.237.000.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.379.794.000
الصناعة والمناجم	4.612.355.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	211.814.118.000
السكن والعمران والمدينة	16.624.426.000
التجارة	19.979.062.000
الاتصال	20.702.804.000
الأشغال العمومية والنقل	25.984.720.000
الموارد المائية	14.099.310.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.157.141.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	392.163.373.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	154.011.680.000
العلاقات مع البرلمان	229.880.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.109.479.306.000**
التكاليف المشتركة	474.982.927.000
المجموع العام	**4.584.462.233.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2018 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.315.893	7.399.089
الفلاحة والري	116.522.398	157.775.000
دعم الخدمات المنتجة	73.355.857	80.309.269
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	596.587.648	636.529.424
التربية والتكوين	101.779.882	118.725.739
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	77.101.918	89.381.082
دعم الحصول على سكن	69.843.340	384.892.820
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.940.506.936**	**2.175.012.423**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	638.303.602
احتياطي لنفقات غير متوقعة	330.000.000	330.000.000
تسوية الديون المستحقة على الدولة	—	400.000.000
المساهمة الاستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (ص.و.ت.ا)	—	500.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**330.000.000**	**1.868.303.602**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.270.506.936**	**4.043.316.025**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2019 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.222.221.000
مصالح الوزير الأول	4.497.060.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	38.066.300.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418.409.273.000
العدل	75.862.145.000
المالية	86.980.203.000
الطاقة	50.800.596.000
المجاهدين	224.959.977.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.284.704.000
التربية الوطنية	709.558.540.000
التعليم العالي والبحث العلمي	317.336.878.000
التكوين والتعليم المهنيين	47.840.500.000
الثقافة	15.284.380.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.312.296.000
الشباب والرياضة	35.462.228.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67.385.008.000
الصناعة والمناجم	4.727.613.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235.295.108.000
السكن والعمران والمدينة	16.281.000.000
التجارة	18.378.207.000
الاتصال	21.008.144.000
الأشغال العمومية والنقل	49.959.375.000
الموارد المائية	14.145.239.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.202.041.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	398.970.409.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153.695.039.000
العلاقات مع البرلمان	231.760.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.136.204.000
المجموع الفرعي	**4.276.292.448.000**
التكاليف المشتركة	678.184.088.000
المجموع العام	**4.954.476.536.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2019 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.331.320	61.242.919
الفلاحة والري	160.787.844	235.599.403
دعم الخدمات المنتجة	55.793.219	72.755.609
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	485.491.071	635.781.484
التربية والتكوين	127.805.000	162.893.838
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	70.673.722	146.552.448
دعم الحصول على سكن	99.685.110	423.428.891
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.901.567.286**	**2.438.254.592**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	671.953.450
احتياطي لنفقات غير متوقعة	700.095.000	362.473.900
تسوية الديون المستحقة على الدولة	–	100.000.000
إعادة رسملة البنوك	–	30.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**700.095.000**	**1.164.427.350**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.601.662.286**	**3.602.681.942**

المطبعة الرسمية - حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 الجزائر - محطة

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الشؤون الخارجية	38.383.000.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	431.994.418.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.374.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.132.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
الشباب والرياضة	36.518.016.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	82.173.251.000
الصناعة والمناجم	4.685.200.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	225.179.207.000
السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
التجارة	17.527.751.000
الاتصال	18.360.897.000
الأشغال العمومية والنقل	24.655.965.000
الموارد المائية	13.685.429.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	408.282.838.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
العلاقات مع البرلمان	223.629.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	**4.399.874.548.000**
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	**4.893.439.095.000**

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	20.000	8.228.690
الفلاحة والري	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على سكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.469.880.844**	**2.130.208.744**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	—	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقّعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**150.000.000**	**799.464.487**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.619.880.844**	**2.929.673.231**

الجدول " ب "
(المادة 50)
الباب الأول
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير
الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2011

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2011
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	392 398 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 497 865 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	230 546 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات والنفقات المختلفة	41 000 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	206 565 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات والنفقات المختلفة	28 500 000
	الوزير الأول	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	85 100 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات والنفقات المختلفة	400 000 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	70 536 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات والنفقات المختلفة	38 309 000
	وزارة العدل	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	2 261 060 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات والنفقات المختلفة	311 000 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	1 264 983 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات والنفقات المختلفة	534 274 000
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	13 311 963 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات والنفقات المختلفة	3 120 000 000
	وزارة الإتصال	
1.2.1.1.0.09.000	- الموظفون و الأعوان	61 752 000
1.2.1.2.0.09.000	- المعدات والنفقات المختلفة	303 000 000

الفصـــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2011
	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	37 731 324 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات والنفقات المختلفة	6 272 939 000
	وزارة الصحة	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	6 118 581 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات والنفقات المختلفة	2 980 000 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	1 832 659 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات والنفقات المختلفة	250 000 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	36 456 400 000
	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	248 504 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات والنفقات المختلفة	96 000 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	43 415 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات والنفقات المختلفة	14 370 000
	وزارة التجهيز والنقل	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	665 943 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات والنفقات المختلفة	110 000 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	660 892 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 340 000 000
	وزارة الشباب و الرياضة	
1.2.1.1.0.21.000	- الموظفون و الأعوان	394 602 000
1.2.1.2.0.21.000	- المعدات والنفقات المختلفة	151 000 000
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
1.2.1.1.0.23.000	- الموظفون و الأعوان	234 348 000
1.2.1.2.0.23.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 340 000 000
	الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الإقتصادية والعامة	
1.2.1.1.0.24.000	- الموظفون و الأعوان	26 059 000
1.2.1.2.0.24.000	- المعدات والنفقات المختلفة	40 500 000
	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	
1.2.1.1.0.27.000	- الموظفون و الأعوان	445 845 000
1.2.1.2.0.27.000	- المعدات والنفقات المختلفة	215 014 000

الجدول (I)

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2012

(بالدرهم)

الفصـــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2012
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	401 522 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 497 865 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	284 121 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات والنفقات المختلفة	39 800 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	214 226 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات والنفقات المختلفة	37 800 000
	رئيس الحكومة	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	91 787 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات والنفقات المختلفة	472 597 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	71 536 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات والنفقات المختلفة	38 309 000
	وزارة العدل	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	2 810 673 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات والنفقات المختلفة	312 000 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	1 320 617 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات والنفقات المختلفة	535 774 000
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	14 209 765 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات والنفقات المختلفة	3 300 700 000
	وزارة الإتصال	
1.2.1.1.0.09.000	- الموظفون و الأعوان	64 208 000
1.2.1.2.0.09.000	- المعدات والنفقات المختلفة	328 000 000

الفصـــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2012
	وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	40 513 297 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات والنفقات المختلفة	6 555 619 000
	وزارة الصحة	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	6 652 384 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات والنفقات المختلفة	3 428 000 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	1 958 230 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات والنفقات المختلفة	240 000 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	46 092 530 000
	وزارة السياحة والصناعة التقليدية	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	275 325 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات والنفقات المختلفة	111 068 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	47 916 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات والنفقات المختلفة	14 370 000
	وزارة التجهيز والنقل	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	717 934 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات والنفقات المختلفة	100 580 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	729 300 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 530 952 000
	وزارة الشباب و الرياضة	
1.2.1.1.0.21.000	- الموظفون و الأعوان	435 564 000
1.2.1.2.0.21.000	- المعدات والنفقات المختلفة	170 000 000
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
1.2.1.1.0.23.000	- الموظفون و الأعوان	268 709 000
1.2.1.2.0.23.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 734 000 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون الإقتصادية والعامة	
1.2.1.1.0.24.000	- الموظفون و الأعوان	29 473 000
1.2.1.2.0.24.000	- المعدات والنفقات المختلفة	60 894 000
	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	
1.2.1.1.0.27.000	- الموظفون و الأعوان	493 986 000
1.2.1.2.0.27.000	- المعدات والنفقات المختلفة	324 611 000

الجدول " ج "
(المادة 52)
الباب الثاني
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2013

(بالدرهم)

الفصـــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2013	اعتمادات الالتزام في سنة 2014 و ما يليها	المجموع
1.2.2.0.0.02.000	البلاط الملكي	131 608 000	-	131 608 000
1.2.2.0.0.03.000	مجلس النواب	42 400 000	-	42 400 000
1.2.2.0.0.43.000	مجلس المستشارين	-	-	-
1.2.2.0.0.04.000	رئيس الحكومة	700 000 000	-	700 000 000
1.2.2.0.0.05.000	المحاكم المالية	52 000 000	16 000 000	68 000 000
1.2.2.0.0.06.000	وزارة العدل و الحريات	324 000 000	300 000 000	624 000 000
1.2.2.0.0.07.000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	116 000 000	-	116 000 000
1.2.2.0.0.08.000	وزارة الداخلية	2 919 430 000	900 000 000	3 819 430 000
1.2.2.0.0.09.000	وزارة الإتصال	946 630 000	32 000 000	978 630 000
1.2.2.0.0.10.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	1 000 000 000	300 000 000	1 300 000 000
1.2.2.0.0.11.000	وزارة التربية الوطنية	2 768 000 000	2 800 000 000	5 568 000 000
1.2.2.0.0.12.000	وزارة الصحة	2 000 000 000	1 700 000 000	3 700 000 000
1.2.2.0.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية	353 000 000	100 000 000	453 000 000
1.2.2.3.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	18 667 709 000	-	18 667 709 000
1.2.2.0.0.14.000	وزارة السياحة	595 320 000	66 000 000	661 320 000
1.2.2.0.0.16.000	الأمانة العامة للحكومة	2 240 000	-	2 240 000
1.2.2.0.0.17.000	وزارة التجهيز والنقل	5 841 187 000	7 586 780 000	13 427 967 000
1.2.2.0.0.20.000	وزارة الفلاحة والصيد البحري	8 140 650 000	3 690 000 000	11 830 650 000
1.2.2.0.0.21.000	وزارة الشباب و الرياضة	700 000 000	300 000 000	1 000 000 000
1.2.2.0.0.23.000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 210 000 000	630 000 000	1 840 000 000
1.2.2.0.0.24.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	18 500 000	1 000 000	19 500 000
1.2.2.0.0.26.000	وزارة الصناعة التقليدية	330 000 000	70 000 000	400 000 000
1.2.2.0.0.27.000	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	3 509 000 000	5 795 000 000	9 304 000 000
1.2.2.0.0.28.000	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	1 180 350 000	124 000 000	1 304 350 000
1.2.2.0.0.29.000	وزارة الثقافة	216 750 000	70 000 000	286 750 000
1.2.2.0.0.30.000	وزارة السكنى والتعمير و سياسة المدينة	1 025 300 000	55 000 000	1 080 300 000
1.2.2.0.0.31.000	وزارة التشغيل و التكوين المهني	424 000 000	91 000 000	515 000 000
1.2.2.0.0.32.000	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني	12 000 000	3 000 000	15 000 000
1.2.2.0.0.33.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية و تحديث الادارة	47 500 000	9 000 000	56 500 000
1.2.2.0.0.34.000	إدارة الدفاع الوطني	4 610 000 000	2 864 000 000	7 474 000 000

الفصـــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2013	اعتمادات الالتزام في سنة 2014 و ما يليها	المجموع
1.2.2.0.0.35.000	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	9 931 000	8 500 000	18 431 000
1.2.2.0.0.40.000	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	13 000 000	-	13 000 000
1.2.2.0.0.42.000	المندوبية السامية للتخطيط	97 770 000	18 500 000	116 270 000
1.2.2.0.0.45.000	المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر	200 000 000	150 000 000	350 000 000
1.2.2.0.0.48.000	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	177 800 000	-	177 800 000
1.2.2.0.0.50.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	136 000 000	8 300 000	144 300 000
1.2.2.0.0.51.000	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	375 000 000	455 000 000	830 000 000
1.2.2.0.0.52.000	المجلس الإقتصادي والإجتماعي	12 000 000	5 000 000	17 000 000
	مجموع نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة	**58 905 075 000**	**28 148 080 000**	**87 053 155 000**

الجدول " د "
(المادة 53)
الباب الثالث
التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي لسنة 2013

(بالدرهم)

الفصـــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2013
1.2.3.1.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي	22 392 345 000
1.2.3.2.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية - استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل	16 876 821 000
	مجموع النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي	**39 269 166 000**

الجدول " ب "
(المادة 40)
الباب الأول
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير
الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2014

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2014
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	410 200 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 500 183 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	328 308 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات والنفقات المختلفة	73 900 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	256 630 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات والنفقات المختلفة	47 850 000
	رئيس الحكومة	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	88 366 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات والنفقات المختلفة	473 767 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	164 333 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات والنفقات المختلفة	50 274 000
	وزارة العدل والحريات	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	3 421 140 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات والنفقات المختلفة	321 783 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	1 428 993 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات والنفقات المختلفة	549 874 000
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	14 960 197 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات والنفقات المختلفة	3 302 900 000
	وزارة الإتصال	
1.2.1.1.0.09.000	- الموظفون و الأعوان	70 205 000
1.2.1.2.0.09.000	- المعدات والنفقات المختلفة	370 925 000

الفصـــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2014
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	
1.2.1.1.0.10.000	- الموظفون و الأعوان	5 322 268 000
1.2.1.2.0.10.000	- المعدات والنفقات المختلفة	2 800 000 000
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	39 660 686 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات والنفقات المختلفة	4 006 369 000
	وزارة الصحة	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	7 368 194 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات والنفقات المختلفة	4 050 000 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	2 180 313 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات والنفقات المختلفة	260 000 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	62 028 000 000
	وزارة السياحة	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	169 766 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات والنفقات المختلفة	69 234 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	54 505 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات والنفقات المختلفة	14 370 000
	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	810 129 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات والنفقات المختلفة	155 258 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	790 366 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 817 968 000
	وزارة الشباب و الرياضة	
1.2.1.1.0.21.000	- الموظفون و الأعوان	439 410 000
1.2.1.2.0.21.000	- المعدات والنفقات المختلفة	175 000 000
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
1.2.1.1.0.23.000	- الموظفون و الأعوان	408 260 000
1.2.1.2.0.23.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 944 500 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	
1.2.1.1.0.24.000	- الموظفون و الأعوان	31 196 000
1.2.1.2.0.24.000	- المعدات والنفقات المختلفة	21 892 000

الجدول " ب "
(المادة 48)
الباب الأول
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير
الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2015

(بالدرهم)

الفصـــــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2015
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	422 506 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 500 183 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	338 521 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات والنفقات المختلفة	73 900 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	264 693 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات والنفقات المختلفة	47 850 000
	رئيس الحكومة	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	89 250 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات والنفقات المختلفة	467 127 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	204 173 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات والنفقات المختلفة	40 000 000
	وزارة العدل والحريات	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	3 758 484 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات والنفقات المختلفة	385 333 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	1 489 530 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات والنفقات المختلفة	586 000 000
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	15 573 128 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات والنفقات المختلفة	3 363 622 000
	وزارة الإتصال	
1.2.1.1.0.09.000	- الموظفون و الأعوان	70 907 000
1.2.1.2.0.09.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 184 020 000

الفصـــــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2015
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	
1.2.1.1.0.10.000	- الموظفون و الأعوان	5 384 535 000
1.2.1.2.0.10.000	- المعدات والنفقات المختلفة	2 840 000 000
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	39 809 423 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات والنفقات المختلفة	4 042 369 000
	وزارة الصحة	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	7 441 876 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات والنفقات المختلفة	4 154 500 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	2 208 569 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات والنفقات المختلفة	378 490 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	52 624 000 000
	وزارة السياحة	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	174 894 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات والنفقات المختلفة	90 067 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	55 050 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات والنفقات المختلفة	15 770 000
	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	818 230 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات والنفقات المختلفة	233 028 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	800 655 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات والنفقات المختلفة	2 151 482 000
	وزارة الشباب و الرياضة	
1.2.1.1.0.21.000	- الموظفون و الأعوان	450 395 000
1.2.1.2.0.21.000	- المعدات والنفقات المختلفة	191 000 000
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
1.2.1.1.0.23.000	- الموظفون و الأعوان	414 789 000
1.2.1.2.0.23.000	- المعدات والنفقات المختلفة	2 205 000 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	
1.2.1.1.0.24.000	- الموظفون و الأعوان	31 508 000
1.2.1.2.0.24.000	- المعدات والنفقات المختلفة	37 265 000

الجدول " ب "
(المادة 58)
الباب الأول
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير
الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016

(بالدرهم)

الفصـــــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2016
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	433 865 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 504 183 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	341 221 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات والنفقات المختلفة	73 900 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	197 058 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات والنفقات المختلفة	45 000 000
	رئيس الحكومة	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	90 206 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات والنفقات المختلفة	518 599 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	210 633 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات والنفقات المختلفة	41 200 000
	وزارة العدل والحريات	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	3 758 500 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات والنفقات المختلفة	385 333 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	1 761 500 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات والنفقات المختلفة	586 000 000
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	16 250 815 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات والنفقات المختلفة	3 583 622 000
	وزارة الإتصال	
1.2.1.1.0.09.000	- الموظفون و الأعوان	70 925 000
1.2.1.2.0.09.000	- المعدات والنفقات المختلفة	1 213 770 000

الفصـــــول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الاعتمادات لسنة 2016
	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	
1.2.1.1.0.10.000	- الموظفون و الأعوان	5 803 000 000
1.2.1.2.0.10.000	- المعدات والنفقات المختلفة	3 193 500 000
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	38 924 937 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات والنفقات المختلفة	4 044 984 000
	وزارة الصحة	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	7 523 969 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات والنفقات المختلفة	4 256 965 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	2 259 739 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات والنفقات المختلفة	383 690 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	38 182 000 000
1.2.1.5.0.13.000	- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	5 260 000 000
	وزارة السياحة	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	175 133 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات والنفقات المختلفة	96 561 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	59 366 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات والنفقات المختلفة	15 770 000
	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	818 535 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات والنفقات المختلفة	237 668 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	800 782 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات والنفقات المختلفة	2 246 638 000
	وزارة الشباب و الرياضة	
1.2.1.1.0.21.000	- الموظفون و الأعوان	460 596 000
1.2.1.2.0.21.000	- المعدات والنفقات المختلفة	191 000 000
	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	
1.2.1.1.0.23.000	- الموظفون و الأعوان	480 716 000
1.2.1.2.0.23.000	- المعدات والنفقات المختلفة	2 416 000 000
	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	
1.2.1.1.0.24.000	- الموظفون و الأعوان	31 264 000
1.2.1.2.0.24.000	- المعدات والنفقات المختلفة	37 762 000

الجدول (II)

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2017

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2017	إعتمادات الإلتزام في سنة 2018 و ما يليها	المجموع
1.2.2.0.0.02.000	البلاط الملكي	131 608 000	-	131 608 000
1.2.2.0.0.03.000	مجلس النواب	24 700 000	-	24 700 000
1.2.2.0.0.43.000	مجلس المستشارين	12 850 000	10 000 000	22 850 000
1.2.2.0.0.04.000	رئيس الحكومة	456 375 000	-	456 375 000
1.2.2.0.0.05.000	المحاكم المالية	35 200 000	10 000 000	45 200 000
1.2.2.0.0.06.000	وزارة العدل والحريات	299 250 000	300 000 000	599 250 000
1.2.2.0.0.07.000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	300 000 000	-	300 000 000
1.2.2.0.0.08.000	وزارة الداخلية	2 831 030 000	2 931 290 000	5 762 320 000
1.2.2.0.0.09.000	وزارة الإتصال	398 212 000	3 000 000	401 212 000
1.2.2.0.0.10.000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	876 000 000	270 000 000	1 146 000 000
1.2.2.0.0.11.000	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني	3 979 286 000	1 586 000 000	5 565 286 000
1.2.2.0.0.12.000	وزارة الصحة	2 400 000 000	2 000 000 000	4 400 000 000
1.2.2.0.0.13.000	وزارة الإقتصاد والمالية	187 153 000	67 000 000	254 153 000
1.2.2.3.0.13.000	وزارة الإقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	20 176 000 000	-	20 176 000 000
1.2.2.0.0.14.000	وزارة السياحة	426 837 000	66 000 000	492 837 000
1.2.2.0.0.16.000	الأمانة العامة للحكومة	3 040 000	-	3 040 000
1.2.2.0.0.17.000	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك	6 899 221 000	6 648 000 000	13 547 221 000
1.2.2.0.0.20.000	وزارة الفلاحة والصيد البحري	8 656 400 000	6 063 000 000	14 719 400 000
1.2.2.0.0.21.000	وزارة الشباب و الرياضة	1 925 000 000	450 000 000	2 375 000 000
1.2.2.0.0.23.000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	998 554 000	630 000 000	1 628 554 000
1.2.2.0.0.24.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	7 140 000	1 000 000	8 140 000
1.2.2.0.0.26.000	وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني	320 980 000	50 000 000	370 980 000
1.2.2.0.0.27.000	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	3 630 986 000	9 671 300 000	13 302 286 000
1.2.2.0.0.28.000	وزارة الصناعة والتجارة والإستثمار والإقتصاد الرقمي	2 217 725 000	104 000 000	2 321 725 000
1.2.2.0.0.29.000	وزارة الثقافة	330 000 000	50 000 000	380 000 000
1.2.2.0.0.30.000	وزارة السكنى و سياسة المدينة	543 752 000	10 000 000	553 752 000
1.2.2.0.0.31.000	وزارة التشغيل و الشؤون الإجتماعية	60 420 000	3 000 000	63 420 000
1.2.2.0.0.32.000	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني	6 000 000	-	6 000 000
1.2.2.0.0.33.000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية و تحديث الإدارة	25 030 000	24 000 000	49 030 000
1.2.2.0.0.34.000	إدارة الدفاع الوطني	4 473 490 000	3 113 000 000	7 586 490 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2017	إعتمادات الإلتزام في سنة 2018 و ما يليها	المجموع
1.2.2.0.0.35.000	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	19 022 000	6 000 000	25 022 000
1.2.2.0.0.40.000	المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان	9 600 000	-	9 600 000
1.2.2.0.0.42.000	المندوبية السامية للتخطيط	29 885 000	8 000 000	37 885 000
1.2.2.0.0.45.000	المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر	157 000 000	160 000 000	317 000 000
1.2.2.0.0.46.000	وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني	293 900 000	165 000 000	458 900 000
1.2.2.0.0.48.000	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الإجتماعية	80 500 000	-	80 500 000
1.2.2.0.0.50.000	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	177 000 000	10 000 000	187 000 000
1.2.2.0.0.51.000	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	160 700 000	250 000 000	410 700 000
1.2.2.0.0.52.000	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	12 000 000	-	12 000 000
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية العامة	**63 571 846 000**	**34 659 590 000**	**98 231 436 000**

الجدول (III)

التوزيع على الفصول للإعتمادات المفتوحة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي لسنة 2017

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2017
1.2.3.1.0.13.000	وزارة الإقتصاد والمالية - فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي	27 474 000 000
1.2.3.2.0.13.000	وزارة الإقتصاد والمالية - استهلاكات الدين العمومي المتوسط و الطويل الأجل	45 882 000 000
	مجموع النفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي	**73 356 000 000**

الجدول - ب -
(المادة 44)
الباب الأول
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2018
(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2018
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	487 613 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 504 183 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	363 381 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات و النفقات المختلفة	69 200 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	226 293 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات و النفقات المختلفة	45 000 000
	رئيس الحكومة	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	98 534 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات و النفقات المختلفة	575 224 000
	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	
1.2.1.1.0.40.000	- الموظفون و الأعوان	11 901 000
1.2.1.2.0.40.000	- المعدات و النفقات المختلفة	15 475 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	241 000 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات و النفقات المختلفة	50 000 000
	وزارة العدل	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	3 687 000 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات و النفقات المختلفة	389 994 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	2 156 015 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 608 000 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2018
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	18 564 408 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات و النفقات المختلفة	3 569 480 000
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	42 241 372 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات و النفقات المختلفة	11 191 418 000
	وزارة الصحة	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	7 940 120 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات و النفقات المختلفة	4 300 000 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	2 271 926 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات و النفقات المختلفة	373 640 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	36 623 620 000
1.2.1.5.0.13.000	- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	7 200 000 000
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	309 319 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات و النفقات المختلفة	344 739 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	66 768 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات و النفقات المختلفة	13 420 000
	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	1 073 000 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات و النفقات المختلفة	630 001 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	1 273 600 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات و النفقات المختلفة	2 531 963 000
	وزارة الشباب و الرياضة	
1.2.1.1.0.21.000	- الموظفون و الأعوان	464 237 000
1.2.1.2.0.21.000	- المعدات و النفقات المختلفة	330 000 000

الجدول - ب -
(المادة 54)
الباب الأول
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2019
(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2019
	جلالة الملك	
1.2.1.1.0.01.000	- القوائم المدنية	26 292 000
1.2.1.2.0.01.000	- مخصصات السيادة	517 164 000
	البلاط الملكي	
1.2.1.1.0.02.000	- الموظفون و الأعوان	495 857 000
1.2.1.2.0.02.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 504 183 000
	مجلس النواب	
1.2.1.1.0.03.000	- الموظفون و الأعوان	374 181 000
1.2.1.2.0.03.000	- المعدات و النفقات المختلفة	69 200 000
	مجلس المستشارين	
1.2.1.1.0.43.000	- الموظفون و الأعوان	233 215 000
1.2.1.2.0.43.000	- المعدات و النفقات المختلفة	45 000 000
	رئيس الحكومة	
1.2.1.1.0.04.000	- الموظفون و الأعوان	98 534 000
1.2.1.2.0.04.000	- المعدات و النفقات المختلفة	603 224 000
	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان	
1.2.1.1.0.40.000	- الموظفون و الأعوان	12 269 000
1.2.1.2.0.40.000	- المعدات و النفقات المختلفة	17 000 000
	المحاكم المالية	
1.2.1.1.0.05.000	- الموظفون و الأعوان	265 340 000
1.2.1.2.0.05.000	- المعدات و النفقات المختلفة	50 000 000
	وزارة العدل	
1.2.1.1.0.06.000	- الموظفون و الأعوان	3 986 262 000
1.2.1.2.0.06.000	- المعدات و النفقات المختلفة	389 994 000
	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	
1.2.1.1.0.07.000	- الموظفون و الأعوان	2 197 919 000
1.2.1.2.0.07.000	- المعدات و النفقات المختلفة	1 408 000 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2019
	وزارة الداخلية	
1.2.1.1.0.08.000	- الموظفون و الأعوان	20 935 943 000
1.2.1.2.0.08.000	- المعدات و النفقات المختلفة	3 830 280 000
	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	
1.2.1.1.0.11.000	- الموظفون و الأعوان	41 368 540 000
1.2.1.2.0.11.000	- المعدات و النفقات المختلفة	13 818 358 000
	وزارة الصحة	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	8 581 249 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات و النفقات المختلفة	4 500 000 000
	وزارة الاقتصاد والمالية	
1.2.1.1.0.13.000	- الموظفون و الأعوان	2 313 465 000
1.2.1.2.0.13.000	- المعدات و النفقات المختلفة	373 640 000
1.2.1.3.0.13.000	- التكاليف المشتركة	44 095 142 000
1.2.1.5.0.13.000	- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	10 533 773 000
	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	
1.2.1.1.0.14.000	- الموظفون و الأعوان	334 095 000
1.2.1.2.0.14.000	- المعدات و النفقات المختلفة	344 739 000
	الأمانة العامة للحكومة	
1.2.1.1.0.16.000	- الموظفون و الأعوان	67 099 000
1.2.1.2.0.16.000	- المعدات و النفقات المختلفة	13 420 000
	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	
1.2.1.1.0.17.000	- الموظفون و الأعوان	1 126 349 000
1.2.1.2.0.17.000	- المعدات و النفقات المختلفة	626 000 000
	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	
1.2.1.1.0.20.000	- الموظفون و الأعوان	1 259 957 000
1.2.1.2.0.20.000	- المعدات و النفقات المختلفة	2 683 909 000
	وزارة الشباب و الرياضة	
1.2.1.1.0.21.000	- الموظفون و الأعوان	462 236 000
1.2.1.2.0.21.000	- المعدات و النفقات المختلفة	345 000 000

الجدول -ج-
(المادة 48)
الباب الثاني
التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2020
(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2020	اعتمادات الإلتزام في سنة 2021 و مايليها	المجموع
1.2.2.2.0.02.000	البلاط الملكي	131 608 000	-	131 608 000
1.2.2.2.0.03.000	مجلس النواب	20 000 000	-	20 000 000
1.2.2.2.0.43.000	مجلس المستشارين	12 850 000	10 000 000	22 850 000
1.2.2.2.0.04.000	رئيس الحكومة	587 045 000	7 000 000	594 045 000
1.2.2.2.0.40.000	وزارة الدولة المكلفة بحقوق الانسان والعلاقات مع البرلمان	14 300 000	-	14 300 000
1.2.2.2.0.05.000	المحاكم المالية	55 000 000	55 000 000	110 000 000
1.2.2.2.0.06.000	وزارة العدل	296 490 000	300 000 000	596 490 000
1.2.2.2.0.07.000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	360 000 000	70 000 000	430 000 000
1.2.2.2.0.08.000	وزارة الداخلية	3 125 950 000	3 601 690 000	6 727 640 000
1.2.2.2.0.11.000	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي	7 117 280 000	4 467 000 000	11 584 280 000
1.2.2.2.0.12.000	وزارة الصحة	3 350 000 000	4 000 000 000	7 350 000 000
1.2.2.2.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة	226 253 000	68 400 000	294 653 000
1.2.2.3.0.13.000	وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - التكاليف المشتركة	23 200 755 000	-	23 200 755 000
1.2.2.2.0.14.000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي	1 016 161 000	116 000 000	1 132 161 000
1.2.2.2.0.16.000	الأمانة العامة للحكومة	3 040 000	-	3 040 000
1.2.2.2.0.17.000	وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء	11 008 215 000	35 502 000 000	46 510 215 000
1.2.2.2.0.20.000	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	13 292 095 000	11 165 000 000	24 457 095 000
1.2.2.2.0.23.000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 161 054 000	900 000 000	2 061 054 000
1.2.2.2.0.27.000	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة	1 039 586 000	71 000 000	1 110 586 000
1.2.2.2.0.28.000	وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي	2 202 515 000	120 000 000	2 322 515 000
1.2.2.2.0.29.000	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	3 245 322 000	215 000 000	3 460 322 000
1.2.2.2.0.31.000	وزارة الشغل و الإدماج المهني	79 725 000	20 000 000	99 725 000
1.2.2.2.0.34.000	إدارة الدفاع الوطني	5 146 690 000	3 113 000 000	8 259 690 000
1.2.2.2.0.35.000	المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	7 525 000	3 000 000	10 525 000
1.2.2.2.0.42.000	المندوبية السامية للتخطيط	29 885 000	8 000 000	37 885 000
1.2.2.2.0.46.000	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	883 267 000	160 000 000	1 043 267 000

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2020	اعتمادات الإلتزام في سنة 2021 و مايليها	المجموع
1.2.2.2.0.48.000	وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة	225 500 000	-	225 500 000
1.2.2.2.0.51.000	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	160 700 000	250 000 000	410 700 000
1.2.2.2.0.52.000	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي	9 000 000	-	9 000 000
1.2.2.2.0.53.000	المجلس الأعلى للسلطة القضائية	183 600 000	192 800 000	376 400 000
1.2.2.2.0.54.000	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	18 884 000	-	18 884 000
1.2.2.2.0.55.000	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	للتذكرة	للتذكرة	للتذكرة
	مجموع نفقات الإستثمار الخاصة بالميزانية العامة	**78 210 295 000**	**64 414 890 000**	**142 625 185 000**

ملخص الدراسة

تناولنا هذه الدراسة موضوع سباق التسلح و تأثيراته على أمن المنطقة المغاربية بعد 2011.

فكان التركيز على هذه الفترة التاريخية الجد حديثة ، لأن الثورات التي انطلقت في العالم العربي بدأت من تونس فليبيا حتى وصلت إلى معظم الدول العربية ، فكأن لها الأثر البارز على أمن و استقرار المنطقة المغاربية ، كما أنها زادت من التوترات بين العلاقات الثنائية الجزائرية المغربية ، فسارعا كل منها إلى سباق مهول نحو التسلح.

من خلال الاشكالية التي طرحناها : **ما هو تأثير سباق التسلح بين الجزائر و المغرب على أمن المنطقة المغاربية بعد 2011 ؟** خصصنا لمعالجتها ثلاثة فصول :

- **تناولنا في الفصل الأول المنطلقات المفاهيمية و النظرية للدراسة وذلك بمعرفة الضبط اللغوي للأمن و أبعاده و مستوياته، و التفسيرات الواقعية له، كما تعرفنا على مفهوم سباق التسلح و المصطلحات المتعلقة به .**
- **أما في الفصل الثاني فرأينا مقومات الأمن في المنطقة المغاربية و ذلك بالتعرف على السياق التاريخي للجيوش المغاربية و دور المؤسسات**

العسكرية في كل دول مغاربية، ثم عرجنا على معرفة المقومات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، ثم درسنا المقومات الجيوسياسية و تنوع التحالفات لدول المنطقة المغاربية.

- في الفصل الثالث ركزنا على سباق التسلح بين الجزائر و المغرب بعد 2011 و كيف كان أثره على الأمن الاقتصادي و الاجتماعي و التنموي في المنطقة المغاربية، و كيف بقيت قضية الصحراء الغربية حاجزا بين الدولتين إلى يومنا هذا.

و قد توصلنا إلى ما يلي:

- الطابع النزاعي بين المغرب و الجزائر يبقى عائقا لكل اتحاد مغاربي مستقبلي.
- سباق الجزائر نحو التسلح منطقي جدا في ظل الظروف الراهنة ، من عدم استقرار جميع حدودها – ليبيا، تونس ، دول الساحل جنوبا، و غربا مع المغرب.
- سباق المغرب نحو التسلح هو مجاراة للجزائر ليس إلا ، وذلك بحسب الخبراء المغاربة أنفسهم.
- انفراد الدول المغاربية دون اتحاد تبقى عرضة للغزاة و التدخلات كما رأينا في ليبيا المقسمة و التدخل الفرنسي في دول الساحل.
- اتحاد المغرب العربي الكبير مرهون بعلاقة حسن الجوار و التفاهم الجزائري المغربي، الذي بدوره يؤدي إلى التكامل فالاندماج مثل الاتحاد الأوربي.

Study summary

This study deals with the issue of the arms race and its effects on the security of the Maghreb after 2011.

The focus was on this very recent historical period, because the revolutions that started in the Arab world started from Tunisia and Libya until they reached most of the Arab countries, as if they had a prominent impact on the security and stability of the Maghreb region, and it also increased the tensions between the Algerian-Moroccan bilateral relations. All of them to a massive arms race.

Through the problem that we raised: What is the impact of the arms race between Algeria and Morocco on the security of the Maghreb after 2011? We devoted three chapters to treat it:

• In the first chapter, we dealt with the conceptual and theoretical starting points of the study, with knowledge of the linguistic control of security, its dimensions and levels, and realistic interpretations of it, as we got acquainted with the concept of the arms race and the terms related to it.

• As for the second chapter, we saw the fundamentals of security in the Maghreb region, by getting acquainted with the historical context of the Maghreb armies and the role of military institutions in all Maghreb countries, then we learned about the economic, social and cultural components, then we studied the geopolitical components and the diversity of alliances of the countries of the Maghreb.

• In the third chapter, we focused on the arms race between Algeria and Morocco after 2011 and how it affected the economic, social and developmental security in the Maghreb, and how the Western Sahara issue

has remained a barrier between the two countries to this day. And we found the following:

• The conflictual nature between Morocco and Algeria remains an obstacle to every future Maghreb Union. Algeria's arms race is very logical in light of the current circumstances, due to the instability of all its borders - Libya, Tunisia, the Sahel countries in the south and west with Morocco.

• Morocco's arms race is just in line with Algeria, according to Moroccan experts themselves.

• The uniqueness of the Maghreb countries without a union remains vulnerable to invaders and interference, as we have seen in divided Libya and French intervention in the Sahel countries.

• The Greater Arab Maghreb Union depends on a good-neighborly relationship and Algerian-Moroccan understanding, which in turn leads to integration, as integration is like the European Union.